حديث المنزلة

(أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)

حفريات معرفية في دعوى النص الإلٰهي على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه

محمد سالم الخضر

TAKWEEN
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

حديث المنزلة

بسم الله الرحمن الرحيم

حديث المنزلة

محمد سالم الخضر

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ/٢٠١٨م

TAKWEEN
للدراسات والأبحاث
Studies and Research

Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :

idea

+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول	
غزوة تبوك الظروف والأحداث	١٣
(١) خصوصية غزوة تبوك	١٥
(٢) المتخلِّفون عن غزوة تبوك	١٩
(٣) الاستخلاف على المدينة	٢٩
(٤) استرضاء الإمام علي وتطييب خاطره	٣٥
الفصل الثاني	
في ظلال حديث المنزلة	٤٥
(٥) الآمدي وحديث المنزلة	٤٧
(٦) الخلاف في تواتره	٥٣
(٧) رواة الحديث من الصحابة	٥٩
(٨) هل الحديث من خصائص علي رضي الله عنه؟	٧١
(٩) متى قيل الحديث؟ وبأي موطن؟	٧٧

الفصل الثالث

حديث المنزلة والإمامة العظمى ٨٧

(١٠) حديث المنزلة عند الإمامية ٨٩

(١١) بين الزيدية والإمامية ٩٥

(١٢) ما هي منازل هارون من موسى؟ ٩٩

الفصل الرابع

نظرية وُلِدت ميتة! ١٢١

(١٣) نظرية وُلِدت ميتة! ١٢٣

الفصل الخامس

من هو وصيّ موسى عليه السلام؟ ١٦٩

(١٤) لماذا هارون عليه السلام؟ ١٧١

(١٥) خليفة موسى عليه السلام ليس من سِبطه ١٨٥

(١٦) أبو بكر الصدِّيق بمنزلة يوشع من موسى! ١٨٩

الخاتمة ٢١١

أهم المصادر والمراجع ٢١٣

مقدمة

اللَّهُمَّ إني أسألك جِدّاً مقروناً بالتوفيق، وعِلماً بريئاً من الجهل، وعملاً عرياً من الرياء، وقولاً موشحاً بالصواب، وحالاً دائرةً مع الحق، وفطنة عقل مضروبة في سلامة صدر، وراحة جسم راجعة إلى روح بال، وسكون نفس موصولاً بثبات يقين، وصحة حجة بعيدة من مرض شبهة، حتى تكون غايتي في هذه الدار مقصودة بالأمثل فالأمثل، وعاقبتي عندك محمودة بالأفضل فالأفضل، مع حياة طيبة أنت الواعد بها ووعدك الحق، ونعيم دائم أنت المبلغ إليه.

اللَّهُمَّ فلا تخيب رجاء من هو منوطٌ بك، ولا تصفِّر كفّاً هي ممدودة إليك، ولا تُذِلَّ نفساً هي عزيزةٌ بمعرفتك، ولا تَسلبْ عقلاً هو مستضيء بنورِ هدايتك، ولا تُعمِ عيناً فتحتها بنعمتك، ولا تحبِسْ لساناً عوَّدتهُ الثناءَ عليك، وكما أنت أولى بالتفضّلِ فَكُن أحرى بالإحسان: الناصيةُ بيدكَ، والوجهُ عانٍ لكَ، والخيرُ متوقعٌ مِنكَ، والمصيرُ على كل حالٍ إليكَ.

ألبِسْني في هذه الحياة البائدة ثوبَ العصمةِ، وحلِّني في تلك الدار الباقية بزينةِ الأمنِ، وأَفْطِم نفسي عن طلب العاجلةِ الزائلةِ، وأَجْرِني على العادةِ الفاضلةِ، ولا تجعلني ممَّن سها عن باطنِ ما لكَ عليه، بظاهرِ ما لكَ عنده؛ فالشقيُّ مَن لم تأخذْ بيدهِ، ولم تؤَمِّنْهُ من غدهِ، والسعيدُ من آويته إلى كنفِ نعمتكِ، ونقلتهُ حميداً إلى منازلِ رحمتكِ، غيرَ مناقشٍ لهُ في الحسابِ، ولا

سائقٍ لهُ إلى العذابِ، فإنَّكَ على ذلكَ قديرٌ[1].

وصلاةً وسلاماً على سيِّدِ الأنامِ كُلِّهم، مَن خُتِمت به رسالاتُ النبوةِ والاصطفاءِ تشريفاً، وعُلِمت بفضلِ عُلومِه أسبابُ السعادةِ فهماً وتكييفاً، وعلى آله الطيبين وأصحابه الغُر الميامين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فإنّ الله تعالى قد خصَّ عليّاً رضي الله عنه بفضائل مخصوصة، وشرَّفه بسوابق شريفة؛ فمناقبه كثيرة، وفضله عظيم، وقدره نبيل.

زَهِدَ في الدنيا وقد أتته راغمة، ورَغِب في الآخرة فنال منها الجزاء الأوفى.

وإنَّ الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم له مُحِبّان، وهو لله وللرسول مُحِب، لا يُحِبه إلا مؤمن تقي، ولا يبغضه إلا منافق شقي.

وهو في هذه وتلك، أكبر في نفوسنا من أن ندلَّ عليه وعلى فضله، وعِلمه وسيرته.

قد جُمع له الشَّرف من كل جهة، ليس من خصلة شريفة إلا وله منها النصيب الأوفر، حتى قال فيه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة[2]: كان له والله ما شاء، من ضرس قاطع، السِّطَةُ[3] في النسب، وقرابتُهُ من رسول الله، ومُصاهرته، والمسابقة في الإسلام، والعِلم بالقرآن، والفقه في السُّنَّةِ، والنَّجْدَةُ في الحرب، والجُود في الماعون[4].

وهو ابنُ عمِّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وزوج ابنته فاطمة رضي الله عنها، وأبو الحسنين، ريحانتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأول من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم[5]، ووقف إلى جانبه منذ البداية متحمِّلاً ألوان الأذى والمشقة، وبقي ظهيراً له في مواقفه وشدائده.

---

(١) من مقدمة «البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي.

(٢) عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة القُرشي المخزومي، ولد بأرض الحبشة، وله رؤية وشرف، وكان من أقرأ أهل المدينة لكتاب الله وأقومهم به. «تاريخ الإسلام» للذهبي ٢/ ٨٥٢.

(٣) أي: من أوسط الناس حسباً ونسباً. «النهاية لابن الأثير» (سِطَةٌ).

(٤) رواه عبد الله ابن الإمام أحمد في السُّنَّة (٤٤٩).

(٥) دلَّت على ذلك روايات عديدة، ذكرها النسائي في «خصائص أمير المؤمنين علي»، وابن عبد البر في =

فثبت مع رسول الله ﷺ يوم أُحد مع الثابتين حين انهزم الناس، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ سوى تبوك، لمَّا استخلفه النبي ﷺ على أهله بالمدينة.

مناقبه كثيرة؛ لا يملُّ من ذكرها المحب العارف، وإنما يحار بأيها يبدأ.

واعلم ـ حفظك الله وأرشدك ـ أنّ كثيراً من الناس عن تدبير هذا الإمام غافلون، لا الذين غلوا فيه يعرفونه المعرفة الصحيحة، حين يحتجون به على الخصوم، ويوسعون الناس عذراً عند تضايق الأمر عليهم فيه، ولا الخوارج الذين هم عليه ينقمون، والمكفِّرون له من هذه المارقة؛ يعرفون ذلك التدبير، وقد كانوا من خاصّة جنده من المحقّقين وأصحاب البرانس[١] دون غيرهم، فيرتدعون عن إكفاره وشتمه وخلعه؛ وقد كان ينبغي لمن خالف عليّاً مرّة ـ حفظك الله ـ وهو مستبصر في نفسه ثمّ تبيّن أنّ الحق معه، أن يرتدع عن الاستبصار في أمر آخر فلا يدري لعلّ السبيل فيه كالسبيل فيما قبله[٢].

ولا أظن أنَّ أحداً من أصحاب النبي ﷺ ناله من حيف المبغض وكذبه، وجهل الغالي وافترائه ما نال عليّاً رضي الله عنه!

فإنَّ الناصبة[٣] ما تركوا قبيحاً إلا ونسبوه إليه، ومن عجائب ما زعمته الناصبة في علي رضي الله عنه أنه لا يصلي، وقد كان رضي الله عنه أول الناس إسلاماً، وأول من صلَّى مع رسول الله ﷺ[٤].

ولذا تقرأ متعجباً في «تاريخ الطبري» قول أحد جند الشام في ليلة

= «الاستيعاب»، فعلي رضي الله عنه أول من أسلم بعد خديجة رضي الله عنها، وأبو بكر رضي الله عنه أول من أظهر إسلامه، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣/ ١٠٩٢: (والصحيح في أمر أبي بكر أَنَّهُ أول من أظهر إسلامه، كذلك قال مجاهد وغيره).

(١) هو كل ثوب رأسه منه ملتزق به، من دراعة أو جبة أو ممطر أو غيره. وقال الجوهري: هو قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام، وهو من البرس ـ بكسر الباء ـ القطن، والنون زائدة. وقيل: إنه غير عربي. «النهاية» لابن الأثير (برنس).

(٢) الرسائل السياسية للجاحظ ص٣٧٧ بتصرف.

(٣) النَّصبُ: بُغض علي رضي الله عنه وعداوته، والانحراف عنه. انظر: «الكشاف» للزمخشري ٤/ ٧٧٢.

(٤) خصائص أمير المؤمنين علي (٥).

الهرير ـ وهي آخر ليالي وقعة صفين ـ لهاشم بن عتبة المرقال[1] حامل راية علي رضي الله عنه في تلك الوقعة: «فإني أقاتلكم لأنَّ صاحبكم لا يصلي كما ذُكِرَ لي، وأنتم لا تُصَلُّون أيضاً. . .»؛ فأجابه: «قولك: إنَّ صاحبنا لا يصلي، فهو أول من صلَّى مع رسول الله، وأفقه خلقِ اللهِ في دينِ الله، وأولى بالرسول. وأمَّا كل من ترى معي؛ فكلهم قارئ لكتاب الله، لا ينام الليل تهجداً، فلا يغوينك عن دينك هؤلاء الأشقياء المغرورون»[2].

وقد كان أهل العلم نشطين في التصدِّي لانحراف الناصبة عن أبي السبطين علي رضي الله عنه؛ فكانوا يجهرون بالتحديث بفضائله الثابتة، وإظهار ما له من مناقب قد تخفى على كثير ممن لا عناية لهم بها من العامة؛ فكان **سفيان الثوري (١٦١هـ)** يُحدِّث بها في البصرة والشام[3]، **وإسماعيل بن عيَّاش (١٨١هـ)** يَقرأُها على الناس في حمص حتى كان السبب في كفِّهم عن انتقاص عليٍّ[4]، وكان **علي بن المديني (٢٣٤هـ)** يُظهِرها في البصرة[5]، **والنسائي (٣٠٣هـ)** يُحدِّث بها في دمشق[6]؛ بل إنَّ منهم من كان يتقصَّد التحديث بها في الأسواق والمواطن التي يكثر فيها الناصبة[7].

وقد قال الإمام أحمد في مناقب أبي السبطين علي رضي الله عنه: «ما جاءَ لِأَحَدٍ

---

(١) وهو: هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، وُلد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم تثبُتْ له صُحْبة، وشَهِد اليرموك وأصيبت عينُه يومئذٍ، وشهد فتح دمشق، وكان أحد الأشراف. «تاريخ الإسلام» ٢/ ٣٣١.

(٢) «تاريخ الطبري» ٥/ ٤٣ ـ ٤٤.

(٣) «حلية الأولياء» ٧/ ٢٦ ـ ٢٧، وانظر: «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغدادي ٢/ ١١٨.

(٤) «تاريخ بغداد» ١٤/ ٥٢٤، و«تاريخ دمشق» ٥٠/ ٣٦٦، و«وفيات الأعيان» ٤/ ١٣٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٢٨.

(٥) «تاريخ بغداد» ١٣/ ٤٢١، و«تهذيب الكمال» ٢١/ ١٧، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٧، و«الوافي بالوفيات» ٢١/ ١٢٦.

(٦) قال الوزير ابن حنزابة: سمعت محمد بن موسى المأموني ـ صاحب النسائي ـ قال: سمعت قوماً ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب «الخصائص» لعلي رضي الله عنه وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب «الخصائص» رجوت أن يهديهم الله تعالى. انظر: «وفيات الأعيان» ١/ ٧٧ و«سير أعلام النبلاء» ١٤/ ١٢٩.

(٧) في «تهذيب الكمال» ٥/ ١٦ أنَّ عطاء بن مسلم الخَفَّاف قال: إنَّ سفيان بن سعيد الثوري قال لي: إذا قدمت الرقة؛ فاجلس في سوق الأحد واذكر فضائل علي عليه السلام، فإنَّ الإباضية بها كثير.

من أَصحاب رَسُول الله ﷺ من الفضائل ما جاء لعليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه»[1].

وقال غير واحدٍ من أهل العلم[2]: «لم يُروَ في فضائل أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الحِسان ما رُوي في فضائل علي بن أبي طالب»[3].

وذلك أنَّ أمير المؤمنين عليّاً رضي الله عنه عاش بعد سائر الخلفاء حتى ظَهَر له مخالفون، وخرج عليه خارجون، فاحتاج مَن بقي مِن الصحابة إلى رواية ما سمعوه في فضائله ومراتبِه ومناقبِه ومحاسنِه ليردُّوا بذلك عنه ما لا يليق به مِن القول والفعل[4].

كان بنو أُمَيَّة ينالون منه[5]، وينتقصونه، فما زاده اللهُ بذلك إلا سُمُوّاً وعُلُوّاً ومحبةً عِندَ العلماء[6]، وكلمَّا أرادوا إخماد مناقبه وهدَّدوا من حدَّث بها؛ لا يزداد إلا انتشاراً[7].

والحديث الذي بين أيدينا في هذا الكتاب؛ هو واحدٌ من تلك الأحاديث التي كان أهل العلم يتناقلونها باللسان والقلم، حِفظاً لمكانة علي رضي الله عنه، وتحديثاً بمناقبه وفضائله الجليلة.

ويخطرُ في البال أنَّه لم يَدْر في خَلَد هؤلاء العلماء الأفذاذ ـ الذين تناقلوا هذا الحديث وأمثاله من أحاديث الفضائل الصحيحة ـ أنَّ هناك أقلاماً مسمومة ستتناولهم فيما بعد مُتهِمة إياهم بمناصبة علي رضي الله عنه العداء، أو إنكار

---

(١) «المستدرك» للحاكم (٤٥٧٢)، و«مناقب الأسد الغالب» لابن الجزري (١).

(٢) حُكي هذا عن: الإمام أحمد وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري.

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر ٣/ ١١١٥، و«فتح الباري» ٧/ ٧١.

(٤) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ٤١٨.

(٥) ليس المراد (بنو أمية) كلّهم، ففيهم أخيار وصلحاء، وإنما الكلام عن بعض ملوكهم وأمرائهم سوى عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وقد قال الإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٤/ ٤٤٨ للمغل بولاي: (لمَّا كان بنو أُميَّة ولاةَ البلاد؛ بعضُ بني أُميّة يَنصِبُ العداوة لعليّ ويسبُّه، وأما اليوم فما بقي من أولئك أحد).

وقال الحافظ الذهبي في «السير» ٥/ ١١٣: (في آلِ مروان نصبٌ ظاهرٌ سوى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه).

(٦) «الاستيعاب» لابن عبد البر ٣/ ١١١٨.

(٧) «الإصابة في تمييز الصحابة» ٤/ ٤٦٤.

فضله ومكانته، فضلاً عن تصوّر أن يتحول هذا الحديث وغيره أداةً لتكفير أو تضليل أصحاب رسول الله ﷺ والتشكيك في نزاهتهم.

ومن هنا كانت الحاجة مُلِّحة إلى دراسة السيرة والتاريخ دراسة علمية أمينة مُعمَّقة، تقوم على أساس النقد والمقارنة للوقائع وتحليل المضامين، بما يكشف للدارس أسراراً وزوايا لا تكشفها القراءة التقليدية، والرؤية الاستسلامية للمدَّون الموروث.

ويأتي هذا البحث استكمالاً لما قمنا به من حفريات معرفية في دعوى النصّ الإلٰهي على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بدءاً بحديث الدار الذي يُعدُّ أولها صدوراً، والذي ناقشناه في كتابنا (آية الإنذار وحديث الدار)، وضمن سياق إعادة قراءة أحاديث فضائله، وخصائصه، والسجال العقدي حولها وأثرها فيه.

لقد دار حول حديث المنزلة قديماً وحديثاً جدلٌ واسع، ونقاشات مطوّلة، كان أكثرها متشنجاً، يختزن في مضامينه رؤية مُسبَّقة، يريد كل طرفٍ من الأطراف إثباتها.

ولست أدَّعي الحياد التام، فإنَّ ذلك لا يقدر عليه أحد، لكنْ حسبي في هذا الكتاب أن أتناول الحديث تناولاً جديداً، أعود به أولاً إلى ظروفه وملابساته، لأتتبع السياقات التاريخية الذي مرَّ بها، ثمَّ أُعرِّجُ على وجهات النظر المختلفة حول مضامينه، ثمَّ أناقش هذه التصوّرات بما وفقني الله تعالى إلى الوقوف عليه من الأدلة والبراهين.

والله تعالى الموفق لما فيه الخير..

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

المؤلف

١٥ جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ

الفصل الأول

غزوة تبوك
الظروف والأحداث

(١)
خصوصية غزوة تبوك

خرج النبي ﷺ بالصحابة قِبَل (تبوك)، وكان لا يكاد يغزو إلى وجهٍ إلا ورَّى بغيره، إلا غزوة تبوك؛ فإنه ﷺ بيَّنها للناس، لمشقة الحال فيها، وبُعد الشُّقَّة، وقوة العدو المقصود[١].

قال كعب بن مالك رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ قلَّما يريد غزوة يغزوها إلا ورَّى بغيرها، حتى كانت غزوة تبوك؛ فغزاها رسول الله ﷺ في حر شديد، واستقبل سفراً بعيداً ومفازاً، واستقبل غزو عدو كثير؛ فجلَّى للمسلمين أمرهم، ليتأهبوا أهبة عدوهم، وأخبرهم بوجهه الذي يريد»[٢].

كانت (غزوة تبوك) شاقة جدّاً، ويكفيك في استشعار مشقَّتِها وصعوبة حالها أن يسمِّيها رب العباد في كتابه المجيد بـ(العُسرة) فيقول: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [التوبة: ١١٧]، وذلك حكاية لحالهم في تلك الغزاة، إذ كانوا في عُسرة من الظَهر: يعتقب العشرة على بعير واحد[٣].

---

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام ٥١٦/٢، و«جوامع السيرة» لابن حزم ص٢٤٩.

(٢) «صحيح البخاري» (٢٩٤٨)، و«صحيح مسلم» (٢٧٦٩).

(٣) ومن شواهد هذه العُسرة في (الظهر) أنّ أبا موسى الأشعري أتى النبي ﷺ طالباً منه أن يحمل الأشعريين، فلم يجد سوى ستة أبعر دفعها إليه ليحمل عليها قومه. انظر: «صحيح البخاري» (٤٤١٥)، و«صحيح مسلم» (١٦٤٩).

وفي عسرة من الزاد: تزودوا التمر المدود والشعير المسوّس والإهالة السَّنخة[1]، وبلغت بهم الشدّة أن اقتسم التمرة اثنان، وربما مصَّها الجماعة ليشربوا عليها الماء[2].

وفي عسرة من الماء، حتى نحروا الإبل واعتصروا فروثها[3].

وفي شدّة زمان، من حمارّة القيظ[4] ومن الجدب والقحط والضيقة الشديدة كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ عن الثبات على الإيمان، أو عن اتباع الرسول في تلك الغزوة والخروج معه[5].

قال **إمام المغازي ابن إسحاق (١٥١هـ)**: (إنَّ رسول الله ﷺ أمر أصحابه بالتهيؤ لغزو الروم، وذلك في زَمانٍ من عُسْرَةِ الناس، وشِدَّةٍ من الحَرِّ، وجَدْبٍ من البلاد: وحين طابت الثِّمار، والنَّاسُ يُحِبُّونَ المُقامَ في ثِمارهم وظِلالهم، ويكرهون الشُّخُوص على الحالِ من الزمانِ الذي هُمْ عليه)[6].

وقد سار ﷺ إلى تبوك في رجب، وعاد في رمضان، واستغرقت الغزوة خمسين يوماً من العُسرة والمشقَّة، ثلاثون يوماً، منها: مسير وطريق، وعشرون يوماً أقامها في تبوك[7].

وقد تنافس صادقو الإيمان من أهل المكارم، والبذل في سبيل الله، في الإنفاق على تجهيز هذا الجيش.

فأنفق عثمان بن عفان رضي الله عنه فيها نفقة عظيمة، لم يُنفِق أحدٌ من أصحاب

---

(١) الإهالة: ما أذيب من الشحم، والسَّنخ: المتغير الريح. «جامع الأصول» لابن الأثير (٢٨٠٤).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٢٧) برواية أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) ففي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: حَدِّثْنَا مِنْ شَأْنِ سَاعَةِ الْعُسْرَةِ، فقال عُمَرُ: خرجنا إلى تبوك في قَيْظٍ شديدٍ؛ فنزلنا منزلاً، أصابنا فيه عطش، حتى ظننا أنَّ رِقابنا ستنقطع، حتى إنْ كان الرَّجُلُ ليذهبُ يلتمس الماءَ، فلا يرجع حتَّى نظن أنَّ رَقَبَتَهُ ستنقطع، حتى إنَّ الرجل لينحر بعيره فَيَعْصِرُ فَرْثَهُ فيشربه، ويجعل ما بقي على كَبِدِه. انظر: «صحيح ابن خزيمة» (١٠١)، و«صحيح ابن حبان» (١٣٨٣).

(٤) أي: شدة الحر، وقد تخفف الراء. «النهاية» لابن الأثير (حمر).

(٥) «تفسير الكشاف» ٢/ ٣١٨.

(٦) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥١٦.

(٧) ثبت هذا من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال: «أَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِتَبُوكَ عِشْرِينَ يَوْماً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ». انظر: «سنن أبي داود» (١٢٣٥)، و«مسند أحمد» (١٤١٣٩)، و«مصنف عبد الرزاق» (٤٣٣٥)، و«صحيح ابن حبان» (٢٧٤٩)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٥٦٨٢).

رسول الله ﷺ أعظم منها[1]؛ فجهَّز ثلث ذلك الجيش حتى إنَّه كان يُقال: ما بقيت لهم حاجة حتى كفاهم شِنَقَ أسقيتهم[2]، وكان ذلك الجيش زيادة على ثلاثين ألفاً[3]، فيكون عثمان قد جهَّز بهذا عشرة آلاف منهم[4]، وقد سُرَّ النبي ﷺ بعطاء عثمان رضي الله عنه[5].

وقد ورد ذِكر هذه النفقة في احتجاج عثمان رضي الله عنه على محاصري بيته زمن خلافته، فقال: (أذكِّركم بالله هل تعلمون أنَّ رسول الله ﷺ قال في جيش العسرة: «**من ينفق نفقة متقبَّلة**» والناس مجهدون معسرون فجهزت ذلك الجيش؟ قالوا: نعم)[6].

قال **الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)**: (وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه، وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة، وإنَّما يُكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والعجب)[7].

كما رُوي أنَّ أبا بكر الصدِّيق أتى يومئذ بماله كُلِّه فتصدَّق به، فقال له رسول الله ﷺ: «**ما أبقيت لأهلك؟**»، فقال: أبقيت لهم الله ورسوله، وفي ذلك يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أمرنا رسول الله ﷺ يوماً أن نتصدق،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (السيرة النبوية) ٢/ ٢٣٣.

(٢) شِنَق أسقيتهم: أربطتها.

(٣) ذكر الواقدي وابن سعد أنَّه كان معه ﷺ ثلاثون ألفاً، وفي رواية يونس عن ابن إسحاق كما في «دلائل النبوة» للبيهقي ٥/ ٢١٩، وعزاها الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٧/ ٧٢١ له وللحاكم في «الإكليل» من حديث معاذ رضي الله عنه أنّهم أكثر من ذلك، ونقل عن أبي زرعة الرازي أنّهم أربعون ألفاً، وفي رواية: سبعون ألفاً، وهو غريب!

(٤) «سبل الهدى والرشاد» للصالحي ٥/ ٤٣٥.

(٥) رُويت في ذلك أحاديث ضعيفة لكن يشهد بعضها لبعض، فمن ذلك ما رواه الترمذي في «سننه» (٣٧٠١) عن عبد الرحمٰن بن سمرة، قال: جاء عثمان إلى النبي ﷺ بألف دينار، حين جهز جيش العسرة فنثرها في حجره. قال عبد الرحمٰن: فرأيت النبي ﷺ يُقلِّبُها في حِجره ويقول: «**ما ضَرَّ عُثْمَانَ ما عَمِلَ بعد اليوم**» قالها مرتين.
ومن ذلك ما رواه ابن هشام في «السيرة النبوية» ٢/ ٥١٨ عن النبي ﷺ بلفظ: «**اللَّهُمَّ ارض عن عثمان؛ فإنِّي عنه راض**»، وصدَّره بقوله: حدَّثني من أثق به.

(٦) «سنن الترمذي» (٣٦٩٩)، و«سنن النسائي» (٣٦٠٩) بلفظ: (أنشد بالله رجلاً سمع رسول الله ﷺ يوم جيش العسرة، يقول: «**من ينفق نفقة متقبلة؟**» فجهزت نصف الجيش من مالي..).

(٧) «فتح الباري» ٥/ ٤٠٨.

فوافق ذلك مالاً عندي، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً، فجئت بنصف مالي، فإذا بأبي بكر ﵁ قد أتى بكل ما عنده، فقلت: لا أسابقك إلى شيء أبداً[(١)].

ورُوي أنَّ عبد الرحمٰن بن عوف ﵁ أنفق نصف ماله[(٢)] في تجهيز جيش العسرة، فلمزه المنافقون وقالوا: ما أعطى ذلك إلا رياء وسمعة[(٣)]!

وقدَّم فقراء الصحابة جهدهم من النفقة استجابة لله وللرسول، فجاء أبو خَيثَمة الأنصاري ﵁ بصاعٍ من تمر[(٤)]، وجاء أبو عقيل الإراشي[(٥)] بصاعٍ من تمر[(٦)]، وقال: يا نبي الله، بت أجُرُّ الجرير على صاعين من تمر، فأمَّا صاعٌ فأمسكته لعيالي، وأمَّا صاعٌ فها هو هذا.

فلمزهم المنافقون وقالوا: إن كان الله لغنيّاً عن صدقة هؤلاء؛ فأنزل الله تعالى فيهم قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [التوبة: ٧٩].

وتصدَّقت النساء بكل ما قدرن عليه من مِسك، وأساور، وخلاخل، وخواتيم وأقرطة، كنَّ يضعنها على ثوب مبسوطٍ بين يدي رسول الله ﷺ وهو في بيت عائشة ﵂[(٧)].

---

(١) «سنن أبي داود» (١٦٧٨)، و«سنن الترمذي» (٣٦٧٥) وإسناده حسن، وأما قول الحافظ في «الفتح» ٣/ ٢٩٥: «تفرَّد به هشام بن سعد، عن زيد، وهشام صدوق، فيه مقال من جهة حفظه»؛ فيجاب عنه بأنَّ هشام من أثبت الناس في زيد بن أسلم، كما قال أبو داود، فلا يضرُّ تفرُّده. انظر: «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٢٠٨.

(٢) قيل: أنفق ألفي درهم وهي نصف أمواله، وقيل: أربعة آلاف دينار وهي نصف أمواله.

(٣) «تفسير الطبري» ١٤/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣.

(٤) «صحيح مسلم» (٢٧٦٩).

(٥) قال ابن إسحاق: أبو عقيل صاحب الصاع، أحد بني أنيف الإراشي، حليف بني عمرو بن عوف. وقد اختُلِف في اسمه، ففي «تفسير الطبري» ١١/ ٥٩١ عن قتادة أنَّ اسمه (حبحاب). ونقل الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٧/ ٢٣٣ عن قتادة تسميته إياه: (حثحاث، بمهملتين مفتوحتين، ومثلثتين الأولى ساكنة)؛ فيظهر أنَّ ثمة تصحيف في اسمه.

(٦) «صحيح البخاري» (٤٦٦٨)، و«صحيح مسلم» (١٠١٨)، وفيهما: نصف صاعٍ من تمر.

(٧) «المغازي» للواقدي ٣/ ٩٩٢.

(٢)
المتخلِّفون عن غزوة تبوك

استنفر ﷺ الناس لأجل (تبوك)، فلم يبقَ في المدينة إلا مغموساً بالنفاق أو رجالاً ممن عذرهم الله تبارك وتعالى، هكذا كان حال المدينة ساعة خروج النبي ﷺ منها.

وقد عبّر عن هذا المعنى كعب بن مالك رضي الله عنه وكان رجلاً صالحاً، غلبه التسويف والميل إلى الراحة كما غلب مُرارة بن الربيع وهلال بن أمية رضي الله عنهما، فتخلَّفوا عن الخروج مع رسول الله ﷺ حتى نزلت الآيات بتوبة الله عليهم(١) فقال: (وغزا رسول الله ﷺ تلك الغزوة حين طابت الثِّمار والظِّلال، وتجهَّز رسول الله ﷺ والمسلمون معه، فَطَفِقْتُ أغدو لكي أتجهز معهم؛ فأرجع ولم أقض شيئاً، فأقول في نفسي: أنا قادر عليه، فلم يزل يتمادى بي حتى اشتد بالناس الجد، فأصبح رسول الله ﷺ والمسلمون معه، ولم أقض من جهازي شيئاً، فقلت: أتجهز بعده بيوم أو يومين، ثمَّ ألحقهم، فغدوت بعد أن فصلوا لأتجهز، فرجعت ولم أقض شيئاً، ثم غدوت، ثمَّ رجعت ولم أقض شيئاً، فلم يزل بي حتى أسرعوا وتفارط الغزو، وهممت أن أرتحل فأدركهم، وليتني

---

(١) وهو قول الله تبارك وتعالى في سورة التوبة: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ١١٨﴾ [التوبة: ١١٨].

فعلت، فلم يقدر لي ذلك، فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله ﷺ فطفت فيهم، أحزنني أني لا أرى إلا رجلاً مغموصاً عليه النفاق، أو رجلاً مِمَّنْ عذر الله من الضعفاء)[1].

هكذا كان كعب رضي الله عنه يرى حال من خلَّفهم النبي ﷺ وراءه من الناس بالمدينة.

وحيث أنَّ كلام كعب لم يتناول القسم الذي يُمثِّله كعب ومن معه ممَّن تخلَّف عن رسول الله ﷺ لغير عذر، وهم قطعاً ليسوا من أهل النفاق، كما أنَّه لم يُميِّز في حديثه عن الضعفاء المعذورين، وبين غيرهم ممَّن قصرت عليهم النفقة أو المتاع للخروج مع رسول الله ﷺ، فإنَّه يحسن بنا الإشارة إليهم ـ ولو بنوعٍ من الإجمال ـ للوقوف على الظروف والتحديات التي واجهت النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم في خروجهم الميمون إلى (تبوك).

بحسب ما ذكرته آي القرآن المجيد، وروايات التاريخ، فإنَّه يُمكن تقسيم المتخلِّفين عن الخروج إلى (تبوك) إلى أربعة أصناف، هي: البكَّاؤون، ومن أبطأت بهم النية، والمعذِّرون من الأعراب، والمنافقون.

الصنف الأول: البَكَّاؤون:

وهم جمعٌ من الصحابة كانوا فقراء معسرين، ذوي حاجة، طلبوا من رسول الله ﷺ إبلاً تحملهم معه للجهاد؛ فاعتذر لهم بأنه لا يجد لهم ما يحملهم عليه؛ فتولوا وعيونهم تفيض بالدمع[2] كما أخبر الله تعالى عنهم: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [التوبة: ٩٢].

وقد اختلفت مصادر السيرة في تسمية هؤلاء البكَّائين، والمشهور أنهم سبعة، وفي أكثرها أنَّ هؤلاء السبعة هم: سالم بن عُمير العوفي، وعُلْبة بن

(١) «صحيح البخاري» (٤٤١٨).

(٢) ودموع الرجال عزيزة، وإن نزلت فهي أصدق ما تكون الدموع.

زيد الحارثي، وأبو ليلى عبد الرحمٰن بن كعب المازنيّ، والعِرباض بن سارية السُّلَمِيّ، وهَرْمِيُّ بن عبد الله الخطمي، وسَلَمة بن صخر البياضي[1]، وعمرو بن عَنَمَة السُّلَمِيّ[2].

وزاد بعضهم: عبد الله بن مُغَفَّل المُزَنِيُّ، وقيل: عبد الله بن عمرو المُزَنِيُّ.

وقيل: إنَّ البكائين كانوا بني مُقَرِّن المُزَنِي، وهم سبعة: النُّعمان، وسُوَيْد، ومَعْقِل، وعقيل، وسِنَان، وعبد الرحمٰن، وهند[3].

وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فيهم: إنَّ للإيمان بيوتاً، وللنفاق بيوتاً، وإنَّ بيت بني مُقَرِّن من بيوت الإيمان[4].

وقد جمع **الحافظ مُغلطاي (٧٢٦هـ)** كلَّ من ذكرناه، وزاد عليهم: حضرمي بن مازن، وعمرو بن الحمام؛ فجعلهم بهذا ثمانية عشر نفساً[5].

هذا بخلاف غيرهم من أهل الأعذار الذين حبسهم الضعف أو المرض عن الخروج مع رسول الله ﷺ، وفيهم نزل قول الله تبارك وتعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾﴾ [التوبة: ٩١].

هؤلاء النفر المؤمنون الصادقون لم يغيبوا عن ذهنِ رسول الله ﷺ، فتراه يحدِّث أصحابه ـ وقد دنا من المدينة في طريق العودة من تبوك ـ فيذكر لهم خبرهم فيقول: «**إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَاماً، مَا سِرْتُمْ مَسِيراً، وَلَا قَطَعْتُمْ وَادِياً إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ**»، **قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ،**

---

(١) ذكر ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/٥١٨ مكانه: عمرو بن حُمام بن الجموح السُّلَمِيّ.

(٢) «المغازي» للواقدي ٣/ ٩٩٤ وقال: (وهؤلاء أَثْبَتُ ما سَمِعنا)، و«السيرة النبوية» ٢/ ٥١٨.

(٣) «المغازي» للواقدي ٣/ ٩٩٤، وانظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٦/ ٢٠، و«أنساب الأشراف» للبلاذري ١١/ ٣٣١.

(٤) «الاستيعاب» لابن عبد البر ٤/١٥٠٧.

(٥) «الإشارة إلى سيرة المصطفى» ص٣٣٦.

حَبَسَهُمُ العُذْرُ»[1].

الصنف الثاني: من أبطأت به النية:

وهم نفرٌ من صالحي المسلمين؛ تخلَّفوا عن الخروج مع رسول الله ﷺ من غير شكٍّ ولا ارتياب، وهم: كعب بن مالك الخزرجي، وهلال بن أمية الواقفي، ومرارة بن الربيع العَمْري، ثلاثتهم من الأنصار[2].

ومعهم أيضاً: أبو خيثمة الأنصاري السالمي، وأبو ذر الغفاري، لكنهما لحقا بالنبي ﷺ[3].

وفي ذلك يقول أبو خيثمة:

لَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ فِي الدِّينِ نَافَقُوا ... أَتَيْتُ الَّتِي كَانَتْ أَعَفَّ وَأَكْرَمَا
وَبَايَعْتُ بِالْيُمْنَى يَدِي لِمُحَمَّدٍ ... فَلَمْ أَكْتَسِبْ إِثْماً وَلَمْ أَغْشَ مَحْرَماً
تَرَكْتُ خَضِيباً فِي الْعَرِيشِ وَصِرْمَةً ... صفايا كِرَاماً بُسْرُهَا قَدْ تَحَمَّمَا
وَكُنْتُ إِذَا شَكَّ الْمُنَافِقُ أَسْمَحَتْ ... إِلَى الدِّينِ نَفْسِي شَطْرَهُ حَيْثُ يَمَّمَا[4]

الصنف الثالث: المُعَذِّرُون من الأعراب:

وقد كانوا اثنين وثمانين رجلاً[5] من غِفَار، أتوا رسول الله ﷺ ليُؤذَنَ لهم في التخلُّفِ عن الخروج معه، وتعلَّلوا بالجَهدِ، وكثرةِ العيال[6].

واختُلِف في حالهم، فرُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد: أنَّهم المعتذرون بحقٍّ، اعتذروا به فعُذِروا، بتأويل قراءة من قرأها بالتخفيف {الْمُعَذَرُونَ}، وهي قراءة الضحاك وحميد الأعرج وأبي صالح وعيسى بن هلال.

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٤٢٣)، و«سنن أبي داود» (٢٥٠٨)، و«سنن ابن ماجه» (٢٧٦٤)، و«مسند أحمد» (١٢٠٠٩).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٧٦٩).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٢/ ١٦٦.

(٤) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥٢١.

(٥) كذا ذكرهم الواقدي، وفي حديث كعب بن مالك رضي الله عنه في البخاري (٤٤١٨) أنهم: (كانوا بضعة وثمانين رجلاً).

(٦) «المغازي» للواقدي ٣/ ١٠٧٠، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد ٢/ ١٦٥.

ورُوي عن قتادة ومجاهد والحسن البصرى: أنَّهم المقصِّرون المُعتذِرون بالكذب، أذِن لهم رسول الله ﷺ لكنه لم يَعذُرهُم، بتأويل قراءة من قرأها بالتشديد ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠].

لأنَّ اللفظ إذا خُفِّفَ مأخوذ من العذر وإذا شُدِّدَ مأخوذٌ من التعذير، والفرق بينهما أنَّ العذر حق، والتعذير كذب(١).

وقد رجَّح الطبري الثاني، فقال: (فإنَّ الذي عليه من القراءة قراءة الأمصار، التشديد في الذال، أعني من قوله: ﴿ٱلۡمُعَذِّرُونَ﴾، ففي ذلك دليلٌ على صحة تأويل من تأوله بمعنى الاعتذار؛ لأنّ القوم الذين وُصفوا بذلك لم يكلفوا أمراً عَذَّرُوا فيه، وإنَّما كانوا فرقتين: إمَّا مجتهد طائع، وإمَّا منافق فاسقٌ، لأمر الله مخالف. فليس في الفريقين موصوفٌ بالتعذير في الشخوص مع رسول الله ﷺ، وإنَّما هو معذّر مبالغٌ، أو معتَذِر.

فإذا كان ذلك كذلك، وكانت الحجة من القرأة مجمعة على تشديد الذال من «المعذرين»، عُلم أنَّ معناه ما وصفناه من التأويل)(٢).

الصنف الرابع: المنافقون:

وهم الذين قعدوا عن الخروج مع رسول الله ﷺ بغير عذرٍ ولا إظهار علة، جُرأةً على الله ورسوله(٣)، وفيهم قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ﴾ [التوبة: ٩٠].

وقال: ﴿يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ إِذَا رَجَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡۚ قُل لَّا تَعۡتَذِرُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكُمۡ قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٩٤ سَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ إِذَا ٱنقَلَبۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ لِتُعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡۖ فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمۡۖ إِنَّهُمۡ رِجۡسٞۖ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» ١١/ ٦٢٠ ـ ٦٢١، و«تفسير ابن عطية» ٣/ ٦٩، و«تفسير الماوردي» ٢/ ٣٩١.

(٢) «تفسير الطبري» ١١/ ٦٢٢.

(٣) «المواهب اللدنية» ١/ ٤٢١.

يَكْسِبُونَ ﴿٩٥﴾ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٩٦﴾﴾ [التوبة: ٩٤ ـ ٩٦].

وقد نزلت هذه الآيات من جملة آيات عدة في سورة التوبة كاشفة النفاق وأهله، ولذا قال الله تبارك وتعالى فيها: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [التوبة: ٦٤].

ولامتياز هذه السورة بالحديث عن المنافقين وكشف أساليبهم أُطلِق عليها في عهد رسول الله ﷺ تسميتان شهيرتان:

ـ **براءة**(١): لأنَّها نزلت لرفع الأمان، ولذلك تُركت التسمية فيها، والبسملة المشفوعة بوصف الرحمة أمان.

ـ **التوبة**(٢): لأنَّ فيها التوبة على المؤمنين.

وذكر لها المفسرون إلى جانب هاتين التسميتين أسماء أُخرى مستوحاة من الأحداث والوقائع التي تحدَّثت عنها آياتها، فسُمِّيت: (الفاضحة(٣)، وسورة العذاب(٤)، والمُقَشْقِشَة(٥)، والمنقِّرة(٦)، ....

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» ٣/ ٧٠، «وتفسير أبي السعود» ٤/ ٣٩.

(٢) انظر: «تفسير الكشاف» للزمخشري ٢/ ٢٤١.

(٣) لافتضاح المنافقين فيها، ففي الصحيح عن سعيد بن جبير، قال: قلت لابن عباس: سورة التوبة، قال: «التوبة هي الفاضحة، ما زالت تنزل، ﴿وَمِنْهُم﴾.. ﴿وَمِنْهُم﴾، حتى ظنوا أنها لن تبقي أحداً منهم إلا ذكر فيها»، قال: قلت: سورة الأنفال، قال: «نزلت في بدر»، قال: قلت: سورة الحشر، قال: «نزلت في بني النضير». «صحيح البخاري» (٤٨٨٢)، و«صحيح مسلم» ٣٠٣١.

(٤) لأنَّها ما تركت أحداً إلا نالت منه، قاله حذيفة ﷺ. انظر: «تفسير السمعاني» ٢/ ٢٨٤.

(٥) لأنَّها تقشقش من النفاق؛ أي: تبرئ منه، قاله ابن عمر ﷺ وزرارة بن أوفى. قال الرازي: (يُقال: تقشيش المريض مما به، فمن عرف هذا حصل له البرء من الشرك والنفاق، لأنَّ النفاق مرض كما قال: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]). انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١٩٥١٥)، و«تفسير الكشاف» للزمخشري ٢/ ٢٤١، و«تفسير الرازي» ٣٢/ ٣٥٧، و«تفسير محاسن التأويل» للقاسمي ٥/ ٣٤٣.

(٦) لأنَّها نقَّرت عمَّا في قلوب المشركين، قاله عُبيد بن عمير. انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي ١/ ١٩٣.

قال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» ١٠/ ٩٦: (لعله يعني: من نوايا الغدر بالمسلمين، والتمالي على نقض العهد، وهو مِن نَقْرَ الطائر إذا أنفى بمنقاره موضعاً من الحصى ونحوه ليبيض فيه).

والبَحُوث[1]، والحافرة[2]، والمثيرة[3]، والمبعثرة[4]، والمُخْزِيَة[5]، والمُنَكِّلَة[6]، والمشرِّدَة[7]...)، ولكلٍّ من هذه الأسماء مناسبتها، إذ تشير لأهم ما اشتملت من أحداث.

أمَّا عِدَّتِهم؛ فقيل: إنَّهم كانوا بضعة وثمانين رجلاً، رأسهم في النفاق عبد الله بن أُبي بن سلول الخزرجي.

ذكر **الواقدي (٢٠٧هـ)** في (المغازي) أنَّه أقبل بعسكره، فضربه على ثنية الوداع، معه حلفاؤه من اليهود[8] والمنافقين ممن اجتمع إليه، فزُعِمَ أنَّه كان

---

(١) لأنَّها بحثت عن سرائر المنافقين، قاله المقداد بن الأسود. انظر: «تفسير زاد المسير» لابن الجوزي ٢/ ٢٣٠.

(٢) لأنَّها حفرت عن قلوب المنافقين، قاله الزّجّاج. انظر: «تفسير السمعاني» ٢/ ٢٨٤، و«تفسير زاد المسير» لابن الجوزي ٢/ ٢٣٠، و«البرهان لعلوم القرآن» للزركشي ١/ ٢٦٩.

(٣) لأنَّها أثارت مخازي المنافقين ومثالبهم؛ أي: أخرجتها من الخفاء إلى الظهور، قاله قتادة. انظر: «تفسير زاد المسير» لابن الجوزي ٢/ ٢٣٠.

(٤) لأنَّها بعثرت أخبار الناس وكشفت عن سرائرهم، قاله الحارث بن يزيد وابن إسحاق.
قال ابن هشام: وكانت تُسمَّى بذلك في زمان النبي ﷺ وبعده، لما كشفت من سرائر الناس. انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥٥٤، و«تفسير زاد المسير» لابن الجوزي ٢/ ٢٣٠.

(٥) لأنَّ فيها خزي المنافقين. قال ابن عاشور: وأحسب أنَّ ذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٢﴾ [التوبة: ٢]. انظر: «التحرير والتنوير» ١٠/ ٩٦.

(٦) لِما فيها من التَّنكيل بالمنافقين. انظر: «تفسير الكشاف» للزمخشري ٢/ ٢٤١.

(٧) لأنَّها الطاردة لهم والمفرِّقة لجمعهم. انظر: «تفسير محاسن التأويل» للقاسمي ٥/ ٣٤٣.
قال البقاعي في «نظم الدرر» ٨/ ٣٥٠ في وجه تناسب تسمية سورة التوبة بها مع وقوع السورة بعد سورة الأنفال في ترتيب المصحف: (والمشرِّدَة عظيمة المناسبة مع ذلك لما أشارت إليه الأنفال في ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]).

(٨) حلفاء الخزرج من اليهود هم بنو قينقاع، وقد تم إجلاؤهم عن المدينة النبوية مبكراً، في السنة الثانية من الهجرة تحديداً، ولذلك ليس مراد الواقدي من ذِكر (حلفاء ابن أُبي بن سلول اليهود) هم هؤلاء الذين تم إجلاؤهم قطعاً، بل المراد: قلة من بني قينقاع، أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، وخالفوا قومهم ظاهراً، فاستبقاهم النبي ﷺ بالمدينة.
وقد ذكر الواقدي في «المغازي» ٣/ ١٠٥٨ ـ ١٠٥٩ بعض أسمائهم عند ذِكره وفاة عبد الله بن أُبي بن سلول، فقال: (فكان عمرو بن أمية الضمري يُحدِّث يقول: لقد جهدنا أن ندنو من سريره فما نقدر عليه، قد غَلَبَ عليه هؤلاء المنافقون، وكانوا قد أظهروا الإسلام، وهم على النفاق، من بني قينقاع وغيرهم: سعد بن حنيف، وزيد بن اللصيت، وسلامة بن الحمام، ونعمان بن أبي عامر، ورافع بن حرملة، ومالك بن أبي نوفل، وداعس، وسويد. وكانوا أخابث المنافقين..).

يُقال: ليس عسكر ابن أُبي بأقل العسكرين(١).

وأقام عبد الله بن أُبي بن سلول ما أقام رسول الله ﷺ، فلمَّا سار رسول الله ﷺ تخلَّف عن رسول الله ﷺ فيمن تخلَّف من المنافقين، وقال لأصحابه: يَغزُو مُحمدٌ بني الأصفرِ(٢)، مع جَهْدِ الحالِ والحرّ والبلدِ البعيدِ، إلى ما لا قِبَلَ لَهُ بِهِ! يَحسِبُ مُحَمّدٌ أنّ قتال بني الأصفرِ اللّعِبُ؟ والله لكَأَنّي أَنْظُرُ إلى أَصحابهِ غداً مُقَرّنِينَ في الحِبال! قال ذلك إرجَافاً بِرَسُولِ الله ﷺ وَأَصْحَابِه(٣).

وكانت زُمرته تقول للناس مخذِّلة إياهم عن الخروج مع النبي ﷺ: لا تنفروا في الحر، وفيهم أنزل الله تعالى قوله: ﴿وَقَالُواْ لَا تَنفِرُواْ فِي ٱلۡحَرِّۗ قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ لَّوۡ كَانُواْ يَفۡقَهُونَ ﴿٨١﴾﴾ [التوبة: ٨١].

ومنهم أيضاً: أصحاب مسجد الضرار، وكان أبو عامر الأوسي الفاسق(٤) قد فرَّ حين فُتِحت مكة إلى هرقل ملك الروم يستنصر به على

---

(١) هذه في رأيي لا تستقيم، فإنَّ جيش المسلمين كان كبيراً، والمنافقون المذكورون لم يبلغوا رغم كثرتهم مئة نفس، فكيف يُقارن عددهم بالمعسكر بعدد مَن بمعسكر رسول الله ﷺ؟!
اللَّهُمَّ إلا أن يُقال: إنَّه أظهر أنَّه عَسكر بالثنية للخروج مع النبي ﷺ؛ فانضم إلى معسكره جمعٌ كبيرٌ من المؤمنين من قومه الخزرج، فلمَّا سار رسول الله ﷺ وتخلَّف ابن أُبي، تركوه وخرجوا مع رسول الله ﷺ.
وقد وقفت بعد نقدي هذا على كلام للإمام ابن حزم في «جوامع السيرة» ص٢٠٠ يقول فيه: (وضرب عبد الله بن أبي بن سلول عسكره بناحية غازية مع رسول الله ﷺ، فكان عسكره فيما يزعمون ليس بأقل العسكرين؛ **وهذا باطل، لأنه لم يتخلف معه إلا ما بين السبعين إلى الثمانين فقط**... والصحيح: أنه كان في دون ما معه ﷺ يوم أُحد. **وأما من كان مع عبد الله بن أُبي في غزوة تبوك، ممن تخلف معه بعد مسيره** عليه السلام**، فأهل النفاق وأصحاب الريب في العدة المذكورة**).

(٢) أي: الروم.

(٣) «المغازي» للواقدي ٣/ ٩٩٥ ـ ٩٩٦، و«إمتاع الأسماع» ٢/ ٥٠ ـ ٥١.

(٤) وهو: أبو عامر عبد عمرو بن صيفي بن النعمان الأوسي، أبو الصحابي حنظلة ـ غسيل الملائكة ـ رضي الله عنه، من بني ضُبَيْعَةَ بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف، كان شَرِيفاً مُطَاعاً في قومه (الأوس) قبل هجرة النبي ﷺ، فلمَّا جاء الإسلام شَقِيَ بما كان يزعمه من الشرف، وأما أبو عامر فأبى إلا الكفر والفراق لقومه حين اجتمعوا على الإسلام، فخرج ببضعة عشر رجلاً مفارقاً للإسلام ولرسول الله ﷺ إلى مكة، تاركاً المدينة.
وقد ألّب قريشاً على المسلمين في غزوة أُحد، وحفر الحفائر في ميدان المعركة كي يقع فيها =

النبي ﷺ، فوعده ومنّاه وأقام عنده زمناً، فكتب إلى جماعة من منافقي قومه بالمدينة يَعِدُهُم ويُمَنِّيهم أنَّه سيقدم عليهم بجيش يُقاتل به رسول الله ﷺ، وأمرهم أن يتخذوا له معقلاً يقدم عليهم فيه من يقدم من عنده لتبليغ كتبه، ويكون مرصداً لهم إذا قَدِمَ عليهم بعد ذلك.

فشرعوا في بناء مسجدهم وسط منازل بني عمرو بن عوف وهم أهل قباء، ليصرفوا الناس عن الصلاة فيه إلى الصلاة في مسجدهم، أو ليُفرِّقوا بين المؤمنين كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [التوبة: ١٠٧]، والمعنيّ بالمحارب لله ولرسوله من قبل هو أبو عامر الفاسق.

والذين تولوا بناء المسجد وتعاضدوا على إحيائه كانوا اثني عشر رجلاً[(١)]، وهم:

١ ـ **أبو حبيبة بن الأَزْعر** بن زيد بن العطَّاف بن ضُبَيْعَة.

٢ ـ **نَبْتَل بن الحارث** بن قيس بن زيد بن ضُبَيْعَةَ، وقيل: ابنه **عبد الله بن نَبْتَل**.

٣ ـ **مُعَتِّبُ بن قُشَيْر** بن مُلَيْل بن زيد بن العطَّاف بن ضُبَيْعَةَ.

٤ ـ **جارية بن عامر** بن مُجَمِّع بن العَطَّاف بن ضُبَيْعَةَ (ويُلقَّب بحِمار الدار)، ومعه ابناه:

٥ ـ **زيد بن جارية**؛ وهو الذي احترَقَت أَلْيَتُهُ فأبى أنْ يخرج[(٢)].

٦ ـ **مُجَمِّعُ بن جارية**؛ وهو إمام مسجد الضرار (الشِقاق)[(٣)].

= المسلمون، وكان أبو عامر هذا قد ترهَّب في الجاهلية ولبس المسوح؛ فكان يُسمَّى «الراهب» لذلك، فلمّا جاهر رسول الله ﷺ بالعداوة قال النبي ﷺ: «**لا تقولوا: الراهب، بل قولوا: الفاسق**». وقد دعا عليه النبي أن يموت بعيداً طريداً فأصابته الدعوة.

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥٣٠، و«تفسير الطبري» ١١/ ٦٧٣، و«إمتاع الأسماع» ٢/ ٧٧، وعند الواقدي في «المغازي» ٣/ ١٠٤٧: خمسة عشر رجلاً.

(٢) «مغازي الواقدي» ٣/ ١٠٤٧.

(٣) كان مُجَمّع غلاماً حدثاً قد جمع من القرآن أكثره، فقدَّموه إماماً لهم، وهو لا يعلم بشيء من شأنهم. وقد ذُكِرَ أنَّه كان يُصلِّي بقومه بني عمرو بن عوف في مسجدهم في زمن خلافة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، فكُلِّم عمر في ذلك، فقال: لا، أوليس بإمام المنافقين في مسجد الضرار؟! فقال له مجمع: يا أمير =

٧ ـ **بِجَادُ بن عثمان** بن عامر بن مُجَمِّع بن العطَّاف بن ضُبَيْعَةَ ـ وهو ابن أخي جارية المتقدِّم ـ.

٨ ـ **بَحْزَج**[١].

وهم جميعاً من بني ضُبَيْعَةَ بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف.

٩ ـ **عبّاد بن حُنَيْف**[٢] بن واهب بن العُكيم بن ثعلبة بن الحارث بن مُجْدَعَةَ[٣] بن عمرو بن حَنَش.

وهو من بني حَنَش بن عوف بن عمرو بن عوف.

١٠ ـ **خِذَامُ بن خالد** بن ثعلبة بن زيد بن عُبَيْد.

وهو من بني عُبَيْد بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف.

١١ ـ **ثعلبة بن حاطب** بن عمرو بن عبيد بن أميَّة.

١٢ ـ **وديعة بن ثابت**[٤].

وهما من بني أميَّة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف.

= المؤمنين، والله الذي لا إلٰه إلا هو ما عَلِمْتُ بشيء من أمرهم، ولكني كنت غلاماً قارئاً للقرآن وكانوا لا قرآن معهم، فقدموني أصلّي بهم وما أرى أمرهم إلا على أحسن ما ذكروا. فقيل: إنَّ عمر رضي الله عنه تركه فصلَّى بقومه.

(١) لم أقف على تتمة نسبه مع ما بُذِل من جهد في هذا.

(٢) أخو سهل وعثمان ابنا حُنَيْف رضي الله عنهما.

(٣) قال بعضهم: مُجْدَعَةَ بن الحارث.

(٤) لم أقف على تتمة نسبه مع ما بُذِل من جهد في هذا.

(٣)
الاستخلاف على المدينة

كان من هدي النبي ﷺ إذا خرج للغزو أو الحج أن يستخلف على المدينة أحداً من أصحابه، يقوم مقامه في أهل المدينة، طالت مدة غيبته عنها أو قصرت، بعُدَ مكانه أو قَرُب.

فإنَّه ﷺ خرج لقتال المشركين في (أُحد)، واستخلف على المدينة مدة غيبته عنها ابن مكتوم، مع أنَّ جبل أُحد كان على بعد ميل من المدينة.

واستخلفه في غزوة الخندق، وهو على أطراف المدينة مُنشغلٌ بقتال المشركين.

وقد اعتنى كُتَّاب السير والمغازي بتتبع أسماء الولاة الذين استخلفهم النبي ﷺ، فذكروا أنه ﷺ استخلف في **غزوة وَدَّانَ**[١]: سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، وهو سيد الخزرج.

واستخلف في **غزوة بُوَاط**: سعد بن معاذ الأنصاري الأشهلي رضي الله عنه[٢]، وهو سيد الأوس، أو السائب بن عثمان بن مظعون رضي الله عنه[٣].

وفي **غزوة ذِي العُشِيرَة**[٤]: استخلف أبا سلمة بن عبد الأسد

(١) ويُقال لها أيضاً: (الأبواء).

(٢) «المغازي» للواقدي ١/٧، و«أنساب الأشراف» للبلاذري ١/٢٨٧

(٣) «السيرة النبوية» لابن هشام ١/٥٩٨، و«الدرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبد البر ص٩٧.

(٤) ويُقال لها أيضاً: (ذو العشيرة) و(ذات العشيرة).

المخزومي رضي الله عنه، وهو أخو النبي ﷺ من الرضاعة، وذو هجرتين.

وفي **غزوة بدر الأولى**(١): استخلف زيد بن حارثة الكلبي رضي الله عنه.

وفي **غزوة بدر القتال**(٢): استخلف ابن أُمّ مكتوم(٣) القرشي العامري رضي الله عنه أولاً، ثمَّ أبدله بأبي لُبَابَةَ بن عبد المنذر العَمْرِيِّ(٤) رضي الله عنه، وهو أحد النُّقباء ليلة العقبة.

وفي **غزوة السَّوِيق**: استخلف أبا لبابة بن عبد المنذر العَمْرِيِّ رضي الله عنه أيضاً.

وفي **غزوة قَرْقَرَةِ الكُدْرِ**(٥): استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة ذي أَمَرّ**: استخلف عثمان بن عفان القرشي الأموي رضي الله عنه.

وفي **غزوة بُحْرَانَ**(٦): استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة أُحُد**: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

---

(١) ويُقال لها أيضاً: (غزوة سفوان). وسَفوان وادٍ من أودية بدر. وهي في طلب كُرْز بن جابر الفهري.
قال ابن إسحاق: ولم يقم رسول الله ﷺ بالمدينة حين قدم من غزوة العشيرة إلا ليالي قلائل لا تبلغ العشر، حتى أغار كُرْزَ بن جابر الفهري على سَرْحِ المدينة ـ أي: الإبل والمواشي التي تسرح للرعي بالغداة ـ، فخرج رسول الله ﷺ في طلبه.

(٢) وهي (بدر الكبرى).

(٣) قال الإمام ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٣/١١٩٨: (استخلفه رسول الله ﷺ على المدينة ثلاث عشرة مرة في غزواته: في غزوة الأبواء، وبواط، وذي العشيرة، وخروجه إلى ناحية جهينة في طلب كرز بن جابر، وفي غزوة السويق، وغطفان، وأُحد، وحمراء الأسد، ونجران، وذات الرقاع، واستخلفه حين سار إلى بدر، ثمَّ رد أبا لبابة واستخلفه عليها، واستخلف عمرو ابن أم مكتوم أيضاً في خروجه إلى حجة الوداع).
وفيما ذكره رحمه الله جملة من الأوهام، منها أنه ذكر استخلافه في غزاة (بواط) بينما ذكر في «الدرر» ص٩٧ أنَّ المستخلف كان السائب بن عثمان بن مظعون.

(٤) قال ابن هشام في «السيرة» ١/٦١٢: (واستعمل عمرو ابن أم مكتوم ـ ويقال اسمه: عبد الله ابن أم مكتوم أخا بني عامر بن لؤي، على الصلاة بالناس، ثمَّ رد أبا لبابة من الروحاء، واستعمله على المدينة).

(٥) ويُقال لها أيضاً: (غزوة بني سُليم).

(٦) ويُقال لها أيضاً: (غزوة الفُرْع).

وفي **غزوة حَمْرَاءِ الأَسَدِ**: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة بني النضير**: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة بدر الموْعِدِ**(١): استخلف عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه، أو عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه.

وفي **غزوة ذات الرّقَاعِ**: استخلف عثمان بن عفان القرشي الأموي رضي الله عنه(٢).

وفي **غزوة دُوْمَةِ الْجَنْدَلِ**: استخلف سِبَاعَ بن عُرْفُطَةَ الغِفاري رضي الله عنه.

وفي **غزوة الْمُرَيْسِيعِ**(٣): استخلف زيد بن حارثة الكلبي رضي الله عنه(٤).

وفي **غزوة الخندق**: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة بني قريظة**: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة بني لحيان**: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة الغابة**: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وفي **غزوة الحُدَيْبِيَةِ**: استخلف نُميلة بن عبد الله الليثي الكلبي رضي الله عنه.

وفي **غزوة خيبر**: استخلف سِبَاعَ بْنَ عُرْفُطَةَ الْغِفَارِيّ رضي الله عنه.

وفي **عمرة القضية**(٥): استخلف أبا رُهْمٍ الْغِفَارِيّ(٦) رضي الله عنه.

---

(١) ويُقال لها أيضاً: (بدر الآخرة).

(٢) ذكر ابن هشام في «السيرة» ٢/٢٠٣ أنه صلى الله عليه وسلم استعمل على المدينة أبا ذر الغفاري أو عثمان بن عفان. واستعمال أبا ذر في الإمارة مستبعد، كيف وقد روى مسلم في «صحيحه» (١٨٢٥) عن أبي ذر، قوله: قلت: يا رسول الله، ألا تستعملني؟ قال: فضرب بيده على منكبي، ثمَّ قال: «**يا أبا ذر، إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها، وأدَّى الذي عليه فيها**».

(٣) ويُقال لها أيضاً: (غزوة بني المصطلق).

(٤) وقيل: أبو ذر الغفاري رضي الله عنه، وقد سبق الكلام عنه.

(٥) ويُقال لها أيضاً: (عمرة القضاء) و(عمرة القِصاص)، قال ابن هشام في «السيرة النبوية» ٢/٣٧٠: (ويقال لها: عمرة القصاص؛ لأنَّهم صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة في الشهر الحرام من سنة ست؛ فاقتصَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم، فدخل مكة في ذي القعدة، في الشهر الحرام الذي صدوه فيه، من سنة سبع).

(٦) قال ابن هشام في «السيرة» ٢/٣٠٨: (واستعمل على المدينة عُوَيْفَ بْنَ الْأَضْبَطِ الدِّيليَّ)، كذا قال ابن هشام وغيره، وذكر ابن الكلبي أنه أسلم عام الحديبية؛ فإن صح هذا، بطل قولهم.

وفي **غزوة الفَتْحِ وحُنين والطائف**: استخلف أبا رهم كُلْثُوم بن حُصَين الغِفَاريَّ[(١)].

وفي **حَجّةِ رسُولِ اللهِ** ﷺ: استخلف ابن أُمّ مكتوم القرشي العامري[(٢)].

أما **غزوة تبُوك**؛ فوقع فيها ما وقع في غيرها من الخلاف فيمن استخلفه النبي ﷺ على المدينة، على أربعة أقوال:

القول الأول: محمد بن مسلمة الأنصاري الأشهلي رضي الله عنه**، وهو الأشهر.**

وهو قول ابن هشام (٢١٣هـ)[(٣)]، وابن سعد (٢٣٠هـ)[(٤)]، والبَلَاذُري (٢٧٩هـ)[(٥)]، وابن حزم (٤٥٦هـ)[(٦)]، والدمياطيّ (٧٠٥هـ)[(٧)]، وابن سيّد الناس (٧٣٤هـ)[(٨)]، وابن القيِّم (٧٥١هـ)[(٩)]، والصفدي (٧٦٤هـ)[(١٠)]، وابن كثير (٧٧٤هـ)[(١١)]، وبدر الدين الحلبي (٧٧٩هـ)[(١٢)]، والقسطلاني (٩٢٣هـ)[(١٣)] والصالحي (٩٤٢هـ)[(١٤)].

وقالوا في التوفيق بين ما ورد في حديث المنزلة، وبين استخلاف محمد بن مسلمة على المدينة: إنَّ ما ورد عند أهل الأثر من أنَّه ﷺ استخلف عليّاً بن أبي طالب كما في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص أو غيره إنَّما

---

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٣٩٩.

(٢) قال ابن هشام في «السيرة» ٢/ ٦٠١: (استعمل على المدينة أَبَا دُجَانَةَ السَّاعِدِيَّ، وَيُقَالُ: سِبَاعَ بْنَ عُرْفُطَةَ الْغِفَارِيَّ)، والأظهر أنه استخلف ابن أم مكتوم كما قال الواقدي.

(٣) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥١٩.

(٤) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٢/ ١٦٥.

(٥) «أنساب الأشراف» ١/ ٣٦٨.

(٦) «جوامع السيرة» ص٢٥١.

(٧) «السيرة النبوية» ص٢٥٢.

(٨) «عيون الأثر» ٢/ ٢٦٨.

(٩) «زاد المعاد في هدي خير العباد» ٣/ ٤٩٠.

(١٠) «الوافي بالوفيات» ٥/ ٢٠.

(١١) «الفصول في السيرة» ص٢١٠.

(١٢) «المقتفى من سيرة المصطفى» ص٢٢٠.

(١٣) «المواهب اللدنية» ١/ ٤٢١.

(١٤) «سبل الهدى والرشاد» ٥/ ٤٤٢.

كان في خلافة خاصة على أهله ﷺ، وأما الاستخلاف العام فكان لمحمد بن مسلمة الأنصاري، ويدل على هذا أنَّ المنافقين لمَّا أرجفوا به وقالوا: خلَّفه استثقالاً أخذ سلاحه، ثمَّ لحق بالنبي ﷺ فأخبره، فقال: «**كذبوا، ولكن خلَّفتك لما تركت ورائي، فارجع فاخلفني في أهلي وأهلك**»[(١)(٢)].

كما يمكن الاستدلال لهذا القول بما في رواية عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: **غزا رسول الله ﷺ غزوة تبوك، وخلَّف علياً في أهله**...[(٣)].

وفي رواية سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «**يا علي؛ إنَّما خلفتك على أهلي**...»[(٤)].

القول الثاني: علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي رضي الله عنه.

وهو قول **ابن عبد البر (٤٦٣هـ)**[(٥)]، **والذهبي (٧٤٨هـ)**[(٦)]، **والعراقي (٨٠٦هـ)**[(٧)].

ومستندهم في هذا حديث المنزلة نفسه.

القول الثالث: ابن أم مكتوم القرشي العامري رضي الله عنه.

وهو قول **الشَّعبي (١٠٤هـ)**[(٨)]، **والواقدي (٢٠٧هـ)**[(٩)].

القول الرابع: سِبَاع بن عُرْفُطَة الغفاري رضي الله عنه.

---

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥٢٠، ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٠٨٢) بلفظ: «**إِنَّمَا خَلَّفْتُكَ عَلَى أَهْلِي، أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**».
وفي «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٣٢) بلفظ: «**أَلَا تَرْضَى يَا عَلِيُّ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي؟ فَارْجِعْ فَاخْلُفْنِي فِي أَهْلِي وَأَهْلِكَ**».

(٢) «زاد المعاد» لابن القيّم ٣/ ٤٩٠.

(٣) «مسند ابن الجعد» (٢٠٤٠)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد ٣/ ٢٣، و«أنساب الأشراف» ٢/ ٩٤.

(٤) «السنن الكبرى» للنسائي (٨٠٨٢)، و«مسند أبي يعلى» (٧٣٨).

(٥) «الدرر في اختصار المغازي والسير» ص٢٣٩.

(٦) «سير أعلام النبلاء» ١/ ٣٦١.

(٧) «طرح التثريب في شرح التقريب» ١/ ٨٥ (ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه).

(٨) «سير أعلام النبلاء» ١/ ٣٦١.

(٩) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٢/ ١٦٥.

وهو قول **الدَّرَاوَرْدِيُّ (١٨٧هـ)**[(١)]، **وابن حبان (٣٥٤هـ)**[(٢)]، **والمقريزي (٨٤٥هـ)**[(٣)].

وقد ثبت أنَّ النبي ﷺ استعمله على المدينة حين خرج إلى دومة الجندل (٥هـ)، وإلى خيبر (٧هـ)[(٤)]، ولعله لأجل هذا وقع الوهم في توليته لتبوك.

---

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥١٩.

(٢) «السيرة النبوية وأخبار الخلفاء» لابن حبان ص٣٦٧.

(٣) «إمتاع الأسماع» ٢/ ٥٠.

(٤) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ٢/ ٦٨٢.

(٤)
استرضاء الإمام علي وتطييب خاطره

ذكرنا أنَّ خلافاً وقع بين أهل السير والتواريخ والمحدِّثين في تعيين المستخلف على المدينة حين خرج النبي ﷺ مع الصحابة في غزوة تبوك، فذكرنا هذه الأقوال والقائلين بها من أهل العلم.

وأيّاً كان الراجح منها، فإنَّ السؤال الأهم في الموضوع هو: إن لم يكن عليّاً رضي الله عنه قد استُخلِف على المدينة حينها، واستُخلِف على الأهل والقرابة كما دلَّت عليه الروايات، فلأجل ماذا استبقاه النبي ﷺ وخلَّفه من ورائه؟

يظهر لي أنَّ هذا الاستبقاء كان بمثابة التخويف للمنافقين ـ وهم قلة في المدينة وأكثر منهم من حولها مع جُبنٍ مترسِّخ ـ، فكان الهدف هو صدَّهم عن مجرد التفكير في خيانة النبي ﷺ والمؤمنين وهم بعيدون عن المدينة، ناؤون عنها.

فإنَّ من استبقاه النبي ﷺ هو مقاتلٌ شرس من الطراز الأول، ومِثله لن يتردد لحظة واحدة في فَلقِ هامة أحدهم إن تجرأ ومَسَّ أهل رسول الله ﷺ خصيصاً أو أمن المدينة.

وإليه يذهب من كبار أعلام الإمامية[١] **الشيخ محمد بن النعمان المفيد**

(١) غلب لقب (الإمامية) على الاثني عشرية، فلا يُذكر اليوم إلا ويراد به إياهم، أما الإسماعيلية فيُذكرون باسمهم هذا، وإن كانوا في الأصل إمامية.

(٤١٣هـ) في (الإرشاد)، مع شيء من المبالغة التي لا يخلو منها كلامٌ عن الإمام علي أو الأئمة الاثني عشر.

قال **المفيد** في تعليل هذا الاستبقاء: (وذلك أنه عليه السلام علم من خبث نيات الأعراب، وكثير من أهل مكة ومن حولها، ممن غزاهم وسفك دماءهم، فأشفق أن يطلبوا المدينة عند نأيه عنها وحصوله ببلاد الروم أو نحوها، فمتى لم يكن فيها من يقوم مقامه، لم يؤمن من معرتهم، وإيقاع الفساد في دار هجرته، والتخطي إلى ما يشين أهله ومخلفيه. وعلم عليه السلام أنه لا يقوم مقامه في إرهاب العدو وحراسة دار الهجرة وحياطة من فيها، إلا أمير المؤمنين عليه السلام)[1].

ويقول **المرجع الديني**[2] **المعاصر الشيخ جعفر السبحاني**: (وبالرغم من أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد استخلف على المدينة محمد بن مسلمة فإنه قال للإمام علي: (أنت خليفتي في أهل بيتي ودار هجرتي وقومي)؛ فكأنّه تعيّن كقائد عسكري في المدينة يحفظ الأمن والاستقرار فيها)[3].

لقد كانت (تبوك) أبعد نقطة خرج إليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزواته كلها، لم يخرج من بلد هجرته إلى مكانٍ أبعد منها منذ أن شرَّفه الله تعالى بالنبوة والهجرة.

والبعد حينئذٍ يستلزم مزيداً من الاطمئنان على المدينة التي يتربص بها منافقو المدينة ـ على جبنٍ فيهم ـ، فكيف والمستبقى فيهم مقاتلٌ من الطراز الأول؟

---

(١) «الإرشاد» ١/ ١٥٥.

(٢) (المرجع الديني) أو (آية الله العظمى) في المصطلح الشيعي الاثني عشري، يُطلق على من بلغ عندهم رتبة الاجتهاد في استنباط الأحكام الشرعية، وتصدّى للإفتاء العام بنشره آرائه الفقهية فيما يُعرف بـ(الرسالة العملية) التي يُوجهها لعموم مقلّديه في العالم، وعليهم وجوباً التقيّد بها والتديّن بأحكامها في ضوء ما المرجع، وعادةً ما تُسبق هذه الأحكام الفقهية بعبارة: (عمل العامي بلا تقليد ولا احتياط باطل)، تأكيداً على هذا المعنى الذي يعني أنّ أعمال العامي الصالحة إن لم ترجع إلى تقليد مرجع معتبر أو احتياط (أي: اجتهاد مجتهد) فإنَّ باطلة ولو وافقت الشرع الحنيف.

(٣) «السيرة المحمَّدية» ص٢٢٠.

لا ندَّعي أنَّ خطراً متحققاً كان يحدِّق بالمدينة من خارجها ولا داخلها، وإلا ما كان للنبي ﷺ أن يُخليها من أصحابه ليُقاتل بهم خارجها، فمكة المكرّمة كانت قد فُتِحت، وكل قومٍ من العرب خُشي منهم غدراً أو حرباً كان قد أُمِن جانبهم بعد فتح مكة وغزوة حنين تحديداً، كما أنَّ النبي ﷺ لو كان يخشى على المدينة أمراً جللاً ما كان ليخرج بأصحابه كلِّهم سوى أهل العذر منهم.

أمَّا علي رضي الله عنه فقد كان يرى ما يراه كعب رضي الله عنه، يرى المدينة على غير حالها الذي يعرفه، ليس فيها إلا منافق يُضمر في نفسه كيداً للإسلام وأهله، أو ضعيفاً في بدنه أو معذوراً، وفي جملة هؤلاء نساء وصبيان، وهو الأسد الضرغام[1].

ويرقب من بعيد هذا الاهتمام النبوي البالغ بهذه الغزوة التي استنفر لأجلها الكل، وتنزَّلت بها الآيات حظّاً على الاستجابة لنداء رسول الله ﷺ وإعذاراً لأهل العذر منهم، ويؤذيه أن لا يشهد بعد هذا كله تلك الغزوة المهمة، وهو الذي شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ولم يتخلف عن واحدة منها.

ثمَّ بعد هذا كله يطرق سمعه لمز المنافقين المخذِّلين له، والذين وجدوا في استبقائه بالمدينة ضالتهم في إثارة الفتن والتشكيك في مكانة علي عند رسول الله ﷺ زاعمين أنه ﷺ لم يُخلِّفه وراءه إلا استثقالاً له، وتخَفُّفاً منه.

فيذهب مسرعاً إلى الجُرف[2] ومعه سلاحه[3] ـ ورسول الله ﷺ نازلٌ بها ينتظر قدوم من تأخَّر عنه من مُقاتلة المدينة ـ، فيأتي رسول الله ﷺ وهو على

---

(١) هو: الضاري الشديد المقدام من الأسود. «النهاية» لابن الأثير (ضَرْغَمَ).

(٢) الجُرْف: (بِالضَّمِّ ثمَّ السّكُون): موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام، وهي جهة (ثنية الوداع)، ولذلك حُكي في بعض ألفاظ الحديث أنَّ علياً أتى النبي ﷺ ثنية الوداع.

(٣) وفي قدومه على رسول الله ﷺ ومعه السلاح إشارة منه إلى استعداده التام للخروج معه، وانتظاره منه تغيراً في الرأي واستعطافاً.

ناقته الحمراء، آخذاً بِغَرْزِ[1] النَّاقة[2]، لكنه يقف أمام رسول الله ﷺ فلا يتمالك عَبْرَته ولم يطق أن يخفيها[3]، يقول: يا رسول الله، خلَّفتني بالمدينة مع الذراري والنساء حتى قالوا: ملَّه وكَرِهَ صحبته، فقال له النبي ﷺ: «يا علي؛ إنما خلَّفتك على أهلي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»[4].

وفي لفظ: فنادى رسول الله ﷺ في الناس: «أمِنْكُم أحدٌ إلا وله حَامَةٌ[5]؟ يا ابن أبي طالب، أما تَرضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي؟» قال: علي: «رضيت عن الله وعن رسوله ﷺ»[6].

وفي لفظ آخر: يا نبي الله، زعم المنافقون أنك إنَّما خَلَّفتني أنك استثقلتني وتَخَفَّفَتْ مني، فيرد عليه ﷺ: «كذبوا، ولكنني خَلَّفْتُكَ لما تركت ورائي، فارجع فَاخْلُفْنِي في أهلي وأهلك، أفلا ترضى يا علي أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلا أنه لا نبي بعدي»[7].

وعند النسائي في «السنن الكبرى» أنَّ سعيداً بن المسيب سأل أبا سعيد الخدري رضي الله عنه عن حديث المنزلة، فقال: إنِّي أريد أن أسألك عن حديث، وأنا أهابك أن أسألك عنه، فقال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أنَّ عندي علماً فسلني عنه ولا تهبني. قال سعيد: فقلت: قول رسول الله ﷺ لعلي حين خلَّفه بالمدينة، في غزوة تبوك، فقال أبو سعيد الخدري: خلَّف النبي ﷺ عليَّاً

---

(١) قال ابن الأعرابي: الغَرْزُ للنَّاقَةِ مثل الحزام للفرس. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري ٨/ ٧٤.

(٢) «السنن الكبرى» للنسائي (٨٣٩٢)، و«المسند» للشاشي (٦٣).

(٣) ورد ذِكر بكائه رضي الله عنه في رواية الحارث بن مالك عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في «السنن الكبرى» للنسائي (٨٣٩٢) وروايته أيضاً عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في «المسند» للشاشي (٦٣)، وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها رضي الله عنه في: «مسند أحمد» (١٤٦٣)، و«فضائل الصحابة» له أيضاً (١٠٠٦).

(٤) «السنن الكبرى» للنسائي (٨٠٨٢)، و«مسند أبي يعلى» (٧٣٨)، وأصله في: «صحيح البخاري» (٤٤١٦)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٤).

(٥) حامَّة الإنسان: خاصَّته وقرابته. «جامع الأصول» لابن الأثير (٧٣٥٠).

(٦) «السنن الكبرى» للنسائي (٨٣٩٢)، و«المسند» للشاشي (٦٣).

(٧) «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٥١٩ ـ ٥٢٠، وانظر: «السيرة النبوية» لابن حبان ص٣٦٧.

بالمدينة، في غزوة تبوك، فقال: يا رسول الله، أتخلفني في الخالفة في النساء والصبيان؟ فقال: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟**»، قال: بلى، يا رسول الله. قال: فأدبر عليٌّ مسرعاً؛ كأني أنظر إلى غبار قدميه يسطع[(١)].

وكبار علماء الإمامية يدركون جيداً أنَّ حديث المنزلة إنَّما جاء في سياق الترضية لعلي رضي الله عنه والتسلية لقلبه، ولم يقله النبي ﷺ ابتداءً أو دون مناسبة أو بمجرد عزمه الخروج لتبوك.

فهذا **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)** ـ وقد ذكرنا رأيه في سبب استبقاء النبي ﷺ عليّاً بالمدينة ـ يحكي في (إرشاده) الحوار الذي جرى بين رسول الله ﷺ وعليّاً عليه السلام حول استخلافه بالمدينة، فيقول: (فلمَّا بلغ أمير المؤمنين عليه السلام إرجاف المنافقين به أراد تكذيبهم وإظهار فضيحتهم فلحق بالنبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنّ المنافقين يزعمون أنك إنَّما خلفتني استثقالاً ومقتاً، فقال له رسول الله ﷺ: ارجع يا أخي إلى مكانك، فإنّ المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، فأنت خليفتي في أهلي ودار هجرتي وقومي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)[(٢)].

فيما يُسلِّم **الحبلرودي النجفي (ق٩هـ)** بكون النص قد جاء في سياق التسلية والترضية متذرِّعاً بأنَّ: (كونه تسلية لا ينافي الإمامة المنصوص عليها، ولا يخرجه عن الصدق)[(٣)].

فأمَّا كونه تسلية فمتفقٌ عليه، وأمَّا كونه صدقاً فمن ذا الذي يرتاب في ذلك، فهو كلام الصادق المصدوق ﷺ، وأمَّا أنَّه أُريد به الإمامة من بعد رسول الله ﷺ والنص على علي رضي الله عنه، فهو ما نناقشه.

على أنَّ في كلام المعاصرين ما يجنح إلى كلام المفيد والحبلرودي من

---

(١) «مسند أحمد» (١٤٩٠)، و«فضائل الصحابة» له أيضاً (١٠٤١)، و«مسند أبي يعلى» (٦٩٨)، وفيه إسناده (علي بن زيد) وهو: ابن جدعان، ضعفوه.

(٢) «الإرشاد» ١/١٥٦.

(٣) «التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور» ص١٣٤ ـ ١٣٥.

التصريح بأنَّ حديث المنزلة قد جاء في سياق الترضية والتسلية لنفس أبي السِبطين علي رضي الله عنه، حيث يقول **المرجع الديني السيد محمد تقي المُدرسي** في تفسيره (من هدي القرآن): (إنَّ النبي لما أراد الخروج إلى غزوة تبوك استخلف أمير المؤمنين عليه السلام في أهله وولده وأزواجه ومهاجره، فقال له: «إنَّ المدينة لا تَصلحُ إلا بي أو بك»، فحسده أهل النفاق وعظُمَ عليهم مقامه فيها بعد خروج النبي، وعَلِموا أنها تتحرس به، ولا يكون للعدو فيها مطمع، فساءهم ذلك لما يرجونه من وقوع الفساد والاختلاف عند خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها، فأرجفوا به عليه السلام، وقالوا: لم يستخلفه رسول الله إكراماً له ولا إجلالاً له ومودة، وإنما استخلفه استثقالاً له، فلَّما بلغ أمير المؤمنين عليه السلام إرجاف المُنافقين به أراد تكذيبهم وإظهار فضيحتهم؛ فلَحِقَ بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: يا رسول الله، إنَّ المنافقين يزعمون أنك خلَّفتني استثقالاً ومقتاً؟! فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ارجع يا أخي إلى مكانك، فإنَّ المدينة لا تصلُحُ إلا بي أو بِك، فأنت خليفتي في أهل بيتي ودار هجرتي وقومي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»)(١).

وألفاظ حديث المنزلة الوارد من طرق الإمامية شاهدٌ أيضاً على ما ذكرناه، ومن ذلك ما رواه شيخ الطائفة الطوسي في (الأمالي) عن أبي سعيد الخدري أنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي بن أبي طالب (ع) في غزوة تبوك: اخلفني في أهلي. فقال علي: يا رسول الله، إنِّي أكره أن يقول العرب خذل ابن عمه، وتخلَّف عنه، فقال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، قال: بلى، قال: فاخلفني)(٢).

وفي رواية سعد بن أبي وقاص: «وغزونا تبوك مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فودَّع علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ثنية الوداع وبكى، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ما يبكيك؟! فقال: كيف لا أبكي ولم أتخلف عنك في غزاة منذ بعثك الله، فما بالك تخلفني في

---

(١) «تفسير من هدي القرآن» ٥/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢) «الأمالي» للطوسي ص٢٦١.

هذه الغزاة؟ فقال له النبي ﷺ: أما ترضى يا علي؛ أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنَّه لا نبي بعدي، فقال علي: بل رضيت»[(١)].

وفي (الأمالي) كذلك من حديث عامر بن سعد عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي عليه السلام ثلاثاً، فلأن تكون لي واحدة منهن أحب إليّ من حمر النعم سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي، وخلفه في بعض مغازيه فقال: يا رسول الله، تخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»[(٢)].

وروى محمد بن سليمان الكوفي في «مناقب الإمام أمير المؤمنين» عن أسماء أنّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب خرج مع رسول الله ﷺ حتى إذا جاء ثنية الوداع وهو يريد تبوك وعلي يبكي ويقول: يا رسول الله، أتجعلني مع الخوالف؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي؟**»[(٣)].

وقد أشار لذلك الطبرسي في «إعلام الورى» فقال: (فلمَّا انتهى إلى الجرف لحقه علي وأخذ بغرز رحله وقال: يا رسول الله، زعمت قريش أنك خلفتني استثقالاً مني، فقال: طالما آذت الأمم أنبياءها، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، فقال: قد رضيت فرجع إلى المدينة، وقدم رسول الله تبوك في شعبان يوم الثلاثاء)[(٤)].

وبالجملة؛ فمن المعلوم أنه ﷺ كان لا يخرج من المدينة حتى يستخلف، وقد ذكر المسلمون من كان يستخلفه، فقد سافر من المدينة في عمرتين: عمرة الحديبية، وعمرة القضاء، وفي حجة الوداع، وفي مغازيه ـ أكثر من عشرين غزاة ـ وفيها كلها استخلف، وكان يكون بالمدينة رجال كثيرون يستخلف عليهم من يستخلفه، فلمَّا كان في غزوة تبوك لم يأذن لأحد

(١) «الأمالي» للطوسي ص١٧١.

(٢) «الأمالي» ص٣٠٧.

(٣) «مناقب الإمام أمير المؤمنين» ١/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦.

(٤) «إعلام الورى» ص١٢٢.

في التخلف عنها، وهي آخر مغازيه ﷺ، ولم يجتمع معه أحدٌ كما اجتمع معه فيها فلم يتخلف عنه إلا النساء والصبيان، أو من هو معذور لعجزه عن الخروج، أو من هو منافق، وتخلَّف الثلاثة الذين تيب عليهم، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين يستخلف عليهم كما كان يستخلف عليهم في كل مرة؛ بل كان هذا الاستخلاف أضعف من الاستخلافات المعتادة منه؛ لأنه لم يبق في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم أحداً كما كان يبقى في جميع مغازيه، فإنه كان يكون بالمدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم من يستخلف، وفي كل مرة يكون بالمدينة من هم أفضل ممَّن بقي في غزوة تبوك[1].

فإن قيل: استخلافه يدل على أنه لا يُستخلف إلا الأفضل، لزم أن يكون عليٌّ مفضولاً في عامة الغزوات، وفي عمرته وحجته، لا سيما وكل مرة كان يكون الاستخلاف على رجال مؤمنين، وعام تبوك ما كان الاستخلاف إلا على النساء والصبيان ومن عذر الله، وعلى الثلاثة الذين خُلِّفوا أو متهم بالنفاق، وكانت المدينة آمنة لا يخاف على أهلها، ولا يحتاج المستخلف إلى جهاد كما يحتاج في أكثر الاستخلافات[2].

ثمَّ إنَّ الإمامية في دعواهم النصَّ على الإمامة بهذا الحديث متناقضون؛ فالحديث يدل على أنَّ النبي ﷺ لم يخاطب عليّاً بهذا الخطاب إلا ذلك اليوم في غزوة تبوك، فلو كان عليٌّ قد عرف أنه المُستخلف من بعده لكان مطمئنَ القلب أنه مثل هارون بعده وفي حياته، ولم يخرج إليه يبكي، ولم يقل له: أتخلفني مع النساء والصبيان؟

ولو كان عليٌّ بمنزلة هارون مطلقاً لم يستخلف عليه ﷺ أحداً، وقد كان يستخلف على المدينة غيره وهو فيها[3].

---

(١) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨.
(٢) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٥/ ٣٤ ـ ٣٥.
(٣) «منهاج السُّنَّة النبوية» بتصرف ٧/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

فإن قيل: فما وجه التشبيه بهارون عليه السلام إذاً؟

أُجيب بأنَّ عليّاً رضي الله عنه لما كَرِه الاستخلاف؛ لأنَّ النفير كان للمسلمين جميعاً ولم يبقَ فيها إلا عاصٍ أو معذور غير النساء والصبيان، وكان معلوماً أنَّ الملوك وغيرهم إذا خرجوا في مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعهم به، ومعاونته لهم، ويحتاجون إلى مشاورته، والانتفاع برأيه، ولسانه، ويده، وسيفه. والمتخلِّف إذا لم يكن له في المدينة سياسة كثيرة لا يحتاج إلى هذا كله، فظن من ظن ـ من أهل النفاق وغيرهم ـ أنَّ هذا غضاضة من علي، ونقص منه، وخفض من منزلته حيث لم يأخذه معه في المواضع المهمة التي تحتاج إلى سعي واجتهاد؛ بل تركه في المواضع التي لا تحتاج إلى كثير سعي واجتهاد، فكان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مبيناً أنَّ جنس الاستخلاف ليس نقصاً ولا غضّاً؛ إذ لو كان نقصاً أو غضّاً لما فعله موسى بهارون؛ بل يقتضي كرامة المستخلف وأمانته، ولا يقتضي إهانته ولا تخوينه، فإنَّ موسى عليه السلام استخلف هارون عليه السلام على قومه لأمانته عنده، وكذلك أنت استخلفتك لأمانتك عندي، لكن موسى استخلف نبيّاً وأنا لا نبي بعدي.

والتشبيه إنما هو في أصل الاستخلاف لا في كيفيته وجميع مفرداته؛ فإنَّ موسى استخلف هارون على جميع بني إسرائيل، وذهب وحده للقاء ربه، وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد استخلف عليّاً على قليل من المسلمين، وجمهورهم استصحبهم في الغزاة[(١)].

وفي نهاية الأمر قال له صلى الله عليه وآله وسلم: أما ترضى...؟ فأجابه: رضيت.

وعاد إلى المدينة بهذا التشريف.

(١) انظر: «منهاج السُّنَّة النبوية» ٥/٤٣ و٧/٣٢٩.

الفصل الثاني

في ظلال حديث المنزلة

(٥)
الآمدي وحديث المنزلة

لا تكاد تجد خلافاً بين الفِرق والطوائف والمنظومات العقدية ـ على اختلافها ـ في صحة حديث المنزلة، فالحديث رواه أجلة من الأئمة الحفاظ مثل: البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل والترمذي وابن حبان وغيرهم، وبعض طرقه صحيحة بلا ريب.

ولم يشكك في ثبوته عن رسول الله ﷺ من أهل العلم أحدٌ سوى **سيف الدين الآمدي (٦٣١هـ)**[١]، وتابعه في ذلك **عضد الدين الإيجي (٧٥٦هـ)**[٢] فإنّهما قائلان بعدم حجيته لكونه من أحاديث الآحاد.

ولولا أنّ الآمدي نصَّ في تضعيفه لحديث المنزلة على أنَّه يُضعِّفهُ من جهة السند، لافترضت أنَّ ذلك عنده لعلةٍ في المتن، فحينئذ يكون تضعيفه للحديث بهذا الإطلاق مستغرب جدّاً، لا سيما والحديث في «الصحيحين»، وقد تلقَّته الأمة بالقبول جيلاً بعد جيل.

ولكن يظهر من تأمل كلام الآمدي أنَّه إنَّما يرده باعتبار كونه من أحاديث الآحاد التي لا يصح عنده الاحتجاج بها في العقائد إن لم تحفها القرائن[٣]؛

---

(١) «أبكار الأفكار» ٥/ ١٨٥.

(٢) «المواقف» ٣/ ٦٠٣.

(٣) فقد قال في حديث المنزلة: (وقوله عليه السلام لعلي: **«أنت مني بمنزلة هارون من موسى»**، لا يصح =

بل هو صريح كلامه في (الإحكام) إذ يقول عن خبر الآحاد: (والمختارُ حُصُولُ العِلم بِخَبره، إذا احتَفَّت به القرائن)[١].

وحديث المنزلة ـ عند الآمدي ـ لم تحتَّف به القرائن التي ترفعه إلى مقام الحجية، على ما بيَّنه في (أبكار الأفكار)[٢]، ولذلك أنكر ثبوته، واتهامه لأجل هذا بمناصبة علي رضي الله عنه العداء كما يصوِّره البعض، هو تجنٍ سافر.

على أنَّه يُقال: إنَّ ما قرَّره الآمدي من عدم القطع بخبر الآحاد في دين الله تعالى ما لم يقترن هذا الخبر بقرينة تُثبته هو مذهب جمهور علماء أهل السُّنَّة[٣]، وبعض أكابر الإمامية وكثير من المعتزلة.

وبالنظر إلى أقوال أكابر علماء الإمامية وتطبيقاتهم لهذه القاعدة على الأحاديث الصحيحة المشهورة، والتي يرون أنَّها مخالفةٌ لما عليه عقائد المذهب أو فروعه، نرى **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)** ـ على علو كعبه في العلم عند الإمامية ـ يصرِّح بموقفٍ متشدد من أخبار الآحاد يتجاوز الحديث عن إفادة هذه الأخبار للعلم من عدمه إلى تحريم العمل بها إن لم تقترن بالقرائن

= الاستدلال به أيضاً من جهة السند، كما تقدم في الخبر الّذي قبله)، وعند العودة إلى حديث الغدير المشار إليه وجدناه يقول: (وقوله عليه السلام: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» من أخبار الآحاد فلا يكون حجة في هذا الباب لما تقدَّم).

(١) «الإحكام في أصول الأحكام» ٢/ ٣٢، وقد أطال الآمدي النفس في ذِكر حجج القائلين بحصول العلم بخبر الآحاد مطلقاً والمنكرين لذلك.

(٢) «أبكار الأفكار» ٥/ ١٨٥.

(٣) فهو مذهب عامة أهل الحديث وكثير من محققي الفقه والأصول والكلام.
وإليه يشير الإمام ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٥١٦ بقوله: (وخبر الواحد لا يفيد العلم إلا بقرائن، وتلك قد تكون منتفية أو خفية عن أكثر الناس، فلا يحصل لهم العلم بالقرآن والسنن المتواترة).
ويقول في «مجموع الفتاوى» ١٨/ ٤١: (فخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وهو قول أكثر أصحاب الأشعري كالإسفراييني وابن فورك؛ فإنه وإن كان في نفسه لا يفيد إلا الظن؛ لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندين في ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد، فإنَّ ذلك الحكم يصير قطعيّاً عند الجمهور وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعي؛ لأنَّ الإجماع معصوم).

الدالة على صدق الراوي، فيقول: (إنَّه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد، ولا يجوز لأحدٍ أن يقطع بخبر الواحد في الدين إلا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان. وهذا مذهب جمهور الشيعة وكثير من المعتزلة والمحكمة وطائفة من المرجئة وهو خلاف لما عليه متفقهة العامة وأصحاب الرأي)(١).

ومن تطبيقاته في هذا الصدد: نفيه ما تسالم عليه أهل السير والتواريخ ـ دون نكير لأحدٍ منهم ـ من استخلاف النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه في الصلاة بالناس أيام مرضه، باعتبار وروده من طرق آحاد، حيث قال: (فالجواب أنّ ذلك من أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، وما كان هذا سبيله لم تثبت به حجة في الدين)(٢).

وقوله في الرد على **أبي جعفر النسفي الحنفي (٤١٤هـ)**(٣): (أنا أُسلِّم لك العمل بأخبار الآحاد تسليم نظر، وإن كنت لا أعتقد ذلك، استظهاراً في الحجة. . .)(٤).

وهذا **الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)** يقرر ما قرره **المفيد** فيقول: (اعلم أنَّ أخبار الآحاد غير معلوم ولا مقطوع على صحتها، والصدقُ فيها أقل كثيراً من الكذب، وإنَّما يجب أن نتأوَّل من الأخبار ما علمناه وقطعنا على صحته، وجائزٌ كونه كذباً)(٥).

وقوله أيضاً: (فإذا كنا لم نعمل بأخبار الآحاد في الفروع، كيف نعمل بها في الأصول التي لا خلاف بيننا في أنَّ طريقها العلم والقطع)(٦).

---

(١) «أوائل المقالات» ص١٢٢.

(٢) «المسائل العكبرية» ص٥٢.

(٣) القاضي أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمود النسفي، كان من أعيان فقهاء الحنفية، أخذ الفقه عن أبي بكر الرازي، توفي سنة أربع عشرة وأربعمائة (٤١٤هـ). «المنتظم» ١٥/ ١٦٢، و«الجواهر المضية» ٢/ ٢٤.

(٤) «المسح على الرجلين» ص١٨.

(٥) «رسائل المرتضى» ٣/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٦) «رسائل المرتضى» ١/ ٢١٢.

ومن بعدهم جاء **ابن إدريس الحلي (٥٩٨هـ)** ليقرر المعنى ذاته: (فعلى الأدلة المتقدمة أعمل وبها آخذ وأفتي وأدين الله تعالى ولا ألتفت إلى سواد مسطور، وقول بعيد عن الحق مهجور، ولا أُقلِّد إلا الدليل الواضح، والبرهان اللائح، ولا أُعرِّج إلى أخبار الآحاد، فهل هَدَمَ الإسلام إلا هي)(١).

والمقصود من ذِكر هذه النقول بيان أنّ أبا الحسن الآمدي لم ينفرد بردِّ خبر الآحاد إذا لم تتحصل القرائن الدالة على صحته، وإذا كان الشيخ المفيد والمرتضى وابن إدريس الحلي وغيرهم من أكابر علماء الإمامية يردون خبر الآحاد في الفروع الفقهية التي يُعمل بها بخبر الآحاد عادة، ويُقرِّر العلماء أنَّ العمل بها لازم وإن أفادت الظن، وأنَّ العمل بها خيرٌ من الجنوح إلى الرأي، فكيف والأمر الذي ينبني عليه الاستدلال بهذا الحديث هو أصلٌ مهمٌّ في الشريعة، وهو (الإمامة والاستخلاف)؛ فإذا عُلِمَ أنَّ المستدلين بهذا الحديث على معنى (الإمامة) يعتقدون أنَّها أعظم أصول الدين؛ بل هي عندهم ركنٌ من أركان الإيمان؛ بل والإسلام، ويُرتِّبون عليها أحكاماً فقهية خاصة؛ كالكفر والحكم بالنجاسة وغيرها، فإنَّ التسليم لهم بقبول حديث المنزلة دون ملاحظة القرائن أو لمناقضة الحديث للثابت في باب الإمامة يُعدُّ عند الآمدي خطأً جسيماً.

فإنَّ حديث المنزلة ـ على فرض التسليم بكونه دالّاً على الإمامة بعد رسول الله ﷺ هو عند الآمدي وغيره من العلماء معارضٌ بأحاديث آحاد أخرى صحيحة السند، كما وضّحه **ابن قتيبة (٢٧٦هـ)** عند حديثه عن تدافع الأدلة في المفاضلة بين الشيخين أبي بكر وعمر وأبي السبطين علي قائلاً: (ويحتجون في تقديم علي رضي الله تعالى عنه برواياتهم: «**أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى غير أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي**»، و«**مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فعليٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ والِ مَن وَالَاهُ، وعادِ مَن عَادَاه**»، و«**أَنْت وصيِّي**».

ومخالفوهم يحتجون في تقديم الشيخين رضي الله عنهما برواياتهم: «**اقْتَدُوا باللذيْنِ**

(١) السرائر (المقدمة) ١/٥١.

مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»، و«**يَأْبَى اللهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُسْلِمُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ**»، و«**خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ**»)[1].

ومن هذا المنطلق قرر **الإمام ابن حزم (٤٥٦هـ)** في منهج الاستدلال على المخالفين أنّه: (لا معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا فهم لَا يصدقونا ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فَنحْن لَا نصدقها، وَإِنَّمَا يجب أَن يحْتَج الْخُصُوم بَعضهم على بعض بِمَا يصدقهُ الَّذِي تُقَام عَلَيْهِ الْحجَّة بِهِ سَوَاء صدقه المحتج أَو لم يصدقهُ؛ لأَنّ من صدّق بِشَيْء يلزمه القَوْل بِهِ أَو بِمَا يُوجبهُ الْعلم الضَّرُورِيّ فَيصير الْخصم يَوْمئِذٍ مكابراً مُنْقَطِعاً إن ثَبت على ما كان عليه إلا أنَّ بعض ما يشغبون به أحاديث صحاح نوافقهم على صِحَّتهَا؛ منها: قول رسول الله ﷺ لعَلي رضي الله عنه: «**أَنْت مني بِمَنْزِلَة هَارُون من مُوسَى إِلَّا أَنه لَا نَبِي بعدِي**»)[2].

وهو منهج صحيح، يُنصَفُ به المخالف، ويُنتصف فيه للحق ممَّن شغَّب عليه وتجاسر.

وعلى النقيض من هذا؛ فإنَّك تعجب كل العجب من قول **القاضي نور الله التستري (١٠١٩هـ)** ـ وهو من كبار علماء الإمامية ـ في الرد على **ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ)**: (وأمَّا ما ذكره من أنّ الشيعة لا يرون أخبار الآحاد حجة في الإمامة، فهب أن يكون كذلك، لكنهم جعلوا الاحتجاج بها إلزاميّاً لأهل السُّنَّة، فلا يلزم أن يكون جميع دلائلهم على هذا المطلب تحقيقاً)[3]!

فإنه يُمكن للمرء أن يستدل بروايات يعتقد خصمه صحتها ليلزمه بها، لكنه ليس من الإنصاف أن يتعامل بازدواجية مع الأحاديث الصحيحة؛ فيرد هذه بحجة أنها من أخبار الآحاد، ويقبل الثانية لموافقتها لهواه فيستدل بها على ما يعتقده أصلاً من أصول الدين.

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» ص٥١ ـ ٥٢.

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ٤/ ٧٨.

(٣) «الصوارم المهرقة» ص٢٠٤.

وعوداً على ذي بدء؛ نقول: إنَّ الذين يُمكن أن يُناقش به الآمدي في هذه المسألة، ويُشكَل عليه من قوله مسألتان:

الأولى: اعتباره حديث المنزلة من جُملة أحاديث الآحاد.

وهذه وافقه عليها جمعٌ كبير من أهل السُّنَّة وبعض الزيدية والإمامية كما سيأتي بيانه بعون الله تعالى، فإنَّهم قائلون باستفاضته لا تواتره، والمستفيض من أقسام الآحاد.

الثاني: تضعيفه الحديث لعدم توَّفُرُ قرينة تدل على صحته، ولمناقضته للأحاديث الصحيحة في تقديم الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

وهذه يُقال في الرد عليها: إنّ ثبوت استفاضة الحديث على أقل تقدير، فضلاً عن ثبوت تواتره، لا يحوجه إلى قرينة دالة على صحته، فهو صحيح ثابت بهذه الاستفاضة، وبتسالم أهل العلم على نقله دون نكير.

كما أنَّ الحديث ليس بمعارضٍ للفضائل المخصوصة التي جاءت في فضل الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، كما سيأتي بيانه أيضاً.

وقد صرَّح **الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ)** في (الاستيعاب) بكون حديث المنزلة من أثبت الآثار وأصحها فقال: (وروى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «**أنت مني بمنزلة هارون من مُوسَى**» جماعة من الصحابة، وَهُوَ من أثبت الآثار وأصحها)[(١)].

فيما أفاد **الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ)** في أنّ كون الحديث مرويّاً في «الصحيحين» كافٍ في عدم التوقف أو التردد في تصحيحه، فقال: (إنَّ هذا الحديث ثبت في «الصحيحين» بلا ريب وغيرهما)[(٢)].

فالحديث ثابت بلا ريب، وإنَّما الخلاف في تحقق تواتره من عدمه.

---

(١) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ٣/ ١٠٩٧.

(٢) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٣٢٦.

(٦)
الخلاف في تواتره

التواتر هو: ما رواه جماعة غير محصورين في عددٍ معيَّنٍ، ولا صفةٍ مخصوصةٍ، عن مثلهم في جميع طبقات الإسناد؛ بل بحيث يرتقون إلى حد تُحيل العادةُ معه تواطُؤهم على الكذب، أو وقوع الغَلَطِ منهم اتِّفاقاً من غير قصد[١].

وقد عدَّد **الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)** في (نزهة النظر) شروط التواتر الواجب توفرها في الحديث حتى يُقال عنه متواتر فقال: (فإذا جَمَع هذهِ الشروطَ الأربعةَ، وهي:

١ ـ عددٌ كثير أحالت العادة تواطؤَهم، أو توافُقَهم على الكذب.

٢ ـ رووا ذلك عن مِثْلِهِم من الابتداءِ إلى الانتهاءِ.

٣ ـ وكان مُسْتَنَدُ انْتِهائِهم الحِسَّ.

٤ ـ وانْضافَ إلى ذلك أَنْ يَصْحبَ خبرَهم إفادةُ العلمِ لِسامِعِهِ.

فهذا هو المتواتِرُ.

وما تخلَّفتْ إِفَادَةُ العِلْمِ عنهُ كانَ مَشْهوراً فقَط، فكلُّ متواترٍ مشهورٌ من غيرِ عكسٍ)[٢].

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي ٤/ ١٥.

(٢) «نزهة النظر» ص١٩٦.

والتواتر ليس له حدٌّ منضبط، وإنما يرُاعى فيه التعدد فوق الشهرة، مع قرائن تنضم إلى التعدد تمنع الاتفاق على الخطأ والوهم فضلاً عن الكذب.

والتواتر في الأحاديث النبوية هو من باب (التواتر النظري)، لا من باب (التواتر الضروري)؛ لأنَّ معرفته موقوفة على جمع طرق الحديث ورواياته، فهو مبني على البحث والنظر، والعلم به غير حاصل ضرورة كتواتر نقل القرآن المستغني عن الأسانيد والطرق.

لذا؛ فالتواتر في الحديث لا يُستغنى فيه بمجرد تعدد الأسانيد عن ثبوت أفرادها؛ فمِن الأحاديث ما تعدَّدت أسانيده وكثرت، لكنَّها واهيةٌ لا يثبت منها شيء.

وهذا المعنى أغفله أكثر من تعرَّض لهذا الموضوع، خصوصاً أنَّ أكثر من تكلَّم في التواتر هم الأصوليُّون، وهؤلاء تكلَّموا في التواتر الضروري؛ كتواتر القرآن، ومن ثمَّ عدَّاه طائفةٌ إلى الحديث، وأغفل هؤلاء أنَّ نقل القرآن ليس كنقل الحديث، فلا يستويان، فتواتر القرآن أغنى في صحته عن البحث عن الإسناد، بخلاف تواتر الحديث، فإنَّ عمدته على الإسناد، ويكفيك دليلاً على ضعف القول باستغناء الحديث المتواتر عن الإسناد ما تنازعوه في قدر ما يُدَّعى فيه التواتر؛ فإنَّ موجبَ التواتر التسليم لصحته دون مناقشة على طريقة أهلِ الأصول؛ فكيف يصح التَّنازع بعدُ في شيء من ذلك: هو متواترٌ أو غير متواتر[1].

وقد اختلف العلماء في حديث المنزلة؛ فمنهم من عدّه متواتراً، **كابن عبد البر (٤٦٣هـ)** في (الدرر)[2]، **والسيوطي (٩١١هـ)** في (قطف الأزهار)[3]، و**الكتاني (١٣٤٥هـ)** في (نظم المتناثر) حيث قال: (وحديث «**أنت مني بمنزلة**

---

(١) «تحرير علوم الحديث» للجديع ١/٤٣.

(٢) «الدرر في اختصار المغازي والسير» ص٢٣٩ حيث قال: والْآثَار بذلك متواترة صِحَاح.

(٣) «قطف الأزهار المتناثرة» ص٢٨١.

هارون من مُوسَى» متواتر، جاء عن نيف وعشرين صحابيّاً، واستوعبها ابن عساكر في نحو عشرين ورقة)[1].

ومنهم من رأى[2] أنَّ الحديث ـ وإن كان صحيحاً ـ لكنه قَصُر عن إفادته التواتر، فمنعوا من القول بتواتره، وقالوا باستفاضته، والمستفيض ـ كما لا يخفى ـ من أقسام خبر الآحاد.

وأذكر منهم استشهاداً لا استقصاءً:

١ ـ الفقيه الزيدي حُمَيد بن أحمد المحلي[3] (٦٥٢هـ).

وقد قال: (واختلف علماؤنا ـ رحمهم الله ـ في العلم به، فمنهم من ادَّعى كونه معلوماً بالاضطرار، وأجراه مجرى الخبر الأول في كونه متواتراً، ومنهم من قضى بصحته، ولم يقض بكونه متواتراً؛ بل سلك في صحته طريقة الإجماع، وهذا بعد الاتفاق على كونه معلوم الصحة)[4].

وقال في تعليق الشرح: (والإجماع على صحته يقع به العلم بأنَّه قاله، وإن لم يحصل من طريق التواتر)[5].

٢ ـ سعد الدين التفتازاني (٧٩١هـ).

وقد قال في تعليقه على حديث المنزلة: (والجواب منع التواتر؛ بل هو خبرٌ واحدٌ في مقابلة الإجماع)[6].

---

(١) «نظم المتناثر» (٢٣٣).

(٢) وهو قول جمهرة من الفقهاء والمتكلمين من مذاهب شتى، منهم السُّني والزيدي والإمامي، كما سيأتي.

(٣) حميد بن أحمد بن محمد المُحلي الوادعي الصنعاني الهمداني، كان من أعيان شيعة الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة على صِغر سنه، ثمَّ جدَّ في نصرة الإمام أحمد بن الحسين، حتى قُتِل في سنة اثنتين وخمسين وستمائة. له من المصنفات: «الحدائق الوردية في ذكر أئمة الزيدية»، و«عمدة المسترشدين في أصول الدين»، و«محاسن الأزهار في فضائل إمام الأبرار». «طبقات الزيدية الكبرى» (القسم الثالث) ١/ ٤٢١ ـ ٤٢٤.

(٤) نقله عنه الإمام الناصر الدين الله إبراهيم المؤيدي (١٠٨٣هـ) في «الإصباح على المصباح» ص١٢٦.

(٥) نفس المصدر.

(٦) «شرح المقاصد في علم الكلام» ٢/ ٢٩١.

٣ ـ ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ).

وقد قال في (الصواعق): (نعم رُوِيَ آحاداً خبر: «**أنت مني بمنزلة هارون من مُوسَى**»)[١].

وقال في موضعٍ آخر: (إنَّ الحديث إن كان غير صحيح كما يقُوله الآمدي فظاهر، وإن كان صحيحاً كما يقوله أئِمَّة الحديث، والمعوَّل في ذلك ليس إلا عليهم؛ كيف وهو في الصحيح فهو من قبيل الآحاد، وهم لا يرونه حجَّة في الإمامة)[٢].

٤ ـ برهان الدين الحلبي (١٠٤٤هـ).

وقد قال: (وعلى تسليم صحته؛ بل صحته هي الثابتة لأنه في «الصحيحين» ـ فهو من قبيل الآحاد)[٣].

٥ ـ الشيخ سراب التنكابي (١١٢٤هـ) ـ وهو من علماء الإمامية ـ.

وقد أبدى ميله إلى تواتر الحديث، لكون الظاهر أنه كذلك، بعكس غيره من الإمامية الذين يجزمون بالتواتر بضرس قاطع لا يقبل افتراض الصحة مع الاستفاضة.

يقول **التنكابي** متحدثاً عن أدلة الإمامة: (ومنها: حديث المنزلة، هذا الخبر مما استدل به الشيعة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وتكلم في الدلالة من أنكر، ولم يتكلم في السند، وصرح جمع بتواتره **والظاهر معهم**، ولو سُلِّم عدم التواتر لا يخفى كونه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بقرينة نقل العامة والخاصة، وعدم إنكار منكري إمامته عليه السلام، مع غاية اهتمامهم في إنكار ما يمكن إنكاره، ولم يذكروا عدم صدوره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعنوان التجويز والاحتمال، إلا بعض المنكرين الذين لا يبالون بما قالوا، مثل شارح التجريد فإنه منع التواتر، لكن لم يقدر على منع الصحة لغاية الفصاحة)[٤].

---

(١) «الصواعق المحرقة» ١/ ٧٣.

(٢) «الصواعق المحرقة» ١/ ١٢٢.

(٣) «السيرة الحلبية» ٣/ ١٨٨.

(٤) «سفينة النجاة» ص٩٠ ـ ٩١.

٦ ـ السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم.

وقد أظهر تردداً في القول بتواتره قائلاً: (فقد استفاض عن النبي ﷺ أو تواتر أنه صرَّح في مناسبات مختلفة بأنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام منه بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بنبي)[١].

والاستفاضة أقل من التواتر، والحديث المستفيض يُعدَّ من أقسام خبر الآحاد؛ فتأمَّل.

---

(١) «أصول العقيدة» ص٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٧)
رواة الحديث من الصحابة

استكمالاً لتحليلنا الخلاف الواقع حول حديث المنزلة صحة وضعفاً، وبيان وجه استنكار الآمدي والإيجي لصحته، ثمَّ الحديث عن الخلاف الواقع أيضاً بين المصحِّحين للحديث بين قائلٍ بتواتره وبين قائلٍ باستفاضته واعتباره من أخبار الآحاد، فإنَّه ينبغي أن أستعرض طرق الحديث وبيان الصحيح منها من الضعيف، لمعرفة وجه التباين في تحديد مرتبته.

وبتتبع طرق الحديث ـ على اختلاف ألفاظه وتفاوت أسانيده ـ في الجوامع والمعاجم والمسانيد والتواريخ المسندة، فإننا نقف أمام ثمانية وعشرين راوياً من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، يُمكن تقسيمها بعد دراسة أسانيدها إلى قسمين:

القسم الأول
الطرق الصحيحة والحسنة

ويتضمن الطرق التالية:

١ ـ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، وروايته أصح روايات الحديث مطلقاً، وأكثرها طرُقاً:

يروي عنه:

أولاً: أبناؤه:

أ ـ عامر بن سعد (ثقة)، والطريق إليه صحيح[1].

ب ـ مصعب بن سعد (ثقة)، والطريق إليه صحيح[2].

ج ـ إبراهيم بن سعد (ثقة)، والطريق إليه صحيح[3].

د ـ محمد بن سعد (ثقة)، والطريق إليه صحيح[4].

هـ ـ عائشة بنت سعد (ثقة)، والطريق إليها صحيح[5].

ثانياً: بعض الصحابة:

أ ـ عبد الله بن عمر بن الخطّاب[6] (صحابي)، والطريق إليه صحيح[7].

ب ـ ربيعة بن عمرو الجرشي (ثقة وفي صحبته نظر)، والطريق إليه لا بأس به[8].

ثالثاً: التابعون:

أ ـ سعيد بن المسيب (ثقة)، والطريق إليه صحيح[9].

ب ـ أبو عبد الله الجدلي (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جداً[10].

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٤٠٤).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٤١٦)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٤)، و«مسند أحمد» (١٥٨٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٧٣٧)، و«صحيح ابن حبان» (٦٩٢٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٧٠٦).

(٤) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١١٥.

(٥) «مسند أحمد» (١٤٦٣)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٨٣٨٦).

(٦) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ٣/ ١٧٩ باسم (عبد الله القرشي)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣/ ٢١٣ باسم (عبد الله)، وفرَّق بينه وبين (عبد الله القرشي)، وجزم أبو أحمد الحاكم في الرواة بكونه (عبد الله بن عمر) كما في «تهذيب الكمال» ٧/ ٣٣٣، وكذا ابن طاهر المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد» (٤٨٠).

(٧) «مسند أحمد» (١٦٠٠)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٣٤)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٨٣٩٠)، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٤٢.

(٨) «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٨٦)، و«القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة» للإمام أحمد (١٠٩٣)، و«مناقب أمير المؤمنين علي» لابن المغازلي (٢٨٥).

(٩) «صحيح مسلم» (٢٤٠٤)، و«سنن الترمذي» (٣٧٣١)، و«مسند أحمد» (١٤٩٠)، و«مصنف عبد الرزاق» (٩٧٤٥)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٣٥)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٨٠٨٢).

(١٠) «المعجم الكبير» للطبراني (٣٣٤)، وفيه: (داهر الرازي) وابنه (عبد الله)، وهما متروكان.

ج ـ خيثمة بن عبد الرحمٰن بن أبي سبرة (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[١].

د ـ الحارث بن مالك (مجهول)[٢]، والطريق إليه ضعيف جدّاً[٣].

هـ ـ الأشهل (لا يُعرف[٤])، والطريق إليه ضعيف جداً[٥].

و ـ عبد الرحمٰن بن سابط (ثقة كثير الإرسال، ولم يسمع من سعد بن أبي وقاص)، فروايته عن سعد ضعيفة، والطريق إليه صحيح[٦].

ز ـ عبد الله بن مُلَيْل (مقبول)، والطريق إليه ضعيف جداً[٧].

ح ـ عبد الرحمن البَيْلَمَانيِّ (ضعيف)، والطريق إليه ضعيف[٨].

ط ـ عبد الله بن رقيم الكناني (مجهول)، والطريق إليه صحيح[٩].

٢ ـ علي بن أبي طالب رضي الله عنه[١٠]، والحديث في منقبته:

يروي عنه:

أ ـ معاوية بن أبي سفيان! (صحابي)، والاختلاق فيها ظاهر.

ب ـ سعيد بن المسيب (ثقة)، والطريق إليه صحيح.

---

(١) «تاريخ دمشق»: ١١٨/٤٢، وفيه: (مسلم بن كيسان الملائي)، وهو ضعيف.

(٢) روى له النسائي في «خصائص أمير المؤمنين علي»، وقال: لا أعرفه. وأظن أنَّ الاسم ذُكر مقلوباً، والمراد به (مالك بن الحارث الأشتر)، والله تعالى أعلم.

(٣) «خصائص أمير المؤمنين علي» للنسائي (٦١)، و«السنن الكبرى» له (٨٣٩٢)، و«المسند» للشاشي (٦٣)، و«تاريخ دمشق» ١١٦/٤٢ ـ ١١٧.

(٤) ولعله (عبد الله بن مُلَيْل) الآتي، بملاحظة السند والمتن.

(٥) «الشريعة» للآجري (١٥٠٧)، وفيه: (كثير النواء) و(عمرو بن القاسم بن حبيب التمَّار) وهما ضعيفان.

(٦) «سنن ابن ماجه» (١٢١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٧٤١)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٨٧)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٨٣٤٣).

(٧) «تاريخ دمشق» ٣٦٠/٢٠، وفيه: (كثير النواء) و(عمرو بن القاسم بن حبيب التمَّار) وهما ضعيفان.

(٨) «الشريعة» للآجري (١٥٠٤)، و«تاريخ دمشق» ١٦٥/٤٢، وفيه: (الأجلح بن عبد الله الكندي)، قال ابن سعد: ضعيف جداً.

(٩) «السنن الكبرى» للنسائي (٨٣٩١)، و«تاريخ دمشق» ١٦٥/٤٢.

(١٠) «مستدرك الحاكم» (٣٢٩٤)، و«المعجم الأوسط» (٤٢٤٨)، و«تاريخ بغداد» ١١٢/٥، و«تاريخ دمشق» ١٦٨/٤٢.

ج ـ **حجية بن عدي الكندي (صدوق)**، والطريق إليه ضعيف جدّاً.
د ـ **سعد بن معبد القرشي الكوفي (مجهول)**، والطريق إليه ضعيف جدّاً.
هـ ـ **الطُّفَيْل الضَّبِّي (مجهول)**، والطريق إليه ضعيف.
و ـ **نذير الضَّبِّي (مجهول)**، والطريق إليه ضعيف.
ز ـ **الأصبغ بن نباتة (متروك)**، والطريق إليه باطل[1].
ح ـ **الحسن بن سعد بن معبد ـ مولى علي** رضي الله عنه (ثقة)، والطريق إليه باطل[2].

٣ ـ أبو هريرة رضي الله عنه:

يروي عنه:
أ ـ **الوليد بن رباح الدوسي المدني (صدوق)**، والطريق إليه صحيح[3].
ب ـ **كيسان المقبري المدني (ثقة)**، والطريق إليه باطل[4].

٤ ـ بريدة بن الحصيب رضي الله عنه:

يروي عنه:
أيمن بن نابل الحبشي (ثقة)، والطريق إليه صحيح[5].

القسم الثاني
الطرق الضعيفة والموضوعة

ويتضمن الطرق التالية:

١ ـ أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه:

يروي عنه: **عبد الرحمٰن بن معمر الأنصاري المدني** (مجهول الحال،

---

(١) فيه: (زياد بن المنذر)، وهو وضَّاع، و(عثمان بن عيسى الرواسي) وهو مجهول.
(٢) فيه: (حكيم بن جبير) وهو منكر الحديث، و(عبد الله بن بُكير الغَنَوي) وهو صدوق في حديثه نكارة، ولهذا قال الذهبي في (التلخيص) في الاستدراك على أبي عبد الله الحاكم: (أنّى له الصحة، والوضع لائحٌ عليه؟!).
(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال» ٧/ ٢٠٥، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧١ و١٧٢.
(٤) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧٢، وفيه: (حبيب بن أبي حبيب المصري) وهو وضَّاع.
(٥) «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٤١).

ولا تصح له صحبة)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[1].

٢ ـ أبو سعيد الخدري رضي الله عنه:

يروي عنه:

أ ـ عطية العوفي (ضعيف)، والطريق إليه صحيح[2].

ب ـ أبو خالد الوالبي (مقبول)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[3].

ج ـ أبو صالح السمَّان[4] (ثقة)، وطرقه كلها لا تخلو من مجهول أو ضعيف أو وضَّاع[5].

٣ ـ أسماء بنت عميس رضي الله عنها:

تروي عنها: **فاطمة (الصغرى)[6] بنت علي بن أبي طالب[7]** (مقبولة)[8]، والطريق إليها صحيح، لكن الرواية فيها اضطراب في (فاطمة).

---

(١) «المعجم الكبير» (٤٠٨٧)، وفيه: (عبيد بن كثير التّمار) و(ضرار بن صرّد) وهما متروكان، و(محمد بن عبيد الله بن أبي رافع) وهو منكر الحديث.

(٢) «مسند ابن الجعد» (٢٠٤٠)، و«مسند أحمد» (١١٢٧٢)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٨١) و(١٣٨٢)، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٣) جزء من حديث أبي العباس بن عقدة (٤٧).

(٤) «حلية الأولياء» لأبي نُعيم ٨/ ٣٠٧ وقال: (غريب من حديث أبي بكر لم يروه عنه إلا يزيد)، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧٢.

(٥) وقد رواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» وعلَّق عليها بقوله: (هذا حديث غريب من حديث أبي صالح ذكوان والمحفوظ حديث الأعمش عن عطية).

(٦) ورد ذِكر (فاطمة بنت علي) في كل روايات أسماء رضي الله عنها، والراوي عن فاطمة هو موسى الجهني، وعند الطبراني (فاطمة بنت الحسين) بدلاً من فاطمة بنت علي، وفي إحدى روايات (تاريخ دمشق): فاطمة بنت علي بن الحسين، ولا أدري ممن هذا الاضطراب.
وفي «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٨٣ عن موسى الجهني: قلت لفاطمة بنت علي: أتحفظين عن أبيك شيئاً؟ قالت: لا، ولكن حدثتني أسماء بنت عميس أنها سمعت النبي ﷺ وذكرت الحديث.

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٧٣٩)، و«مسند أحمد» (٢٧٠٨١) و(٢٧٤٦٧)، و«المعجم الكبير» (٣٨٤)، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٨٢ ـ ١٨٥.

(٨) ذكرها ابن حبان في (الثقات) وتابعه ابن حجر.

٤ ـ أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها:

يروي عنها:

عامر بن سعد بن أبي وقاص (ثقة)، والطريق إليه ضعيف[١].

٥ ـ أنس بن مالك رضي الله عنه:

يروي عنه:

أ ـ قتادة بن دعامة السدوسي (ثقة مشهور بالتدليس)، والطريق إليه باطل[٢].

ب ـ ثابت بن أسلم البناني (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جداً[٣].

ج ـ يغنم بن سالم بن قنبر البصري (وضَّاع!)، والطريق إليه ضعيف جداً[٤].

٦ ـ البراء بن عازب رضي الله عنه:

يروي عنه: **ميمون بن أبي عبد الله الكندي** (ضعيفٌ؛ صاحب مناكير)، والطريق إليه صحيح[٥].

٧ ـ جابر بن سمرة رضي الله عنه.

يروي عنه: **سماك بن حرب الذهلي الكوفي** (ثقة ساء حفظه)، والطريق إليه ضعيف جداً[٦].

---

(١) «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٣٣)، و«مسند أبي يعلى» (٦٨٨٣)، و«صحيح ابن حبان» (٦٦٤٣)، في سنده: (محمد بن سلمة بن كُهيل)، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين وابن سعد، وليّن حديثه الدارقُطني.

(٢) «مناقب علي» لابن المغازلي (٤٤)، و«تاريخ دمشق» ٤٢/١٧٩، وفي سنده: (منصور بن عبد الله الخالدي) وهو متهم بالكذب.

(٣) «أمالي ابن سمعون الواعظ» (٨٠)، و«تاريخ دمشق» ٤٢/١٧٩.

(٤) ا«الرابع والعشرون من المشيخة البغدادية» لأبي طاهر (٣٠).

(٥) «أنساب الأشراف» ٢/٩٥، و«المعجم الكبير» (٥٠٩٤)، و(٥٠٩٥).

(٦) «الكامل في ضعفاء الرجال» ٨/٣٠٣، و«تاريخ دمشق» ٤٢/١٧٨، وفي السند: (أبو عبد الله ناصح بن عبد الله المحلمي) وهو متروك الحديث.

٨ ـ جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه[١]:

يروي عنه ابناه:

أ ـ عبد الرحمٰن بن جابر (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جداً[٢].

ب ـ محمد بن جابر (ضعيف)، والطريق إليه ضعيف جداً[٣].

ويروي عنه أيضاً:

ج ـ محمد بن المنكدر (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جداً[٤].

د ـ محمد بن علي الباقر (ثقة)، والطريق إليه باطل[٥].

هـ ـ أبو الزبير الأسدي المكي (ثقة يدلس)، والطريق إليه ضعيف جداً[٦].

و ـ عبد الله بن محمد بن عقيل (ضعيف)[٧]، والطريق إليه صحيح.

٩ ـ حُبْشِيّ بن جُنادة السَّلُوليّ رضي الله عنه:

يروي عنه: **أبو إسحاق السبيعي** (ثقة اختلط بأَخَرة)، والطريق إليه ضعيف جداً[٨].

١٠ ـ حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه:

يروي عنه: **أبو الطفيل عامر بن واثلة** (صحابي)، والطريق إليه

(١) «سنن الترمذي» (٣٧٣٠)، و«مسند أحمد» (١٤٦٣٨)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٤٩).

(٢) «تاريخ دمشق» ١٣٩/٤٢.

(٣) نفس الرواية السابقة.

(٤) «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٤٩)، و«تاريخ دمشق» ١٧٦/٤٢، وفي سند الأول: (أبو سعيد عبد الله بن شبيب الربعي) وهو ذاهب الحديث. وفي الثاني: (أبو بكر بن أبي الأزهر)، قال الخطيب البغدادي: كان يضع الحديث.

(٥) فيه: (محمد بن عبد الله الشيباني) وهو وضَّاع.

(٦) «مناقب أمير المؤمنين علي» لابن المغازلي (٤٣)، وفيه السند: (محمد بن عبيد الله العزرمي) وهو متروك، و(علي بن يزيد بن سليم الصدائي)، قال أبو حاتم: ليس بقوي، منكر الحديث عن الثقات. وقال ابن عدي: أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.

(٧) وهو صدوق في نفسه، لكن حديثه ضعيفٌ كما نبّه عليه غير واحدٍ من أهل العلم.

(٨) «المعجم الكبير» للطبراني (٣٥١٥)، و«الأوسط» (٧٥٩٢)، و«الصغير» (٩١٨)، وفي السند: (أبو مريم عبد الغفار بن القاسم)، وهو متروك الحديث.

ضعيف[1].

١١ ـ زيد بن أبي أوفى رضي الله عنه:

يروي عنه:

أ ـ عبد الله بن شُرَحبيل بن حسنة[2] (ثقة)، وفي روايته اضطراب[3]، والطريق إليه ضعيف.

ب ـ سعد بن شُرحبيل[4] (مجهول)، أو شُرحبيل بن سعد[5] (ضعيف)، والطريق إليه ضعيف جدّاً.

١٢ ـ زيد بن أرقم الأنصاري رضي الله عنه:

يروي عنه:

أ ـ ميمون بن أبي عبد الله الكندي (ضعيفٌ؛ صاحب مناكير)، والطريق إليه صحيح[6].

ب ـ عطية العوفي (ضعيف)، والطريق إليه جيد[7].

---

(١) «مناقب علي» لابن المغازلي (٣٠٣)، فيه (سلّام بن أبي عَمْرة الخراساني)، وهو واهي الحديث.

(٢) «فضائل الصحابة» (١٠٨٥) و(١١٣٧)، و«الشريعة» للآجري (١٥١٢)، و«المعجم الكبير» (٥١٤٦).

(٣) ففي «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٨٣)، و«الآحاد والمثاني» له أيضاً (٢٧٠٧): عبد الله بن شُرَحبيل عن رجل من قريش عن زيد بن أبي أوفى.
وفي «الشريعة» للآجري (١٥١٢): عن عبد الله بن شرحبيل عن زيد بن أبي أوفى، بإسقاط الواسطة.

(٤) وقع الاضطراب في اسمه، ذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٢/ ٥٣٧ في ترجمة (زيد بن أبي أوفى) وقال: (يروي عنه سعد بن شرحبيل).
وروى البخاري في «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٨٦ بسنده عنه عن زيد بن أبي أوفى حديث (المؤاخاة) المختصر.
وروى ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» ٤/ ١٦٣ بسنده عنه عن زيد بن أبي أوفى حديث (تقتله الفئة الباغية).

(٥) ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧٩ بهذا الاسم. وأورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: (اتهمه ابن أبي ذِئب وضَعَّفه الدَّارقُطني وغيره).

(٦) كذا في «أنساب الأشراف»: ٢/ ٩٥، و«المعجم الكبير» (٥٠٩٤) و(٥٠٩٥)، وفي «مسند الروياني» (٤١٢) عن ميمون عن البراء بن عازب أنّ زيد بن أرقم.

(٧) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٧٤٠)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٤٧).

١٣ ـ سعيد بن زيد رضي الله عنه:

يروي عنه:

عبد الرحمٰن البَيْلَمَانيّ (ضعيف)، والطريق إليه جيد[١].

١٤ ـ عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه:

يروي عنه:

ابنه: **إسماعيل بن عبد الله (ثقة)**، والطريق إليه ضعيف جداً[٢].

١٥ ـ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

يروي عنه:

أ ـ عمرو بن ميمون الأودي (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[٣].

ب ـ مجاهد بن جبر (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[٤].

ج ـ سعيد بن جبير (ثقة)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[٥].

د ـ عباية بن ربعي الأسدي (ضعيف)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[٦].

هـ ـ الضحاك بن مزاحم (مختلف فيه، ولم يسمع من ابن عباس)، والطريق إليه ضعيف جداً[٧].

و ـ مولى بني موهبة (مجهول)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[٨].

١٦ ـ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

يروي عنه:

---

(١) «فضائل الصحابة» لأحمد (١١٤٣)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٥٠).

(٢) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧٠.

(٣) «مسند أحمد» (٣٠٦١).

(٤) «المعجم الأوسط» (٧٨٩٤).

(٥) «المعجم الكبير» (١٢٣٤١).

(٦) «الكامل» لابن عدي ٥/ ٣٧٩، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٦٩.

(٧) «أخبار أصبهان» ٢/ ٣٠٢، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٦٩.

(٨) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٥٧.

عبد العزيز بن حكيم الحضرمي الكوفي (مختلف فيه)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[(١)].

١٧ ـ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

يروي عنه:

زر بن حبيش (ثقة)، والطريق إليه ضعيف[(٢)].

١٨ ـ عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه:

يروي:

ابنه: **محمد بن عقيل (مقبول)**، والطريق إليه باطل[(٣)].

١٩ ـ عمر بن الخطاب رضي الله عنه

يروي عنه:

أ ـ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (صحابي)، والطريق إليه ضعيف جداً[(٤)].

ب ـ سويد بن غَفَلة (ثقة)، والطريق إليه باطل[(٥)].

٢٠ ـ مالك بن الحويرث الليثي رضي الله عنه:

يروي عنه ابناه:

أ ـ عبد الله بن مالك (مجهول الحال)، والطريق إليه ضعيف جدّاً[(٦)].

---

(١) «المعجم الكبير» (١٣٨٧٩)، و«المعجم الأوسط» (١٤٦٥)، وفي سنده: (أبو الصباح الواسطي: عبد الغفور بن سعيد)، قال عنه ابن حبان: وضَّاع، وقال ابن عدي: منكر الحديث.

(٢) «مناقب علي» لابن المغازلي (٥٦)، وفي سنده: (عبد الغفَّار بن محمد بن جعفر البغدادي)، قال الخطيب البغدادي: سمعت أبا عبد الله الصَّوري يغمزه ويذكره بما يوجب ضعفه.

(٣) «تاريخ دمشق» ٧/٣٨، وفي سنده: (الحسين بن حميد بن الربيع) وهو وضّاع، و(موسى بن مطير) وهو منكر الحديث، اتهمه ابن معين بالكذب.

(٤) «تاريخ دمشق» ١٦٧/٤٢.

(٥) «تاريخ بغداد» (٣٩٧٦)، و«تاريخ دمشق» ١٦٧/٤٢، وفي سنده: (إسماعيل بن يحيى التيمي)، وهو وضَّاع.

(٦) «التاريخ الكبير» ٣٠١/٧.

ب ـ **حسن بن مالك (مجهول الحال)** والطريق إليه ضعيف جداً[(١)].

٢١ ـ معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

يروي عنه:

قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي (ثقة)، وطرقه كلها لا تخلو من مجهول أو ضعيف أو وضَّاع[(٢)].

٢٢ ـ نبيط بن شريط رضي الله عنه:

يروي عنه:

ابنه: **إبراهيم بن نبيط**[(٣)] **(مجهول)**، والطريق إليه باطل[(٤)].

٢٣ ـ فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنها:

يروي عنها:

كريمة ابنة عقبة[(٥)] **(مجهولة)**، والطريق إليها باطل[(٦)].

٢٤ ـ أبو الفيل (مختلف في صحبته)[(٧)]:

يروي عنه: ابنه: **غيلان بن أبي الفيل** (مجهول)، والطريق إليه باطل[(٨)].

---

(١) «المعجم الكبير» (٦٤٧)، و«الشريعة» للآجري (١٥١١).

(٢) «فضائل الصحابة» (١١٥٣)، و«تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٧٩.

(٤) ففي إسناده (أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط) عن أبيه عن جده، وهو وضَّاع، وقد قال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/ ٨٢: حدَّث عن أبيه، عن جده بنسخة فيها بلايا.

(٥) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٨٦.

(٦) ففي إسناده (عبد الرحمٰن بن عمرو بن جبلة) وهو وضَّاع، و(حسنة بنت أبي الصلت) مجهولة، و(أحمد بن عبد الله بن زياد) مجهول الحال.

(٧) قال البخاري: لا تصح لأبي الفيل صحبة. وقال ابن عبد البر وغيره: له صحبة ورواية.

(٨) «تاريخ دمشق» ٤٢/ ١٨١، وفي إسناده (عمرو بن عبد الجبار) و(محمد بن سهل الرازي) و(عبد الله بن محمد المخرمي) وهم وضَّاعون، و(عامر بن أبي الفيل) و(شقيق بن عامر بن أبي الفيل) و(عبد الجبار السنجاري) وهم مجاهيل.

٢٥ ـ محدوج بن زيد الهُذلي أو الذُهلي[(١)] (ليس له صحبة)[(٢)]:

يروي عنه:

عطية العوفي[(٣)] **(ضعيف)**، والطريق إليه باطل[(٤)].

لطيفة إسنادية:

من لطائف روايات حديث المنزلة أنّ خمساً من وَلَدِ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رووه عنه، وهم: مصعب[(٥)] وعامر[(٦)] وإبراهيم[(٧)] ومحمد بن سعد[(٨)] وعائشة[(٩)]، إلا أنّ رواية إبراهيم عن أبيه كانت أكثر هذه الروايات الأربع اختصاراً من حيث الجملة[(١٠)].

كما أنّ اعتناء سعد رضي الله عنه وأولاده بذِكر هذه الفضيلة لعلي رضي الله عنه دليل على المحبة الصادقة التي كان سعد يكنها ويحفظها لعلي.

يكفيك أن تعلم أنّ سعداً هو أحد رواة أشهر وأهم فضائل علي المعلومة مطلقاً: (حديث الغدير، حديث المنزلة، حديث الراية، حديث المباهلة)[(١١)].

---

(١) كذا في «تاريخ دمشق»، وفي «المختصر» (الهُذلي).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٦٤٩٨): (أخطأ من زعم أنَّ له صحبة).

(٣) «فضائل الصحابة» (١١٣١)، و«تاريخ دمشق» ٥٣/٤٢ ـ ٥٤.

(٤) ففي إسناده (الحسن بن علي بن زكريا) وهو وضَّاع، و(سعد بن طريف) وهو متروك الحديث.

(٥) «صحيح البخاري» (٤٤١٦)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٤).

(٦) «صحيح مسلم» (٢٤٠٤).

(٧) «صحيح البخاري» (٣٧٠٦)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٤).

(٨) «تاريخ دمشق» ١١٥/٤٢.

(٩) «مسند أحمد» (١٤٦٣)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط البخاري.

(١٠) «صحيح البخاري» (٣٧٠٦)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٤)، و«سنن ابن ماجه» (١١٥)، و«مسند أحمد» (١٥٠٥)، و«مسند الطيالسي» (٢٠٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٠٧٥) كلهم من طريق شعبة، وروي مطولاً في «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٣٣١)، و«مسند البزّار» (١١٩٤)، و«مسند الشاشي» (١٣٤)، كلهم من طريق محمد بن طلحة.

(١١) «صحيح مسلم» (٢٤٠٤)، و«سنن ابن ماجه» (١٢١)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٩)، و«خصائص أمير المؤمنين علي» له أيضاً (٨٣٤٠)، و«السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١١٨٩)، و«شرح مشكل الآثار» للطحاوي (١٧٦٧).

(٨)
هل الحديث من خصائص علي رضي الله عنه؟

الخصائص جمع: خصيصة، وهي الصفة التي تميّز الشيء وتحدده، وهي في حق الشريف من الناس الصفة التي تميزه عن غيره من الناس.

وحديث المنزلة من جملة الأحاديث التي وقع فيها الخلاف بين أهل العلم في كونه من خصائص علي رضي الله عنه فوق كونه من فضائله ومناقبه أم أنه مع كونه من فضائله ومناقبه إلا أنه لم يبلغ حد كونه من خصائصه التي تفرَّد بها عن غيره.

فمن العلماء من نظر إلى حرفية الحديث، فقالوا: إنَّه لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أحد من الصحابة التشبيه بهارون عليه السلام سوى علي رضي الله عنه؛ فظهر بهذا أنّ الحديث من خصائصه التي تفرَّد بها على غيره.

ومن هؤلاء: **الحافظ النسائي** (٣٠٣هـ)، وقد ضمَّنه كتابه (خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب) على عادته في ذكر مناقب وفضائل علي عليه السلام التي تفرَّد بها على غيره من الصحابة أو المشتركة بينه وبين إخوانه من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

ومنهم: **الحافظ ابن شاهين (٣٨٥هـ)**، وقد قال في «شرح مذاهب أهل السُّنَّة»: (وتَفَرَّد عليٌّ بن أبي طالب بهذه الفَضِيلة، لَمْ يَشْركه فيها أحد)[(١)].

ومنهم أيضاً: **محب الدين الطبري (٦٩٤هـ)**، وقد قال في «الرياض

---

(١) «شرح مذاهب أهل السُّنَّة» ص٧٤ ـ ح٧٩.

النضرة»: (ذكر اختصاصه بأنَّه من النبي ﷺ بمنزلة هارون من موسى) ثمَّ ذكر حديث المنزلة[1].

كما عدَّ **شمس الدين السفيري (٩٥٦هـ)** ـ وهو من شُرَّاح البخاري ـ حديث المنزلة من خصائص علي رضي الله عنه[2].

ومن المعاصرين **الشيخ ابن عثيمين (١٤٢١هـ)**: (مسألة: هل يلزم من إرداف النبي ﷺ لأسامة رضي الله عنه أن يكون أفضل من غيره؟

الجواب: لا يلزم من فضيلة أسامة رضي الله عنه بهذه الخصيصة أن يكون أفضل من غيره مطلقاً؛ لأنّ الفضل منه ما هو مقيد ومنه ما هو مطلق؛ فأفضل الصحابة على الإطلاق أبو بكر رضي الله عنه.

ولكن لا يلزم أن يفضله غيره في بعض الخصائص كما قال عليه الصلاة والسلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»، **هذه خصيصة لم تكن لغيره** رضي الله عنه)[3].

بينما يرى جمع آخر من أهل العلم أنّ الحديث تثبت به الفضيلة لعلي رضي الله عنه، لا الخصيصة؛ كحال كثير من أحاديث الفضائل الواردة في بعض أصحاب النبي ﷺ، والتي لم تبلغ مبلغ أن تكون من خصائصهم.

وفي هذا يقول **الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ)**: (فهذه الأمور ليست من خصائص علي، لكنها من فضائله ومناقبه التي تعرف بها فضيلته، واشتهر رواية أهل السُّنَّة لها، ليدفعوا بها قدح من قدح في علي وجعلوه كافراً أو ظالماً، من الخوارج وغيرهم)[4].

ويذكر **الإمام ابن تيمية** أنَّ هذا الاستخلاف ليس من خصائص علي رضي الله عنه؛ بل ولا هو مثل استخلافاته ﷺ التي استخلف فيها على المدينة غير واحد، فضلاً عن أن يكون أفضل منها، وقد استخلف ﷺ مَنْ عليٌّ أفضلُ مِنهُ في

---

(١) «الرياض النضرة» ٣/ ١١٧.

(٢) «المجالس الوعظية» ٢/ ١٦٤.

(٣) شرح حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في صفة حجة النبي ﷺ ص٦٥.

(٤) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٤/ ٣٧١.

كثيرٍ من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المُستَخلف على عليٍّ ﵁ إذا قعد معه، فكيف يكون مُوجِباً لتفضيلهِ على عليٍّ؟

بل قد استخلف على المدينة غير واحد، وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى من جنس استخلاف علي؛ بل كانت تلك الاستخلاف على أكثر وأفضل ممن استُخلِفَ عليه علي ﵁ عام تبوك، وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر فإنَّه كان يخاف من الأعداء على المدينة.

فأمَّا عام تبوك، فإنَّه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفُتِحت مكة، وظهر الإسلام وعزّ، ولهذا أمر الله نبيَّه ﷺ أن يغزو أهل الكتاب بالشام، ولم تكن المدينة تحتاج إلى من يقاتل بها العدو، ولهذا لم يدع النبي ﷺ عند علي ﵁ أحداً من المُقاتِلة كما كان يَدع بها في سائر الغزوات؛ بل أخذ المُقاتِلة كُلُّهم معه.

وتخصيص النبي ﷺ عليّاً ﵁ بالذكر هنا هو مفهوم اللقب(١).

ومفهوم اللقب نوعان:

أ ـ لقبٌ هو اسم جنس؛ كالأصناف الستة في الربا (الذهب، الفضة، البُرّ، الشعير، التمر، الملح)(٢).

---

(١) وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات، وسُمِّي بمفهوم اللقب؛ لأنَّ الحكم فيه مقيَّد باللقب. «رفع النقاب» للسِّمْلالي ١/ ٥٢٦.

وقال **السيد مرتضى الحسيني اليزدي ـ من الإمامية ـ** في (عناية الأصول في شرح كفاية الأصول ٢/ ٢٢٨): (أمَّا اللقب فلا مفهوم له بمعنى أنه لا يدل على الانتفاء عند الانتفاء حتى في الجملة، فقولك: (أكرِم زيداً) مما لا يدل على عدم إكرام (عمرو)؛ بل هو مسكوت عنه، حتى إنَّه اشتهر على الألسن أنَّ إثبات شيء لا ينفى ما عداه).

(٢) وهي الأصناف الستة المذكورة في حديث عبادة بن الصامت ﵁ بـ«صحيح مسلم» (١٥٨٧) والذي يقول فيه: سمعت رسول الله ﷺ: «**يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ (وَالْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ)، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْناً بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوِ ازْدَادَ، فَقَدْ أَرْبَى**».

فإنَّ تخصيصه ﷺ هذه الأصناف الستة بالذكر لا يلزم منه ـ على الراجح ـ عدم ثبوت الربا في غيرها، فإنَّ الربا قد ثبت في كل ما وجدت فيه العلة كالذرة، والسمسم، وأشباهها من المكيلات، والحديد والرصاص والنحاس، وغيرها من الموزونات، والفواكه وغيرها من المطعومات. انظر: «شرح مختصر الروضة» للطوفي ٢/ ٧٧٢ ـ ٧٧٣. =

ب ـ لقبٌ يجري مجرى العَلَم، مثل: (زيد) في قول القائل: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أو قولهُ ﷺ: (أنت) عن علي رضي الله عنه في حديث المنزلة.

ويُعتبر مفهوم اللقب أضعف أنواع المفهوم عند الأصوليين، ولهذا يرى جماهير أهل الأصول والفقه أنَّه لا يُحتج به[1]، فإذا قال القائل: (محمد رسول الله)، لم يكن هذا نفياً للرسالة عن غيره، كما أنَّ قولهُ ﷺ: «**في الحَجْمِ شفاءٌ**»[2]، لا يُراد به أنَّه ليسَ في غيرِ الحَجْمِ شفاءٌ.

لكن إذا كان في سياق الكلام ما يقتضي التخصيص؛ فإنَّه يحتج به على الصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥].

وأمَّا إذا كان التخصيص لسبب يقتضيه، فلا يُحتج به بالاتفاق؛ فإنَّه إنَّما

= قلت: وقد حكى فيه إجماع الإمامية كل من: ابن زُهرة الحلبي (٥٨٥هـ) في «غنية النزوع» ص٢٢٤، وابن المطهِّر الحلي (٧٢٦هـ).

(١) قال **العلامة محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)** في «أضواء البيان» ٧/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠: (فالتحقيق أنَّ اعتبار مفهوم اللقب لا دليل عليه شرعاً ولا لغة ولا عقلاً، سواء كان اسم جنس، أو اسم عين، أو اسم جمع أو غير ذلك. فقولك: جاء زيد لا يفهم منه عدم مجيء عمرو. وقولك: رأيت أسداً، لا يفهم منه عدم رؤيتك لغير الأسد. والقول بالفرق بين اسم الجنس؛ فيُعتبر، واسم العين فلا يُعتبر؛ لا يظهر).

وهو المسلَّمُ به أيضاً عند علماء الإمامية دون مخالف.

قال **الشيخ محمد الجواد الكاظمي (ق ١١هـ)** في «مسالك الأفهام» ٢/ ٢٨١: (مفهوم اللقب: غير حجّة عند المحقّقين من الأصوليّين).

وقال **المولى محمد باقر الوحيد بهبهاني (١٢٠٦هـ)** في «الفوائد الحائرية» ص١٨٥: (وأمَّا مفهوم اللقب فهو أضعف من مفهوم الوصف، إذ ليس فيهما دلالة، لأنَّ إثبات الشيء لا ينفي ما عدا).

وقال **المجتهد التبريزي** في «الأصول المهذبة» ص٤١: (إنَّ مفهوم اللقب ليس بحجة؛ لأنَّه ليس للقب مفهوم عند أهل العرف واللغة. نعم قد يكون في تعليق الحكم بالوصف إشعاراً بالعلة، ولكن الإشعار ليس بياناً تتم به الحجة إلا أن يكون هناك قرينة تدل عليه، فيتبع مدلول القرينة كيف ما دلت عليه القرينة).

وقال **الشيخ علي آل محسن** في «كشف الحقائق» ص١٤١ في التعليق على إحدى أحاديث الإمامية التي يستدل بها بعض خصومهم عليهم: (فإن كان لهذا الحديث مفهوم فهو مفهوم اللقب، وهو غير حجة كما هو معلوم عند الأصوليين).

(٢) «حلية الأولياء» لأبي نُعيم الأصبهاني ٣/ ١٢١ بسند صحيح.

خصَّ عليّاً بالذكر؛ لأنَّه خرج إليه يبكي، ويشتكي تخليفه مع النساء والصبيان.

ومن استخلفه ﷺ سوى عليّ رضي الله عنه، لمَّا لم يتوهموا أنَّ في الاستخلاف نقصاً؛ لم يحتج أن يخبرهم بمثل هذا الكلام، والتخصيص بالذكر إذا كان لسبب يقتضي ذاك لم يقتضِ الاختصاص بالحكم؛ فليس في الحديث دلالة على أنَّ غيره لم يكن منه بمنزلة هارون من موسى، كما أنَّه لمّا قال ﷺ للمضروب الذي نهى عن لعنه: «دعه، فإنَّه يُحب الله ورسوله»[1]، لم يكن هذا دليلاً على أنَّ غيره لا يُحب الله ورسوله؛ بل ذكر ذلك لأجل الحاجة إليه لينهى بذلك عن لعنه.

ولما استأذنه عمر رضي الله عنه في قتل حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه قال: **«دعه، فإنَّه قد شهد بدراً»**[2]، ولم يدل هذا على أنَّ غيره لم يشهد بدراً؛ بل ذكر ﷺ المقتضي لمغفرة ذنبه.

وكذلك لمَّا شهد ﷺ للعشرة بالجنة لم يقتض أنَّ غيرهم لا يدخل الجنة، لكن ذَكَرَ ذلك لسببٍ اقتضاه.

وكذلك لمَّا قال للحسن وأسامة: **«اللَّهُمَّ إني أحبهما فأحبهما، وأحب من يحبهما»**[3]، لا يقتضي أنَّه لا يحب غيرهما؛ بل كان يحب غيرهما أعظم من محبتهما.

وكذلك لمَّا قال: **«لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»**[4]، لم يقتض أنَّ من سواهم يدخلها.

---

(١) «صحيح البخاري» (٦٧٨٠)، و«البحر الزخّار» (٢٦٩)، و«مسند أبي يعلى» (١٧٦)، و«حلية الأولياء» ٣/٢٢٨، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٧٤٩٦)، و«شرح السُّنَّة» للبغوي (٢٦٠٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٣٠٠٧)، و«صحيح مسلم» (٢٤٩٤)، و«سنن أبي داود» (٢٦٥٠)، و«سنن الترمذي» (٣٣٠٥)، و«مسند أحمد» (٦٠٠)، و«صحيح ابن حبان» (٦٤٩٩).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٧٣٥)، و«مسند أحمد» (٢١٨٢٨)، و«فضائل الصحابة» له أيضاً (١٣٥٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٨٤٧)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٨١١٥)، و«صحيح ابن حبان» (٦٩٦١).

ولفظه عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، أنَّ النبي ﷺ، كان يأخذه والحسن ويقول: **«اللَّهُمَّ إني أحبهما فأحبهما»**، وفي لفظ: **«اللَّهُمَّ إني أرحمهما فارحمهما»**.

(٤) «صحيح مسلم» (٢٤٩٦)، و«سنن أبي داود» (٤٦٥٣)، و«سنن الترمذي» (٣٨٦٠)، و«مسند أحمد» (١٤٧٧٨)، و«السنن الكبرى» للنسائي (١١٢٥٩)، و«صحيح ابن حبان» (٤٨٠٠).

وكذلك لما شبَّه أبا بكر رضي الله عنه بإبراهيم وعيسى عليهما السلام(١)، لم يمنع ذلك أن يكون في أمته وأصحابه من يشبه إبراهيم وعيسى عليهما السلام، وكذلك لما شبَّه عمر رضي الله عنه بنوح وموسى عليهما السلام لم يمتنع أن يكون في أمته من يشبه نوحاً وموسى عليهما السلام.

فإن قيل: إنَّ هذين أفضل من يشبههم من أمته.

قيل: الاختصاص بالكمال لا يمنع المشاركة في أصل التشبيه.

وكذلك لما قال عن عروة بن مسعود رضي الله عنه: **«إنَّه مِثلُ صاحب ياسين»**(٢).

وكذلك لما قال للأشعريين رضي الله عنهم: **«هم مني، وأنا منهم»**(٣)، لم يختص ذلك بهم؛ بل قال لعلي رضي الله عنه: **«أنت مني، وأنا منك»**(٤)، وقال لزيد رضي الله عنه: **«أنت أخونا، ومولانا»**(٥)، وذلك لا يختص بزيد؛ بل أسامة أخوهم ومولاهم.

وبالجملة؛ الأمثال والتشبيهات كثيرة جدّاً، وهي لا توجب التماثل من كل وجه؛ بل فيما سيق الكلام له، ولا يقتضي اختصاص المشَبَّهِ بالتَّشبيه؛ بل يمكن أن يشاركه غيره له في ذلك(٦).

وقد كنت فيما مضى أستغرب إنكار الإمام ابن تيمية كون حديث المنزلة من خصائص أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وما كنت أراه منه إلا مبالغة في الرد على الإمامية، فلمَّا وقفت على تفصيل كلامه هذا، وتدبَّرته جيداً أيقنت بأنَّه رحمه الله كان مُصيباً في اعتباره الحديث من مناقب وفضائل علي رضي الله عنه دون أن يكون مما اختُصَّ به عن غيره من الأصحاب، والله الموفق.

---

(١) سيأتي ذِكره مفصّلاً.

(٢) «الطبقات الكبرى» لابن سعد ١/٣١٢، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٨٠٥٥)، و«تاريخ المدينة» ٢/٤٦٩، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣٧٤)، و«المستدرك» للحاكم (٦٥٧٩).

(٣) «سنن الترمذي» (٣٩٤٧)، و«مسند أحمد» (١٧١٦٦)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٧٠٩)، و«المستدرك» للحاكم (٢٦١٦).

(٤) «صحيح البخاري» (٤٢٥١)، و«مسند أحمد» (٨٥٧)، و(٩٣١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٢٧٥٣)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٨٤٠٢)، و«صحيح ابن حبان» (٤٨٧٣)، و«المستدرك» للحاكم (٤٦١٤).

(٥) المصادر السابقة.

(٦) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/٣٣١ ـ ٣٣٤ بتصرف.

(٩)

متى قيل الحديث؟ وبأي موطن؟

على كثرة الجدل الدائر بين الفِرق حول حديث المنزلة ودلالته، لا سيما الإمامية ومخالفيهم، لم يدَّعِ أحدٌ من قدماء الإمامية ومتأخريهم أنَّ حديث المنزلة ليس خاصّاً بتبوك؛ بل الجميع متسالمٌ على هذا، حتى إنَّ **أبا المجد الحلبي (ق ٦)** ـ وهو من كبار علماء الإمامية ـ كان قد أطلق على حديث المنزلة تسمية (نص غزاة تبوك)[١]، فتأمل.

ولم يشذ ممن ذكرناه إلا **علي بن يونس البيَّاضي العاملي (٨٧٧هـ)**، فإنَّه قد ادَّعى في (صراطه) أنَّ رسول الله ﷺ كان قد كرَّر حديث المنزلة في عدة مواطن وأمكنة، آخرها ما أكَّده في تبوك، ثمَّ إنَّ (البيَّاضي) لم يوضح هذه المواطن المدَّعاة، مكتفياً بالإشارة إليها[٢].

وقد تلقَّفها منه بعض معاصري الإمامية، وعلى رأسهم: **السيد عبد الحسين شرف الدين (١٣٧٧هـ)** في (مراجعاته)، فذكر **ستة موارد** مختلفة للحديث[٣].

ثمَّ تابعه على ذلك **السيد علي الميلاني** في (نفحات أزهاره)، فجعلها

---

(١) «إشارة السبق» ص٥٣.

(٢) «الصراط المستقيم» ١/ ٣١٩.

(٣) المراجعات ـ مراجعة (٣٢).

عشرة موارد مختلفة للحديث، ثمَّ قال بعد تعديدها: (وهناك موارد أكثر، وأنا تتبعت تلك الموارد وسجّلتها، ولكن أكتفي بهذا المقدار لغرض الاختصار)[1].

وحشد **السيد جعفر مرتضى العاملي** كل ما استطاع أن يحشده من روايات وحكايات، حتى بلغ بها **إحدى وعشرين مورداً**[2]!

فما الذي حدا بهؤلاء أن يُخالفوا إجماع أهل السير بل والفِرق الإسلامية ـ على اختلافها ـ في أنَّ حديث المنزلة كان خاصّاً بتبوك، إلا التخلص من واحدة من أهم النقاط الصارفة للحديث عن المعنى الذي يتبناه الإمامية؟

وقد قلَّبت الأدلة التي استند إليها الميلاني والعاملي فوجدتها على أربعة أصناف:

الأول: ما كان مُقحماً، وليس فيه ذِكر لحديث المنزلة أصلاً.

الثاني: ما كان صحيح السند، وليس فيه أدنى إشارة إلى كونه قد قيل قبل تبوك.

الثالث: ما كان ضعيفاً، واهي السند بل موضوعاً!

الرابع: ما كان من طُرق الإمامية ومن انفراداتهم[3]!

---

(١) «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأزهار» ١٧/ ٢٨١ و٢٨٦.

(٢) «الصحيح من سيرة الإمام علي» ٦/ ٢٨٢ ـ ٢٨٧.

ولا عجب في هذا، فالرجل مولع بالشذوذات التاريخية، وكتاباه «الصحيح من سيرة النبي الأعظم»، و«الصحيح من سيرة الإمام علي» خير شاهد على ذلك.

وأتفق مع الأستاذ محمد الحسيني في تقييمه لأنموذج من كتابات العاملي هو كتابه «مأساة الزهراء» حيث يقول في «هوامش نقدية» ص٥٤: (إنَّ ما ورّط السيد جعفر مرتضى في هذا الخبط هو منهجه غير المتوازن وغير العلمي، واعتماده على الضعيف من الأخبار، وتعسفه في تفسيره فضلاً عن الموازنة بين هذه الأخبار واستخلاص النتائج منها).

(٣) وبعضها له أصلٌ ضعيف السند ولكنه زيد عليه وزوِّر.

ومن ذلك: **حادثة بني جُذيمة**، حيث رواها **إمام المغازي ابن إسحاق (١٥١هـ)** عن حكيم بن حكيم عن محمد الباقر رحمه الله مرسلاً، وليس فيها ذِكر حديث المنزلة. والإسناد ـ رغم علوه ـ ضعيف لإرساله، باعتبار أنَّه ليس بين ابن إسحاق والباقر سوى راوٍ واحد.

ثمَّ يأتي **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ) في «علل الشرائع» ٢/ ٤٧٤** بعد ذلك بأكثر من قرنين من الزمان =

فأما الأول، فمثاله: حديث الدار، وقد عدَّه الميلاني من جُملة الموارد التي قيل فيها حديث المنزلة[١]! مع أنه ليس فيه ذِكر لهارون ولا موسى عليهما السلام ولا للمنزلة ولا للنبوة[٢]!

وحديث الدار المشار إليه كنت قد استوفيت الحديث عن جميع طرقه وألفاظه في رسالتي (آية الإنذار وحديث الدار)، وشملت الدراسة كل ما رُوي من طرق الفريقين (أهل السُّنَّة والإمامية)، وليس في واحدة منها ذِكر (حديث المنزلة) أو ما يوازيه من معنى.

وأما الثاني، فحديث أسماء بنت عُميس رضي الله عنها، وهو من طريق فاطمة بنت علي قالت: حدثتني أسماء بنت عميس، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي: «**يَا عَلِيُّ، أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدِي نَبِيٌّ**»[٣].

وأما الثالث، ففيه أحاديث هي:

١ ـ حديث أم سلمة[٤] رضي الله عنها:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأُمِّ سلمة: «**يَا أُمَّ سَلَمَةَ، إِنَّ عَلِيّاً لَحْمُهُ مِنْ لَحْمِي، وَدَمُهُ مِنْ دَمِي، وَهُوَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى،**

= ليرويها بزيادة: (يا علي، أعطيتهم ليرضوا عني؟ رضي الله عنك يا علي، إنما أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي).

ثمَّ يأتي **جعفر مرتضى العاملي (المعاصر)** فيتجاهل هذا الاختلاق الظاهر، ويتمسك بهذه الزيادة للتدليل على تعدد موارد حديث المنزلة!

(١) «حديث المنزلة» للميلاني ص٦٥.

(٢) قال الميلاني: (ففي رواية أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره الكبير ذكر هذا اللفظ: «فأيّكم يقوم فيبايعني على أنّه أخي ووزيري ووصيّي ويكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبي بعدي؟»)، وليس في (تفسير الثعلبي) مثل هذا اللفظ، وإنما فيه رواية البراء بن عازب رضي الله عنه ونصّها: («يا بني عبد المطلب إنّي أنا النذير إليكم من الله سبحانه والبشير لما يجيء به أحد منكم، جئتكم بالدنيا والآخرة فأسلموا وأطيعوني تهتدوا، ومن يواخيني ويؤازرني ويكون وليّي ووصيي بعدي، وخليفتي في أهلي ويقضي ديني؟ فسكت القوم، وأعاد ذلك ثلاثا كلّ ذلك يسكت القوم...).

(٣) رواه أحمد في «المسند» (٢٧٠٨١) و(٢٧٤٦٧) بسند صحيح.

(٤) ووَهِم المتقي الهندي في كنز العمال فنَسَبه إلى أم سليم، وتابعه عبد الحسين شرف الدين في (المراجعات) وحسين الراضي في تحقيقه للمراجعات.

غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»[1].

٢ ـ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال عُمَر بن الخطاب: «كفوا عن ذكر علي بن أبي طالب فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في علي ثلاثاً: لأن يكون لي واحدة منهن أحب إلي مما طلعت الشمس عليه قال: كنت أنا، وَأَبُو بكر، وَأَبُو عبيدة بن الجراح ونفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: والنبي صلى الله عليه وآله وسلم متكىء على علي بن أبي طالب حتى ضرب بيده على منكبه، ثم قال: **أنت يا علي أول المؤمنين إيماناً وأولهم إسلاماً**» ثم قال: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»[2].

---

(١) ضعيف جدّاً.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» ٢/٤٧، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» ٥/٣٧٩، وفيه (عبد الله بن داهر الرازي)، قال يحيى بن معين: ما يكتب حديثه إنسان فيه خير. وقال ابن عدي: عامَّةُ ما يرويه في فضائل علي، وهو فيه متهم.

وفيه أيضاً: أبوه (داهر بن يحيى الرازي)، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وأورد له أحاديث وقال: سائرها ليس بمحفوظ. وقال الذهبي: لا يتابع على بلاياه.

وفيه أيضاً: «عباية الأسدي»، قال العقيلي: غالٍ ملحد.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٤١)، وفيه (حسن بن حسين العرني)، قال ابن عدي: روى أحاديث مناكير، وله أحاديث كثيرة ولا يشبه حديثه حديث الثقات. وقال ابن حبان: (يروي عن الكوفيين المقلوبات عن الأعمش). وحديثه هذا يرويه عن يحيى بن عيسى الرملي الكوفي عن الأعمش.

وفيه أيضاً: (يحيى بن عيسى الرملي)، قال يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. قال ابن عدي: (عامة ما يرويه لا يتابع عليه)، وقال ابن حجر: صدوق يُخطئ.

وفيه أيضاً: (حبيب بن أبي ثابت)، مُكثر من التدليس، لا يُحتج بحديثه إلا بما صرَّح فيه بالسماع، وقد عنعن.

(٢) **منكر.**

أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» ٣/٥٣ ـ ترجمة أبي جعفر هارون الرشيد (١٠١٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٢/١٦٧.

وعزاه المتقي الهندي في «كنز العمال» (٣٦٣٩٢) إلى الحسن بن بدر فيما رواه الخلفاء والحاكم في الكنى والشيرازي في الألقاب وابن النجار.

وهذا إسناد مظلم؛ ما بين والد المنصور ـ واسمه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ـ وإبراهيم بن سعيد الجوهري، من الملوك العباسيين؛ لا يعرف حالهم في الرواية. =

٣ ـ قصة المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم مع بعض:

وفيه **حديث زيد بن أبي أوفى** رضي الله عنه: «دخلت على رسول الله ﷺ مسجده، فذكر قصة مؤاخاة رسول الله ﷺ بين أصحابه، فقال علي ـ يعني: للنبي ﷺ ـ: لقد ذهبت روحي، وانقطعت ظهري، حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري؛ فإن كان هذا من سخط علي، فلك العتبى والكرامة، فقال رسول الله ﷺ: «**والذي بعثني بالحق، ما أخْرتك إلا لنفسي؛ فأنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي**»[(١)]، قال: وما أرث منك يا رسول الله؟ قال: «**ما ورث الأنبياء قبلي**»،

= قال الألباني: (ثم إنَّ الظاهر أنَّ في الإسناد سقطاً بين الرشيد ـ واسمه هارون ـ وبين المنصور ـ واسمه عبد الله ـ؛ فإنَّ الرشيد يرويه عن أبيه محمد المهدي عن أبيه المنصور. والله أعلم)، يريد بذلك ما وقع في رواية أبي أحمد الحاكم من الإرسال، بخلاف رواية ابن عساكر.

(١) من لطائف تعليقات الإمام ابن تيمية على هذا الحديث في «منهاج السُّنَّة» ٧/ ٢٨٠ ـ ٢٨٣، تعليقه على حديث «أنت أخي ووارثي» بأنه «باطل على قول أهل السُّنَّة والشيعة، فإنه إن أراد ميراث المال بطل قولهم: إنَّ فاطمة ورثته. وكيف يرث ابن العم مع وجود العم وهو العباس؟ وما الذي خصه بالإرث دون سائر بني العم الذين هم في درجة واحدة؟ وإن أراد: وارث العلم والولاية، بطل احتجاجهم بقوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦]؛ إذ لفظ «الإرث» إذا كان محتملاً لهذا ولهذا أمكن أنَّ أولئك الأنبياء ورثوا كما ورث علي النبي ﷺ.

وأما أهل السُّنَّة فيعلمون أن ما ورثه النبي ﷺ من العلم لم يختص به علي؛ بل كل من أصحابه حصل له نصيب بحسبه، وليس العلم كالمال؛ بل الذي يرثه هذا يرثه هذا ولا يتزاحمان؛ إذ لا يمتنع أن يعلم هذا ما علمه هذا، كما يمتنع أن يأخذ هذا المال الذي أخذه هذا).

ثمَّ قال ابن تيمية: (إنّ النبي ﷺ قد أثبت الأخوة لغير علي، كما في «الصحيحين» أنه قال لزيد: «**أنت أخونا ومولانا**». «وقال له أبو بكر لما خطب ابنته: ألست أخي؟ قال: **أنا أخوك، وبنتك حلال لي**». وفي «الصحيح» أنه قال في حق أبي بكر: «**ولكن أخوة الإسلام**».

وقال في «الصحيح» أيضاً: «**وددت أن قد رأيت إخواني**». قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: «**لا، أنتم أصحابي، ولكن إخواني قوم يأتون من بعدي يؤمنون بي ولم يروني**»، يقول: أنتم لكم من الأخوة ما هو أخص منها، وهو الصحبة، وأولئك لهم أخوة بلا صحبة. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال ﷺ: «**لا تقاطعوا ولا تدابروا، ولا تباغضوا ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخواناً**» أخرجاه في «الصحيحين».

وقال: «**المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه**».

وقال: «**والذي نفسي بيده؛ لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه**». وهذه الأحاديث وأمثالها في الصحاح. وإذا كان كذلك عُلِمَ أنَّ مطلق المؤاخاة لا يقتضي التماثل من كل =

قال: وما ورث الأنبياء قبلك؟ قال: كتاب الله، وسُنَّة نبيهم، وأنت معي في قصر في الجنة، مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحجر: ٤٧]، المتحابون في الله ينظر بعضهم إلى بعض»[(١)].

ووقوع المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم مع بعض، محل خلاف بين أهل العلم؛ فمنهم من ينفيها نفياً قاطعاً كـ«ابن تيمية»[(٢)] و«ابن القيِّم»[(٣)]، ومنهم من

= وجه، ولا يقتضي المناسبة والمشاكلة من كل وجه، بل من بعض الوجوه.
وإذا كان كذلك فلم قيل: إن مؤاخاة علي لو كانت صحيحة اقتضت الإمامة والأفضلية، مع أنّ المؤاخاة مشتركة؟ وثبت عن النبي ﷺ في «الصحاح» من غير وجه أنه قال: «**لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله. لا يبقين في المسجد خوخة إلا سدت، إلا خوخة أبي بكر. إنَّ أمن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر**».
وفي هذا إثبات خصائص لأبي بكر لا يشركه فيها أحد غيره، وهو صريح في أنه ليس من أهل الأرض من هو أحب إليه، ولا أعلى منزلة عنده، ولا أرفع درجة، ولا أكثر اختصاصاً به من أبي بكر).

(١) **منكر**.
أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في «زياداته» على فضائل الصحابة (١٠٨٥)، فيه: (عبد المؤمن بن عبَّاد العبدي)، ضعفه أبو حاتم، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه، وذكره الساجي وابن الجارود في الضعفاء. وفيه أيضاً: (يزيد بن معن) لم أجده.
والحديث فيه اضطراب، فرواه أحمد عن عبد الله بن شرحبيل عن زيد ﷺ، ورواه البزّار عن عبد الله بن شرحبيل عن رجل من قريش عن زيد ﷺ، وفيه جهالة ظاهرة. (انظر: كشف الأستار عن زوائد البزّار للهيثمي (٢٦٠٥)، والذيل على جزء بقي بن مخلد في الحوض لابن بشكوال (٥٩)).
قال ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة» ٧/ ٢٧٩: «وهذا الإسناد مظلم انفرد به عبد المؤمن بن عباد أحد المجروحين، ضعفه أبو حاتم عن يزيد بن معن، ولا يدرى من هو، فلعله الذي اختلقه عن عبد الله بن شرحبيل، وهو مجهول، عن رجل من قريش، عن زيد بن أبي أوفى».
وقال ابن حجر في «الإصابة» ٢/ ٤٨٩: «ولحديثه ـ أي: لزيد ﷺ ـ طرق: عن عبد الله بن شرحبيل، وقال ابن السّكن: رُوي حديثه من ثلاث طرق ليس فيها ما يصحّ. وقال البخاريّ: لا يعرف سماع بعضهم من بعض، ولا يتابع عليه. رواه بعضهم عن ابن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى. ولا يصحّ».

(٢) قال في «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٢٨٠: «إنَّ أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم مع بعض، والأنصار بعضهم مع بعض، كلها كذب. والنبي ﷺ لم يؤاخ عليّاً، ولا آخى بين أبي بكر وعمر، ولا بين مهاجري ومهاجري، لكن آخى بين المهاجرين والأنصار، كما آخى بين عبد الرحمٰن بن عوف، وسعد بن الربيع، وبين سلمان الفارسي، وأبي الدرداء، وبين علي، وسهل بن حنيف».

(٣) قال في «زاد المعاد» ٣/ ٥٧ ـ ٥٨: «وقد قيل: إنه آخى بين المهاجرين بعضهم مع بعض مؤاخاة ثانية، واتخذ فيها عليّاً أخاً لنفسه والثبت الأول، والمهاجرون كانوا مستغنين بأخوة الإسلام، وأخوة الدار، وقرابة النسب عن عقد مؤاخاة بخلاف المهاجرين مع الأنصار».

أثبتها مطلقاً كـ«ابن عبد البر»[1] و«ابن حجر»[2]، ومنهم من توسَّط؛ كـ«ابن كثير»؛ فأثبت مؤاخاة بعض المهاجرين لبعض، لثبوت ذلك روايةً، ولوجود المقتضى لهذه المؤاخاة، مع نفي مؤاخاة النبي ﷺ لعلي رضي الله عنه، ومؤاخاة أبي بكر لعمر رضي الله عنهما، لعدم ثبوت ذلك روايةً[3]، وانتفاء المقتضى لهذه المؤاخاة، وإليه أميل.

قال **الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ)**: «أمَّا مؤاخاة النبي ﷺ وعلي، فإنَّ من العلماء من ينكر ذلك ويمنع صحته، ومستنده في ذلك أنَّ هذه المؤاخاة إنما شرعت لأجل ارتفاق بعضهم من بعض، وليتألف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة النبي ﷺ لأحدٍ منهم، ولا مهاجري لمهاجري آخر، كما ذكره من مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة، اللَّهُمَّ إلا أن يكون النبي ﷺ لم يجعل مصلحة علي إلى غيره؛ فإنه كان ممن ينفق عليه رسول الله ﷺ من صغره في حياة أبيه أبي طالب، كما تقدم عن مجاهد وغيره. وكذلك يكون حمزة قد التزم بمصالح مولاهم زيد بن حارثة فآخاه بهذا الاعتبار. والله أعلم»[4].

---

(١) قال في «الدرر» ص٩٢: «وقد كان رسول الله ﷺ آخى بين المهاجرين بعضهم وبعض قبل الهجرة على الحق والمواساة أيضاً، فآخى بين أبي بكر وعمر، وبين حمزة وزيد بن حارثة، وبين عثمان وعبد الرحمٰن بن عوف، وبين الزبير وعبد الله بن مسعود، وبين عبيدة بن الحارث وبلال، وبين مصعب بن عمير وسعد بن أبي وقاص، وبين أبي عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة، وبين سعيد بن زيد وطلحة بن عبيد الله. فلمَّا نزل المدينة آخى بين المهاجرين والأنصار».

(٢) قال في «الفتح» ٧/ ٢٧١: «وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ لعلي قال: لأنَّ المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضاً ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي لأحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة لأنَّ بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى فآخى بين الأعلى والأدنى ليرتفق الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى وبهذا تظهر مؤاخاته ﷺ لعلي لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر وكذا مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة لأنَّ زيداً مولاهم فقد ثبت أخوتهما وهما من المهاجرين، وسيأتي في عمرة القضاء قول زيد بن حارثة: (إنَّ بنت حمزة بنت أخي)، وأخرج الحاكم وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعثاء عن ابن عباس: آخى النبي ﷺ بين الزبير وابن مسعود وهما من المهاجرين. قلت: وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني وابن تيمية يصرح بأنَّ أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرك».

(٣) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني» (٤٩٤١).

(٤) «البداية والنهاية» ٤/ ٥٦١ ـ ٥٦٢.

٤ ـ المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار:

وفيه **حديث محدوج بن زيد**[(١)] أنَّ رسول الله ﷺ آخى بين المسلمين ثمَّ قال: «يا علي، أنت أخي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي، أما علمت يا علي أنه أول من يدعى به يوم القيامة يدعى بي؛ فأقوم عن يمين العرش في ظله؛ فأكسى حلة خضراء من حلل الجنة، ثمَّ يدعى بالنبيين بعضهم على أثر بعض؛ فيقومون سماطين عن يمين العرش ويكسون حللاً خضراء من حلل الجنة، ألا وإني أخبرك يا علي أن أمتي أول الأمم يحاسبون يوم القيامة، ثمَّ أبشر أول من يدعى بك لقرابتك مني، ومنزلتك عندي، ويدفع إليك لوائي، وهو لواء الحمد، فتسير به بين السماطين، آدم عليه السلام **وجميع خلق الله يستظلون بظل لوائي يوم القيامة، وطوله مسيرة ألف سنة، سنانه ياقوتة حمراء، قضبه فضة بيضاء، زجه درة خضراء، له ثلاث ذوائب من نور، ذوابة في المشرق، وذوابة في المغرب، والثالثة وسط الدنيا، مكتوب عليه ثلاثة أسطر الأول: بسم الله الرحمٰن الرحيم. والثاني: الحمد لله ربِّ العالمين، والثالث: لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله، طول كل سطر ألف سنة، وعرضه مسيرة ألف سنة، فتسير باللواء والحسن عن يمينك، والحسين عن يسارك، حتى تقف بيني وبين إبراهيم في ظل العرش، ثم تكسى حلة خضراء من الجنة، ثم ينادي مناد من تحت العرش: نعم الأب أبوك إبراهيم، ونعم الأخ أخوك علي، أبشر يا علي، إنك تكسى إذا كسيت، وتدعى إذا دعيت، وتحيا إذا حييت»**[(٢)].

---

(١) وهو: محدوج بن زيد الهذلي، قال ابن حجر: أخطأ من زعم أنَّ له صحبة. وعند ابن المغازلي: (أبو زيد الباهلي)، وهو مجهول لا يُعرف. إلا أن يكون هو محدوج.

(٢) موضوع.

أخرجه القطيعي في زياداته على «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (١١٣١) وابن المغازلي في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٦٥)، وسنده مظلم، فيه (الحسن بن علي العدوي) وهو وضَّاع، قال الدارقطني: كتب وسمع، ولكنه وضع أسانيد ومتوناً. وقال ابن عدي: يضع الحديث ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدِّث عن قوم لا يُعرفون، وهو متهم فيهم أنَّ الله لم يخلقهم.

وفيه أيضاً: (الحسين بن راشد الطُفاوي) مجهول الحال، و(الصباح بن عبد الله) مجهول أيضاً، قال ابن عدي: لا يُعرف. =

٥ ـ حديث سد الأبواب:

وفيه **حديث حذيفة بن أسيد الغفاري** رضي الله عنه: (لما قدم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة لم يكن لهم بيوت يبيتون فيها فكانوا يبيتون في المسجد، فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تبيتوا في المسجد فتحتلموا». ثم إنَّ القوم بنوا بيوتاً حول المسجد وجعلوا أبوابها إلى المسجد) إلى قوله: «وإنّ علياً مني بمنزلة هارون من موسى، وهو أخي دون أهلي، ولا يحل مسجدي لأحد ينكح فيه النساء إلا علي وذريته، فمن ساءه فهاهنا» وأومأ بيده نحو الشام[(١)])[(٢)].

والحديث على نكارته الظاهرة في المتن، وضعف إسناده، يلاحظ فيه:

أولاً: إفادته أنَّ حديث سد الأبواب كان في السنة الثانية من الهجرة (بعد غزوة أُحد) كما يظهر، بينما الثابت أنَّ حديث الأمر بسد الأبواب[(٣)]، إنما كان في أواخر أيام النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ثانياً: أنَّ الحديث المذكور لم يروه أحدٌ من المهاجرين أو الأنصار رغم أنه يتحدث عن الفترة الأولى للهجرة، وانفراد حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه بروايته، وهو ممن شهد بيعة الرضوان، ولا تُعرف له هجرة، مستغرب جدّاً!

= وفيه أيضاً: (قيس بن الربيع)، قال أحمد بن حنبل: كان كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة، وكان وكيع وعلي بن المديني يضعفانه. وقال ابن حبان: سبرت أخبار قيس من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعتها، فرأيته صدوقاً مأموناً حيث كان شابّاً، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء، فكان يُدْخِل عليه.

وفيه أيضاً: (سعد الخفاف) وهو سعد بن طريف الإسكاف، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وضعفه أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وفيه أيضاً: (عطية العوفي)، مجمع على تضعيفه، ولم يوثقه إلا ابن سعد.

(١) وفيه نِسبة طرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس من أرضهم أو أرض مهاجرهم إلى أرض الشرك آنذاك (الشام)، إن هم لم يرضوا بمبيت علي رضي الله عنه في المسجد!

(٢) **منكر**.

أخرجه ابن المغازلي في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٣٠٣)، وفيه (سلّام بن أبي عَمْرة الخراساني) وهو واهي الحديث، قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وهو الذي روى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «**صنفان من أمتى ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية**».

وفيه أيضاً: (جعفر بن عبد الله بن محمد) وهو مجهول، لم أجد له ترجمة.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» (٤٦٧)، ومسلم في «صحيحه» (٢٣٨٢)، وأحمد في «المسند» (٢٤٣٢).

إذ يُفترض فيه لارتباطه بحادثتين هامتين هما: الهجرة إلى المدينة، وسد أبواب بيوت الصحابة ـ والجدل الذي دار بسبب ذلك كما تحكي الرواية ـ أن يكون مستفيضاً، لا أن يرويه صحابي من غِفار، لم يشهد الحادثة! ولا يُعرف له هجرة؛ وإنّما شهود لبيعة الرضوان المتأخرة زمناً!

ثالثاً: إنَّ فيه إساءة ظاهرة لحمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، إذ ينسب إليه قوله للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا محمد! تخرجنا وتُمسك غلمان بني عبد المطلب؟!

فمِثل حمزة رضي الله عنه أرفع قدراً وأجلّ من أن يخاطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الطريقة التي قد يخاطبه فيها أعرابي لا يُحسن الخطاب، ولا قدر المُخاطب.

٦ ـ حديث جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه:

وفيه أنه قال: جاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن مضطجعين في المسجد، وفي يده عَسيب رطب، فضربنا، وقال: «أَتَرْقُدُونَ فِي الْمَسْجِدِ؟! إِنَّهُ لَا يُرْقَدُ فِيهِ أَحدٌ»؛ فأجفلنا، وأجفل معنا علي بن أبي طالب، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «تَعَالَ يَا عَلِيُّ، إِنَّهُ يَحِلُّ لَكَ فِي الْمَسْجِدِ مَا يَحِلُّ لِي، يَا عَلِيُّ، أَلا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا النُّبُوَّةَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ إِنَّكَ لَتَذُودنَّ عَنْ حَوْضِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ رجالاً، كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ عَنِ الْمَاءِ بِعَصاً مَعَكَ مِنْ عَوْسَجٍ؛ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مَقَامِكَ مِنْ حَوْضِي»[(١)].

---

(١) **منكر**.

رواه الحافظ ابن عساكر (٥٧١هـ) في «تاريخ دمشق» ٤٢/١٣٩ ـ ١٤٠ بهذا اللفظ.

ورواه الحافظ أحمد بن منيع البغوي (٢٤٤هـ) في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (١٠٢٩)، و«المطالب العالية» لابن حجر (٣٩٤٨)، وليس فيه: (يَا عَلِيُّ، أَلا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا النُّبُوَّةَ)، ومن الواضح أنَّ هذه الزيادة في الحديث تم إلحاقها به في زمن متأخر.

على أنَّ الحديث ضعيف الإسناد، ففيه: (حرام بن عثمان)، قال مالك ويحيى: ليس بثقة. قال الشافعي: الحديث عن حرام حرام. وقال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه. وقال ابن عدي: عامة حديثه مناكير.

وفي إسناد ابن عساكر: (عبد العزيز بن محمد) وهو الدراوردي، قال أحمد: إذا حدث من حفظه يهم. ليس هو بشيء. وإذ حدث من كتابه فنعم. وقال أيضاً: إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل. وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ.

وفي إسناده أيضاً: (أحمد بن الحسين بن جعفر اللهبي) وهو مجهول الحال.

الفصل الثالث

حديث المنزلة والإمامة العظمى

(١٠)
حديث المنزلة عند الإمامية

يُعدُّ حديث المنزلة من أهم النصوص الدَّالة على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفقاً للتصور الإمامي كما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب.

وقد بالغ علماء الإمامية في ادعاء أنَّ دلالة الحديث على خلافة علي رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطعيَّة، لا تقبل الشك(١)، وتحصَّل من هذه الدعوى العريضة الاتهام لصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين سمعوا الحديث من فِي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونقلوه إلينا بكل أمانة، كاملاً غير منقوص، بالكفر والضلال، حتى قال قائلهم مفتخراً: «الإمامية قالوا بالنَّص الجلي على إمامة علي وكفّروا الصحابة ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى جعفر الصادق وبعده إلى أولاده المعصومين، ومؤلف هذا الكتاب من هذه الفرقة وهي الناجية إن شاء الله»(٢).

وادّعى آخرون أنَّهم كانوا أهل ردة ونفاق(٣)، وأنَّ دماءهم كانت هدراً،

---

(١) قال **الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ)** في «أصل الشيعة وأصولها» ص٣٩: (وأمَّا حديث المنزلة فدلالته على أمر خلافة علي عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطعية لا تقبل الشك).

وقال **المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني** في «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» ص١٦٩: (ودلالة الحديث على أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفاض على علي عليه السلام بإذن من الله سبحانه الخلافة).

(٢) وهو **السيد نعمة الله الجزائري (١١١٢هـ)** في «الأنوار النعمانية» ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٣) قال **الشيخ علي النمازي الشاهرودي** في «مستدركات علم الرجال» ١/ ٦٧: (مقتضى الأخبار الكثيرة =

يجوز لعلي رضي الله عنه أن يسفكها جميعاً سوى أربعة نفرٍ منهم كانوا من خُلّص شيعته، قبل أن ينضمَّ إليهم آخرون(١).

فيما ذهبت قلة قليلة من الإمامية ـ أحسن حالاً ممن سبق ـ إلى إعذارهم وتخطئتهم، واتهامهم بالتقصير في فهم المراد من حديث النبي ﷺ، رغم توافر الظروف المناسبة لفهم النص؛ كسماعه مباشرة من فِي رسول الله ﷺ دون وسائط، وكونهم أعرف الناس بالعربية، وبالتالي لمنطوق الخطاب النبوي!

ورغم قسوة الإمامية الظاهرة على مخالفيهم من الصحابة وغيرهم(٢)، حين حكموا بضلالهم وفسقهم؛ بل كفرهم وارتدادهم كما مرَّ، إلا أنّ جمعاً من كبار علماء الإمامية قديماً وحديثاً، أقروا بكل صراحة ووضوح، بكون أهم الأحاديث التي يستدل بها الإمامية على إمامة علي رضي الله عنه، وبالأخص: حديثي (الغدير والمنزلة)، هي أحاديث خفية الدلالة، محتملة التأويل.

فقد عدَّ **ابن نوبخت (٣٥٠هـ)** في كتابه (الياقوت)(٣) حديث المنزلة من أنواع النصِّ الخفي.

= الناطقة بارتداد من عدا الثلاثة أو الأربعة بعد النبي ﷺ هو كون الأصل في كل صحابي بقي بعد النبي ﷺ ولم يستشهد في زمانه ﷺ هو الارتداد، لتقديم غير المنصوص عليه بالولاية على المنصوص عليه، أو الفسق بالتقصير في حقه، فلا يمكن توثيق غير من استثنى إلا بدليل شرعي).

(١) قال **الشيخ محمد حسن النجفي (١٢٦٦هـ)** في «جواهر الكلام» ٢١/٣٤٧: «ويخطر في البال أنّ علياً عليه السلام كان يجوز له قتل الجميع إلا خواص شيعته، لأنّ الناس جميعاً قد ارتدوا بعد النبي ﷺ يوم السقيفة إلا أربعة سلمان وأبا ذر والمقداد وعمار، ثمَّ رجع بعد ذلك أشخاص، والباقون استمروا على كفرهم حتى مضت مدة أبي بكر وعمر وعثمان، فاستولى الكفر عليهم أجمع حتى آل الأمر إليه عليه السلام، ولم يكن له طريق إلى إقامة الحق فيهم إلا بضرب بعضهم بعضاً، وأيهم قتل كان في محله إلا خواص الشيعة الذين لم يتمكن من إقامة الحق بهم خاصة، والله العالم».

(٢) قال **الإمام الزيدي المنصور بالله عبد الله بن حمزة (٦١٤هـ)** في «العقد الثمين» ص٣٢: (وأمَّا الإمامية: فزعموا أنّ النص جلي بحيث نعلم أنّ الجميع اضطروا إلى العلم بالمراد به، وأنّ الكل عَلِم أنّ قصد النبي ﷺ أنّ علياً إمام الأمة بعده بلا فصل دون أبي بكر وعمر وعثمان، وأنَّ من تقدم علياً عليه السلام مكابر عامل بخلاف ما علم ضرورة من دين النبي ﷺ، وأنَّ الصحابة كابروا وباهتوا في أمره عليه السلام).
وقال أيضاً: (وعند الإمامية أنهم خالفوا المعلوم من دين النبي ﷺ ضرورة في أمر علي عليه السلام فكفروا، وإن كان منهم من يتعدَّى أو يقول أنهم كانوا منافقين على عهد رسول الله ﷺ، فلما قبض رسول الله ﷺ نجم نفاقهم وبان شقاقهم).

(٣) «الياقوت في علم الكلام» ص٨٣.

ومن بعده جاء **الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)** ليفصِّل القول في نوعي النص (الجلي والخفي)؛ فيقول مُعرِّفاً بهما: (وأمَّا الجلي: فهو الذي يستفاد من ظاهر لفظه النص بالإمامة؛ كقوله عليه السلام: (هذا خليفتي من بعدي)[١] و(سلِّموا على علي عليه السلام بإمرة المؤمنين)[٢]، وليس معناه أنَّ المراد منه معلوم ضرورة؛

---

(١) وهو حديث موضوع، أورده ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» ٥/ ٣٧٩ عن ابن عباس قال: (ستكون فتنة فإن أدركها أحد منكم فعليه بخصلتين: كتاب الله، وعلي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو آخذ بيد علي: هذا أول من آمن بي، وأول من يصافحني، وهو فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الظلمة، وهو الصدِّيق الأكبر، وهو بابي الذي أوتى منه، وهو خليفتي من بعدي).

فيه: (داهر بن يحيى الرازي الأحمري)، قال العقيلي في «الضعفاء» ٢/ ٤٦: (كان ممن يغلو في الرفض، لا يتابع على حديثه)، وأورد له أحاديث، ثمَّ قال: (سائرها ليس بمحفوظ).

وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٣: (لا يتابع على بلاياه).

وليس لداهر ذِكر في كتب الرجال لدى الإمامية، كما نصّ عليه علي النمازي الشاهرودي ـ من الإمامية ـ في «مستدركات في علم الرجال» ٣/ ٣٧٠، فهو مجهول الحال عندهم.

وقد تفرَّد بأحاديث في فضائل علي رضي الله عنه لم يتابعه عليها إنسٌ ولا جان.

نحو ما رواه عنه الطوسي ـ من الإمامية ـ في «الأمالي» ص١٥٤، عن أبي ذر أنّ النبي ﷺ قال: «**لا تضادوا بعلي أحداً فتكفروا، ولا تفضلوا عليه أحداً فترتدوا**». فإنه لم يروه غيره؛ بل ومثله لا يعمل به حتى الإمامية، فإنه جعل مجرد التفضيل ردة!

وفي الإسناد أيضاً: ابنه (عبد الله بن داهر بن يحيى)، سُئِل عنه أحمد بن حنبل فقال: (ليس بشيء، ما يكتب عنه إنسان فيه خير)، وعاب على أهل بغداد أنهم يكتبون عن كل أحد! (العلل ومعرفة الرجال ـ رواية ابنه عبد الله ـ (٣٨٥٩)).

وقال ابن حبان في «المجروحين» ٢/ ١٠: كان ممن يخطىء كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات، والاعتبار بما وافق الثقات.

وقال ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٣٨٠: عامة ما يرويه في فضائل علي، هو فيه متهم.

وقال النجاشي ـ من الإمامية ـ في «رجاله» ص٢٢٨: ضعيف.

وضعّفه كل من: ابن داود الحلي في «رجاله» ص٢٥٤، والتفرشي في «نقد الرجال» ٣/ ١٠٣، والبروجردي في «طرائف المقال» ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠، والخوئي في معجم رجاله (انظر: «المفيد من معجم رجال الحديث» ص٣٣٣).

وقد اتهمه ابن الجوزي باختلاق الحديث، وفي النفس شيء من اتهام عبد الله باختلاقه ـ على ضعفه ـ، فإنَّه يرويه عن أبيه، وأبوه داهرٌ ليس بذاك، وأحاديثه غير محفوظة، وعُرِف عنه التفرد بأحاديثٍ من جنس هذا، فالظن أنَّه وضعه نصرة للمذهب.

وقد علّق الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٤١٧ على الحديث بقوله: «قد أغنى الله عليّاً عن أن تُقرَّر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل».

(٢) وقد عدَّه المحقق الحلي في «المسلك في أصول الدين» ص٣١٠ من جُملة أحاديث النص الخفي لا الجلي. =

بل ما فسَّرناه. **وهذا الذي سمَّيناه (الجلي) يمكن دخول الشبهة في المراد منه وإن بعدت.**

وأمَّا النص الخفي: فهو الذي ليس في صريحة لفظه النص بالإمامة، وإنَّما ذلك في فحواه ومعناه؛ كخبر الغدير، وخبر تبوك، والذين سمعوا هذين النصين من الرسول على ضربين: عالم بمراده عليه السلام، وجاهل به)[1].

ويقول في موضع آخر: (والقسم الآخر: لا نقطع على أنّ سامعيه من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم علموا النص بالإمامة منه اضطراراً، ولا يمتنع عندنا أن يكونوا علموه استدلالاً من حيث اعتبار دلالة اللفظ، وما يحسن أن يكون المراد أو لا يحسن[2]. فأمَّا نحن فلا نعلم ثبوته والمراد به إلا استدلالاً كقوله صلى الله عليه وآله وسلم:

= والحديث المذكور انفردت به الإمامية عن سائر الناس، فرواه الكليني في «الكافي» ـ باب الإشارة والنص على أمير المؤمنين ـ ح(١) عن زيد بن الجهم الهلالي عن أبي عبد الله (ع) قال: سمعته يقول: لما نزلت ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام وكان من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: سلِّموا على علي بإمرة المؤمنين، . . . إلخ).

وقد حكم عليه المجلسي في «مرآة العقول» ٣/ ٢٦٥ بأنه مجهول!

ونقل ابن طاووس في «اليقين» ص٣١٢، عن كتاب مفقود للحسين بن سعيد الأهوازي اسمه «كتاب البهار»، لم يذكره النجاشي ولا غيره من قدماء الإمامية من جملة مؤلفاته، النص التالي: عن الحسين عن محمد بن سليمان عن أبيه عن أبي عبد الله (ع): إنَّ علياً عليه السلام مرض، فعاده رسول الله صلى الله عليه وعلى أهل بيته، وأمر هؤلاء فعادوه وقال لهم: سلِّموا عليه بإمرة المؤمنين فقام أبو بكر وعمر وعثمان، فقالوا: أمن الله ومن رسوله؟ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من الله ومن رسوله. قال: فانطلقوا فسلموا عليه بإمرة المؤمنين. .).

وفي السند: محمد بن سليمان عن أبيه (سليمان الديلمي)؛ والاثنان متهمان عند الإمامية.

قال الكشي: سليمان الديلمي من الغلاة الكبار. وقال النجاشي: قيل: كان غالياً كذاباً، وكذلك ابنه محمد، **لا يُعمل بما انفردا به من الرواية**. وقال ابن الغضائري عن سليمان: كذاب غال.

فإذا كان هذا حال روايات النص الجلي عند الإمامية وباعترافهم، فما بالهم يكفِّرون ويضلِّلون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأجلها؟!

(١) «رسائل المرتضى» ١/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢) ومع هذا كله، لم يسلم المرتضى من تكفير الصحابة لأجل الإمامة، فقال في «رسائله» ١/ ٣٣٦: (اعلم أنّ جحد النص على أمير المؤمنين عليه السلام عندنا كفر، والصحيح ـ وهو مذهب أصحاب الموافاة منا ـ أنّ من علمنا موته على كفره، قطعنا على أنه لم يؤمن بالله طرفة عين، ولا أطاعه في شيء من الأفعال، ولم يعرف الله تعالى ولا عرف رسوله صلى الله عليه وآله وسلم. وأنّ الذي يظهره من المعارف أو الطاعات مع علمنا موته على الكفر إنما هو نفاق وإظهار لما في الباطن بخلافه).

«**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**» و«**من كنت مولاه فعلي مولاه**»، وهذا الضرب من النص هو الذي يسميه أصحابنا النص الخفي)[1].

وقال **أبو المجد الحلبي (القرن السادس)**: (ومنها: الخفية المحتملة للتأويل، **أولها**: نص يوم الغدير، قوله ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». . . **وثانيها**: نص غزاة تبوك: قوله ﷺ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**»)[2].

ومثلهما: **المحقق الحلي (٦٧٦هـ)** إذ يقول: (وأما الخفي فقوله ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه، اللَّهُمَّ وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه كيف ما دار**». وقوله ﷺ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»)[3].

وابن ميثم البحراني (٦٧٩هـ)[4] **وابن المطهِّر الحلي (٧٢٦هـ)**[5] إذ عدَّاه من هذا القسم.

ويُفهم من كلام **الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ)** ـ رغم جزمه بقطعيَّة دلالة حديث المنزلة ـ إعذاره للصحابة الذين سمعوا الحديث ولم يعتقدوا أحقية علي رضي الله عنه، لخفاء دلالة النصوص، وكونها محتملة التأويل!

وقد صرّح بهذا قائلاً: (ولا أقول: إنّ الآخرين من الصحابة وهم الأكثر الذين لم يتسموا بتلك السمة قد خالفوا النبي ﷺ ولم يأخذوا بإرشاده، كلا ومعاذ الله أن يُظن فيهم ذلك، وهم خيرة من على وجه الأرض يومئذٍ، ولكن لعل تلك الكلمات لم يسمعها كلهم، ومن سمع بعضها لم يلتفت إلى المقصود

---

(١) «الشافي في الإمامة» ٢/ ٦٧.
(٢) «إشارة السبق» ص٥٢ ـ ٥٣.
(٣) «المسلك في أصول الدين» ص٣٠٩.
(٤) «النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة» ص٨١.
(٥) «أنوار الملكوت في شرح الياقوت» ص٢٥٥.

منها، وصحابة النبي الكرام أسمى من أن تلحق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام)[1].

أما **المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ)** فيذهب إلى تقسيم العقائد إلى ثابت يمثل الحقيقة القطعية، وإلى متحول قابلٍ لتغير الاجتهاد، ومن ذلك الإمامة العظمى، حيث يقول: (في داخل الثقافة الإسلامية ثابت يمثل الحقيقة القطعية، مما ثبت بالمصادر الموثوقة من حيث السند والدلالة، بحيث لا مجال للاجتهاد فيه؛ لأنه يكون من قبيل الاجتهاد في مقابل النص. وهذا هو المتمثل ببديهيات العقيدة؛ كالإيمان بالتوحيد والنبوة واليوم الآخر، ومسلَّمات الشريعة؛ كوجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحرمة الخمر والميسر والزنا واللواط والسرقة والغيبة والنميمة وقتل النفس المحرمة ونحو ذلك. هذا بالإضافة إلى الوضوح في الموقف السلبي أو الإيجابي، من المفاهيم المتقابلة من الظلم والعدل والكذب والصدق والخيانة والأمانة ونحو ذلك، فلا مجال لتحريكها في مستوى رفض المبدأ؛ بل قد يثور الجدل فيها على مستوى التفاصيل في المفردات الصغيرة المتناثرة في نطاق الظروف والطوارىء.

وهناك المتحول الذي يتحرك في عالم النصوص الخاضعة في توثيقها ومدلولها للاجتهاد مما لم يكن صريحاً بالمستوى الذي لا مجال لاحتمال الخلاف فيه، ولم يكن موثوقاً بالدرجة التي لا يمكن الشك فيه. وهذا هو الذي عاش المسلمون الجدل فيه؛ كالخلافة والإمامة والحسن والقبح العقليين، والذي ثار الخلاف فيه بين العدلية وغيرهم)[2].

---

(١) «أصل الشيعة وأصولها» ص١٨٨.

(٢) مجلة المنهاج، العدد ٢، مقال للمرجع محمد حسين فضل الله بعنوان (الأصالة والتجديد).

(١١)
بين الزيدية والإمامية

اعتنى الزيدية والإمامية بحديث المنزلة اعتناءً خاصّاً، فهو عند الطائفتين أحد أدلة إمامة علي بن أبي طالب النصية، فلم يخلُ كتابٌ من كتب العقائد عندهم من ذِكر له أو استدلال به، بخلاف أهل السُّنَّة والمعتزلة، الذين اقتصر ذِكرهم للحديث في المصادر الروائية أو كتب الفضائل والمناقب.

ولهذا ينبغي لدارس هذا الحديث أن يلحظ آراء تلكما الفرقتين، ويعتني بهما اعتناءً خاصّاً، ليستوفي كل المباحث الكلامية المتعلقة به، ويحرر القول فيها.

على أننا نرى أنّ النقاشات الدائرة بين تلكما الفرقتين، لا تخلو في كثير من الأحيان من فوائد وفرائد ونُكت، قلَّ أن تجدها بين الفِرق المتباعدة.

ومن فرائد ما وقفت عليه في هذا الباب، اتهام **المرجع الديني الشيخ جعفر السبحاني** الزيدية بأنّ اعتبارهم النصوص الدالة على الإمامة نصوصاً خفية، مرَدُّه إلى ممارستهم التقية مع أهل السُّنَّة، حيث يقول: (والذي أظن ـ وظن الألمعي صواب ـ أنّ النظرتين قد صدرتا تقية وصيانة لوجودهم بين أهل السُّنَّة. ومع أنّ الزيدية يرفضون التقية كما سيوافيك، ولكنهم عملوا بها حيث لا يشاؤون؛ فإنهم قد عاشروا أهل السُّنَّة في بيئة واحدة ومجتمع واحد تربطهم أحكام واحدة، حيث رأوا أنّ التعبير عن واقع المذهب أي وجود النصّ على الاسم وإن شئت قلت: وجود النصّ الصريح يستلزم تفسيق الصحابة، وهذا لا

يتلائم وطبيعة حياتهم؛ فلذلك جعلوا من هذا التعبير واجهة لعقيدتهم الواقعية فجمعوا ـ حسب زعمهم ـ بين العقيدة والهدف في الحياة. كيف وأئمة أهل البيت عليهم السلام عن بكرة أبيهم يرون النصّ على خلافة علي عليه السلام، وهذا المميز لشيعة أئمة أهل البيت عن غيرهم. والذي يميز الشيعة عن غيرهم من الفرق هو هذا العنصر فقط، وما سوى ذلك عقائد كلامية مستخرجة من الكتاب والسُّنَّة)[١].

ويقول أيضاً: (ولا أُغالي إذا قلت: إنّ المذهب الزيدي مذهب ممزوج ومنتزع من مذاهب مختلفة في مجالي العقيدة والشريعة ساقتهم إلى ذلك الظروف السائدة عليهم وصار مطبوعاً بطابع مذهب زيد، وإن لم يكن له صلة بزيد إلّا في القسم القليل)[٢].

ويبدو أنّ اتهام الزيدية بكتمان الحق ومداراة جمهور المسلمين أو أنّ مذهبهم ملفق من مذاهب مختلفة ولا دخل له بالإمام زيد هو اتهام قديم، ولهذا نرى **الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (٦١٤هـ)** ينتصر للزيدية في هذه المسألة المهمة، نافياً عنهم شُبهة التقية والمداراة أو الغلط، فيقول: «فهذا مذهبنا لم نخرجه غلطة، ولم نكتم سواه تقية، ومن هو دوننا مكاناً وقدوة يسب ويلعن، ويذم ويطعن، ونحن إلى الله تعالى من فعله براء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا، منا إلى علي عليه السلام، وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء سبّ الصحابة والبراء منهم، فيتبرأ من محمد صلى الله عليه وآله وسلم من حيث لا يعلم»[٣].

وينتقد الرأي القائل بأنّ النصوص التي يُستدل بها على الخلافة هي نصوص جلية، فيقول: «زعمت الإمامية أنّ النص جلي بحيث يعلم أنّ الجميع اضطروا إلى العلم بالمراد به[٤]، وأنّ الكل عَلِمَ أنَّ قصد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّ عليّاً

(١) «بحوث في الملل والنحل» ٧/ ٤٧٣ (الزيدية).

(٢) «بحوث في الملل والنحل» ٧/ ٤٦٦ (الزيدية).

(٣) «مآثر الأبرار» ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ نقلاً عن الرياض المستطابة لأبي بكر العامري.

(٤) ليس ما يذكر عن الإمامية في هذه المسألة على إطلاقه، ولكن بعض محققيهم يوافقون الزيدية في القول بخفاء النص.

إمام الأمة بعده بلا فصل، دون أبي بكر وعمر وعثمان، وأنّ من تقدم عليّاً عليه السلام مكابر عامل بخلاف ما علم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ الصحابة كابروا وباهتوا في أمره عليه السلام.

والجواب عليهم: أنَّا نقول: إنكم أتيتم ما لا دليل عليه، وكل مذهب لا دليل عليه فهو باطل، أمَّا أنه لا دليل عليه؛ فلأنّ الأدلة محصورة على: دلالة العقل، ولا برهان في العقل يدل على ذلك. وعلى: الكتاب الكريم، والسُّنَّة المعلومة، والإجماع الظاهر. أمَّا الكتاب فلا يمكن ادعاء ذلك لوقوع الاختلاف في معنى الآية[1] وافتقار ما تذهب إليه إلى الترجيح، وكذلك حديث (الغدير) و(المنْزلة). وما انفردت بروايته الإمامية فلا تصححه الأمة فضلاً من أن يقضى ببلوغه حد التواتر، وحصول العلم الضروري.

ولأنا نعلم أنّ رجال الإمامية وعلماءهم، ونحارير مقالتهم، يسلكون مسلكنا في الاستدلال بخبر (الغدير) و(المنزلة)، و(آية الزكاة في الركوع)، وهو معلوم في تصانيفهم وكتبهم، ويرجحون ويبالغون في الكشف والتبيين، والاستدلال إلى نهاية الإمكان في الآثار والأخبار، فلو كان المراد بها معلوماً عندهم ضرورة كما زعموا لاستغنوا بذلك عن الكشف والبيان، كما فعلنا في أصول الشرائع المعلومة ضرورة؛ لأننا لا ننصب لأهل الإسلام الدليل على أن الصلوات خمس، وأن الزكاة مفروضة في الأموال، وأن الحج إلى بيت الله تعالى، وأنّ نبي هذه الأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، لما كانت هذه الأمور معلومةً ضرورة لم تفتقر إلى بيان ولا كشف لمن قد أظهر اعتقاد دين الإسلام؛ بل وكلناه إلى علمه.. فلما رأينا علماءهم المبرزين كالشريف المرتضى الموسوي ومن تقدمه، وتأخر عنه من أهل الكلام بالغوا في تبيين معنى الآية والخبر بل الأخبار، علمنا أنهم من اعتقاد الضرورة على شفا جرف هارٍ؛ لأن من تحمل المشقة في إظهار الظاهر كان عابثاً، وكيف يكشف المكشوف؟ أو يجتهد في صفة المشاهد المعروف؟

---

(١) ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥].

ونحن وإياهم قد اتفقنا على أنّ الإمام بعد رسول الله ﷺ بلا فصلٍ علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، وأنّ من تقدم عليه فقد أخطأ وعصى، فلو كان ما ذكروا من النص يوصل إلى الضرورة لوصلنا؛ لاتفاقنا نحن وإياهم على العلم بالدليل، وكيفية ترتيب الاستدلال، فلو حصل العلم لهم لحصل لنا ضرورة.. وكما لا يصح أن يدَّعي بعض المشاهدين العلم بالمشاهدة دون صاحبه؛ كذلك هذا، وكما لا يحصل العلم لبعض السامعين بمخبر الأخبار المتواترة دون بعض، فكذلك هنا.. والأدلة يجب أن تكون عامة لعموم التكليف، ولا يصح أن يدعيها البعض دون البعض، وإنما ينازع في معانيها المخالف ويصححها المؤالف»[1].

ولكون الإمامية أكثر الطائفتين تشدداً في الاستدلال بحديث المنزلة، إذ لم يقنعوا بكونه نصّاً خفيّاً، قابلاً للتأويل، ولاختلاف الأفهام؛ بل أصرّوا على اعتباره نصّاً جليّاً قاطعاً، لا يحتمل سوى الإمامة والوصية، فإنّ الاهتمام بطريقة استدلال الإمامية على هذه الدعوى أولى وأكثر ثراءً معرفيّاً.

كما أنّ ثمرة خلاف الإمامية مع مخالفيهم من الأولين والآخرين أخطر، وأولى بالاهتمام، ومحاولات التهدئة، وتأليف القلوب.

ومن نافلة القول أن أُذكِّرَ بأنّ نشاط الإمامية في الاحتجاج بأحاديث الإمامة، ونشر نظريتهم، والاحتجاج لها في كتبهم ووسائلهم الإعلامية أكبر من غيرهم من الفرق، لذلك كان الاهتمام بفهم طريقتهم الاستدلالية، والإصغاء لرأيهم بعقلانية، أولى بالاهتمام.

---

(١) «العقد الثمين» ص٥١.

(١٢)

ما هي منازل هارون من موسى؟

يرى الإمامية أنّ النبي ﷺ قد أثبت في حديث المنزلة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه جميع منازل هارون من موسى، واستثنى منها منزلة واحدة هي النبوة، ولم يستثنِ غيرها؛ فوجب أن يكون لعلي رضي الله عنه كل منازل هارون عليه السلام من موسى عليه السلام باستثناء النبوة.

فقالوا: إنَّا قد وجدنا القرآن الكريم قد عدَّد منازل هارون من موسى عليهما السلام فجعلها أربعاً، هي:

١ ـ منزلة النبوّة، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا ﴿٥٣﴾﴾ [مريم: ٥٣].

٢ ـ منزلة الوزارة، كما في قوله تعالى على لسان موسى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [الفرقان: ٣٥].

٣ ـ منزلة الخليفة المصلح، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٢ ـ منزلة المستشار المؤازر، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾﴾ [طه: ٢٩ ـ ٣٢].

فأوجبنا أن يكون عليّاً مثله في هذه المنازل؛ بل إنَّنا نقول: إنَّ رسول الله ﷺ أثبت لعلي في (حديث المنزلة) جميع منازل هارون من موسى

إلا ما استثناه لفظاً من النبوة، واستثناؤها دليل على العموم، وعرفنا بالعرف أنه لم يكن أخاه لأبيه وأمه، وقد علمنا أنّ من منازل هارون من موسى أنه كان مفترض الطاعة على قومه وأفضل رعيته ممَّن شدَّ الله به أزره، فيجب أن تكون هذه المنازل ثابتة له، وفي ثبوت فرض طاعته ثبوت إمامته[(١)].

وعلى النقيض من هذا عدَّ **ابن شهرآشوب (٥٨٨هـ)** منازل هارون من موسى عليه السلام فجعلها ثلاثة معانٍ أو منازل، واعتبر أنَّ المراد بالحديث من هذه المنازل منزلة واحدة فقط، حيث قال: (إنَّه لا يخلو الكلام فيه من ثلاثة معان: إما أن يكون نبيّاً مثل هارون أو أخوه لأبيه وأمه أو خليفته في أمته، إذ لم يجد له من موسى إلا هذه المنازل، فلمَّا بطلت منزلة النبوة والأخوة لأب وأم ثبتت له المنزلة الثالثة وهي أنه خليفته، كما قال: ﴿ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾، وكلٌّ كلامٍ جاء على وجه واثنين وثلاثة، فسد منها خلة وخلتان؛ ثبتت الثالثة)[(٢)].

وقد قال **المرجع الديني المعاصر الشيخ جعفر السبحاني** في تقرير هذه النظرية: (لقد اعتبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم منزلة علي عليه السلام منه على غرار منزلة هارون من موسى عليه السلام، ولم يستثنِ من منازل ومراتب هارون من موسى إلا النبوة حيث قال: «**يا علي، أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي**» وهذا النفي والسلب هو في الحقيقة من باب (السالبة بانتفاء الموضوع) إذ لم تكن بعد رسول الله الخاتم صلى الله عليه وآله وسلم نبوة حتى يكون عليٌّ نبيّاً من بعده، إذ بنبوة رسول الإسلام خُتمت النبوات، وبشريعته خُتمت الشرائع، ولقد كان لهارون ـ بنص القرآن الكريم ـ مقام النبوة والخلافة والوزارة في زمان موسى، وقد أثبت حديث المنزلة جميع هذه المناصب الثابتة لهارون للإمام علي عليه السلام ما عدا النبوة، على أنه إذا لم يكن المقصود من هذا الحديث هو إثبات جميع

---

(١) «الاقتصاد» للطوسي ص٢٢٢ و«إشارة السبق» لأبي المجد الحلبي ص٥٣، و«التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور» ص١٣٤ ـ ١٣٥، و«المراجعات» لعبد الحسين شرف الدين الموسوي ص٢١٤ ـ المراجعة رقم (٢٦).

(٢) «متشابه القرآن ومختلفه» ٢/ ٣١.

المناصب والمقامات لعلي إلا النبوة، لم يكن أيّة حاجة إلى استثناء النبوة)[1].

ويرى الإمامية أنّ النبي ﷺ قد استخلف عليّاً رضي الله عنه على الناس في حياته، ثمَّ لم يعزله من هذا الاستخلاف؛ فبقي عليٌّ رضي الله عنه على هذا الاستخلاف إلى ما بعد وفاة رسول الله ﷺ[2].

وأنه لو قُدِّر لهارون عليه السلام أن يبقى حيّاً بعد موسى عليه السلام لكان خليفته من بعده، فكذلك علي رضي الله عنه[3].

ويظهر مما سبق ذكره أنّ القائلين بثبوت كل منازل هارون من موسى سلكوا في إغضاض الطرف عن منزلة (الأخوة النسبية) التي هي من أظهر منازل هارون من موسى، مسلكين:

الأول: تخريج منزلة (الأخوة النسبية) مخرج (العرف)، ليستقيم لهم القول بتحقق عموم منازل هارون من موسى عليهما السلام في علي بن أبي طالب رضي الله عنه من محمد ﷺ سوى النبوة.

فإنَّ اعتبارها منزلة من منازل هارون من موسى ـ وهي كذلك بلا ريب ـ مفسِدٌ لما أجهدوا أنفسهم في التأصيل له، والاستماتة في سبيل إثباته[4].

الثاني: تخصيص المنزلة وحصرها في المناصب والمقامات السياسية والدينية دون غيرها، رغم قولهم بعمومها، ليتأتى لهم دعوى تمام المشابهة بين هارون وعلي، وشمولها كل منازل هارون سوى النبوة[5].

وإذا ما أردنا أن نحذو حذو الإمامية في عدِّ كل شاردة وواردة من جملة منازل هارون من موسى عليهما السلام، فإنه معلوم أنَّ هارون عليه السلام كان أخا موسى عليه السلام

(١) «العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت» ص١٨٨ ـ ١٨٩.

(٢) «أسرار الإمامة» لعماد الدين الطبرسي ص٢٥٢.

(٣) «إشارة السبق» لأبي المجد الحلبي ص٥٣.

(٤) وهو ما ألمح إليه **شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ)** في «الاقتصاد» ص٢٢٢، بقوله: (فأثبت له جميع منازل هارون من موسى إلا ما استثناه لفظاً من النبوة، وعرفنا بالعرف أنه لم يكن أخاه لأبيه وأمه)، فتنصَّل من الاختلاف في هذه المنزلة بالعرف.

(٥) «العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت» ص١٨٨ ـ ١٨٩.

لأبيه وأمّه، أمَّا علي رضي الله عنه فلم يكن أخا رسول الله ﷺ لأبيه وأمّه بل هو ابن عمِّه، وبعل ابنته[1].

وهارون عليه السلام كان نبيّاً مُبلّغاً عن الله تعالى، أما علي رضي الله عنه فلم يكن نبيّاً؛ بل صاحب نبي.

وهارون أفصح لساناً من موسى عليه السلام كما حكى الله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾﴾ [القصص: ٣٤]، ولم يكن علي رضي الله عنه ولا غيره من أصحاب رسول الله ﷺ أفصح لساناً منه ﷺ؛ بل كان محمد ﷺ أفصح الناس كلهم[2] بما فيهم أنبياء الله تعالى جميعاً، وقد قال ﷺ: «**فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ**»[3].

وقد تفطَّن **الشيخ علي آل محسن** ـ فيما يبدو ـ لهذا المعنى فقال: (إنّ النبي ﷺ ذكر أنّ منزلة علي عليه السلام منه هي منزلة هارون من موسى، وهذه المنزلة أوضحها القرآن الكريم، وليس المراد بالحديث هو المشابهة بين علي وهارون من جميع الجهات)[4].

وهذا الاضطراب في تعديد المنازل وتحديد المراد منها يُنبئك عن الخلل الذي وقع فيه الإمامية جراء تعميمهم المنازل إلى حد ادعاء التشابه بل ربما التطابق بين علي رضي الله عنه وهارون عليه السلام.

---

(١) تربى في بيت النبي ﷺ كما تربَّى زيد بن حارثة وهند بن أبي هالة بمكة، وعمر بن أبي سلمة بالمدينة رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) قال القاضي عياض في «الشفا» ١/ ٧٠: (وأما فصاحة اللسان وبلاغة القول فقد كان ﷺ من ذلك بالمحل الأفضل، والموضع الذي لا يجهل سلاسة طبع وبراعة منزع وإيجاز مقطع ونصاعة لفظ وجزالة قول وصحة معان وقلة تكلف، أوتي جوامع الكلم وخُصَّ ببدائع الحكم، وعلم ألسنة العرب).

(٣) «صحيح مسلم» (٥٢١).

(٤) «مسائل خلافية حار فيها أهل السُّنَّة» ص٨٢: علي آل محسن، دار الميزان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

والصحيح أن يُقال: إنَّ لهارون عليه السلام منزِلتان من موسى عليه السلام.

الأولى: الشراكة في (النبوة).

والثانية: (الوزارة).

وكل ما يحكيه الإمامية تكثيراً لهذه المنازل نحو الإصلاح والمؤازرة والاستشارة والاستخلاف حال الغيبة، كلها داخلة بلا مواربة تحت هاتين المنزلتين أو في الأخيرة منها.

فإنَّ الوزير لا يكون وزيراً إذا لم يكن مستشاراً ناصحاً، ومؤازراً ناصراً، ومُستخلفاً حال غيبة من استخلفه(١).

ولمَّا كانت النبوة منتفية في علي رضي الله عنه وفي غيره بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم بصريح قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وبحديث المنزلة أيضاً، فلم يَبقَ الكلام إلا في (الوزارة) وهل المراد بها مُطلقاً أم في حادثة تبوك خصيصاً؟ وما كُنه وزارة هارون عليه السلام التي وقع التشبيه بها؟

والوزير: هو الرجل الذي يُعتمد على رأيه في أموره ويلتجئ إليه عند الحاجة(٢).

والوزارة نوعان:

١ ـ **وزارة نبوة وشراكة:** كوزارة هارون عليه السلام لموسى عليه السلام.

٢ ـ **وزارة تبعية وانقياد:** كوزارة آصف لسليمان عليه السلام.

ولهذا تضمن طلب موسى عليه السلام من الله تعالى أن يكون هارون عليه السلام وزيراً له ذِكر الشراكة في الأمر (أي: في النبوة وتبليغ الرسالة)، فقال الله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ

---

(١) ينبغي التنبه إلى أنّ مفهوم الوزارة تاريخيّاً، وشرعيّاً كما في القرآن والسُّنَّة ليس كمفهومنا اليوم للوزارة في إطار الدولة الحديثة التي قد تكتمل فيها أركان الوزارة أو تتخلف، بحسب شخصية الوزير والوظيفة المناطة به.

(٢) «تهذيب اللغة» ١٣/ ١٦٦.

أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [طه: ٢٩ ـ ٣٥].

وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا ﴿٣٥﴾ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴿٣٦﴾﴾ [الفرقان: ٣٥، ٣٦].

فذكر الله تعالى وزارة هارون عليه السلام إلى جانب الكتاب الموحى به من الله تعالى لموسى عليه السلام، ثمَّ أكدَّ ذلك بأمره لهما بالذهاب إلى القوم الذين كذَّبوا بآيات الله تعالى.

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَٰرُونَ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٤٥﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا عَالِينَ ﴿٤٦﴾ فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴿٤٧﴾ فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْلَكِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المؤمنون: ٤٥ ـ ٤٨].

ولو كان موسى عليه السلام يبغي أخاه هارون عليه السلام وزيراً له كما يتخذ بعض الأنبياء أو الملوك والسلاطين وزراء لهم للمشورة والمساندة، لاستوزره دون مسألة أو لكان طلب من الله تعالى أن يأذن له بهذا، لا أن يطلب منه تعالى أن يجعل أخاه نبيّاً وشريكاً له في الأمر.

وفي هذا يقول **القرطبي (٦٧١هـ)**: (فكان موسى عليه السلام قد سأل الله تعالى أن يجعل له وزيراً من أهله هو هارون عليه السلام، إلا أنه لم يرد أن يكون مقصوراً على الوزارة حتى لا يكون شريكاً له في النبوة، ولولا ذلك لجاز أن يستوزره من غير مسألة)[1].

ولئن كانت وزارة هارون عليه السلام لموسى عليه السلام هي وزارة نبوة وشراكة، فإنّ وزارة علي عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منفيٌّ عنها أن تكون مثلها أو شبيهة بها بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه: (إلا أنه لا نبي بعدي).

وقد أحسن **الإمام ابن الحدَّاد**[2] **المغربي (٣٠٢هـ)** حين أشار إلى هذه

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي ١١/ ١٩٣.

(٢) سعيد بن محمد بن صبيح بن الحداد المغربي، صاحب سحنون وهو أحد المجتهدين، كان شيخ =

المسألة بقوله: (وهارون كان حجة في حياة موسى، وعليٌّ لم يكن حجَّة في حياة النبي، وهارون كان شريكاً، أفَكَان عليُّ شريكاً للنبي ﷺ في النبوة؟! وإنما أراد التقريب والوزارة والوِلاية)[١].

فلم يبقَ حينئذٍ إلا أن يُقال: إنّ المشابهة كانت في الاستخلاف على قومه ﷺ.

وحينئذٍ يُقال أيضاً: إنّ هذه المشابهة إما أن تكون في الاستخلاف على الناس مُطلقاً، وفي حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، وإما أن تكون في واقعة بعينها، وأنّ التشبيه بين علي رضي الله عنه وهارون عليه السلام فيها له غرضه الآني العاجل أو الآني والآجل.

فأمَّا فرضية المشابهة في الاستخلاف على الناس مُطلقاً وفي حياة النبي ﷺ وبعد وفاته؛ فمنتفية ولا يصح افتراضها أصلاً لاعتبارات:

الأول: إنَّا لا نسلم أنَّ الخلافة بعد موت موسى كانت من جملة منازل هارون؛ لأنَّ هارون كان نبيّاً مستقلّاً في التبليغ، ولو عاش بعد موسى أيضاً لكان ولم تزل عنه هذه المرتبة قط، وهي تنافي الخلافة لأنها نيابة للنبي ولا مناسبة بين الأصالة والنيابة في القدر والشرف، فقد علم أنَّ الاستدلال على خلافة علي رضي الله عنه من هذا الطريق لا يصح أبداً.

ثمَّ إنَّ هارون كان خليفة على بني إسرائيل في حياة موسى حال غيبته، وصار يوشع بن نون خليفة له بعد موت موسى، لزم أن يكون عليّاً رضي الله عنه أيضاً خليفة في حياة النبي ﷺ بعد غيبته لا بعد وفاته؛ بل يصير غيره خليفة بعد وفاته حتى يكون التشبيه على وجه الكمال، إذ حمل التشبيه في كلام الرسول على النقصان غاية عدم الديانة والعياذ بالله[٢].

قال **الجاحظ (٢٥٥هـ)**: (إنّ وزارة هارون من موسى لا بد فيها من أحد

= المالكية في زمانه، وكان بحراً في الفروع، ورأساً في لسان العرب، بصيراً بالسنن. وكان يذم التقليد ويقول: (هو من نقص العقول أو دناءة الهمم). «السير» ١٤/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(١) «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٢١٠.

(٢) «مختصر التحفة الاثني عشرية» للألوسي ص١٦٣ ـ ١٦٤.

أمرين: إمَّا أن يكون موسى هو جعل له ذلك وهو وزيره على جهة ما يتخذ الإمام وزيراً والملك وزيراً على معنى الاختيار والاستكفاء والثقة. أو يكون وزيره على جهة المؤازرة والمكاتفة والتعاون، على أنّ كل واحد منهما وزير صاحبه ومعاونه ومكاتفه، إذا غاب عن قومه كان الآخر خليفته، لا على أنّ موسى الجاعل ذلك له. ولا منزلة لهارون من موسى إلا هاتين المنزلتين في جهة الخلافة والوزارة؛ لأنّ نبوة هارون لا تكون من قبل موسى، والنبوة لا تكون إلا من قبل الله.

وليس يخلو قول موسى لهارون: ﴿ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾ عن ضربين: إمَّا أن يكون هو جعله خليفته على جهة الاختيار والاستكفاء والثقة به، وإما أن يكون خليفة على أن يكون كل واحد منهما إذا غاب عن قومه كان الآخر خليفته. فإن كانت وزارة هارون وخلافته لموسى إنما كانت منزلتين أنزله فيهما موسى، وليست لهارون من موسى منزلة غيرهما، فقال النبي ﷺ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»؛ فكأنَّما قال: لك خلافتي ووزارتي، فكيف يقول: إلا أنه لا نبي بعدي. والنبوة منزلة من الله لهارون وليست منزلة لهارون من موسى. فإذا كان ذلك كذلك فكيف يستثنى الحكيم المرشد الشيء من غير شكله؟! وهل يكون بعض من غير كله؟!

وكيف يقول: قد جعلتك خليفتي ووزيراً، إلا أني لم أجعلك نبيّاً مثلي، ومنزلة النبوة ليست إليه كما كانت منزلة الخلافة والوزارة إليه. وإنَّما قوله: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»، يريد به: إنَّ لك مني مثل الذي كان لهارون من موسى، وهو الخلافة والوزارة. فكيف يقول: «**إلا أنه لا نبي بعدي**» فيستثنى ما لا يملكه ولا يجوز أن يملكه، مما قد ملكه ويجوز أن يملكه من هو دونه من خلفائه ومن خلفاء خلفائه. أو يكون هارون كان وزير موسى على جهة المؤازرة والمعاونة، وعلى أن يكون كل واحد منهما وزير صاحبه وخليفته عند الغيبة وحضور الآخر، ليس أنه قد كان خليفة ووزيراً، وإن كان ذلك كذلك فليست لهارون من موسى منزلة من الوزارة والخلافة إلا ولموسى من هارون مثلها. وإذا كان ذلك كذلك فقد صارت خلافتهما

ووزارتهما كنبوتهما أو رسالتهما. وإذا كان ذلك كذلك فكيف يجوز أن يقول النبي ﷺ لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، وليست لهارون من موسى منزلة إلا ولموسى مثلها من هارون؟! وكيف يجوز أن يقول النبي ﷺ ذلك لعلي، ومنزلة هارون من موسى منزلة النبي من النبي، والشكل من الشكل، والمثل من المثل، وهي منزلة من الله كما أنّ نبوة موسى منزلة من الله؟! وكيف يقول: إلا أنه لا نبي بعدي، وسبيل النبوة سبيل منزلة هارون من موسى على ما حكيناه من التعاون والتآزر؟!)[(١)].

ثانياً: لا خلاف أنَّ هارون لم يكن خليفة لموسى عليه السلام من بعده؛ بل تُوفيَّ في حياته، وإنَّما كان خليفته من بعده يوشع بن نون عليه السلام، فلو أراد النبي ﷺ بقوله: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**» الخلافة، لقال: أنت مني بمنزلة يوشع من موسى، فلما لم يَقُل هذا دلَّ على أنه لم يذكر الخلافة من بعده، وإنَّما أراد أنَّي استخلفتك على أهلي في حياتي حال غيابي عن أهلي كما كان هارون خليفة موسى على قومه لما خرج إلى مناجاة ربه[(٢)].

ولذا قال **الجاحظ (٢٥٥هـ)** أيضاً: (فكيف يجوز أن يقول النبي ﷺ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»، وهو يريد الخلافة، وهارون لم يكن من موسى خليفة من بعد موته، ولم يكن علي خليفة النبي ﷺ في حياته. ففي أي المنزلتين وعلى أية الحالين يكون علي خليفة إذ لم يكن استخلفه النبي ﷺ أيام حياته؟ بل كيف يجعله من نفسه بمنزلة هارون من موسى وهو يريد الخلافة من بعده، وهارون لم يكن خليفة موسى بعده؟

ولا بد للحديث مع سوء تأويلكم واضطراب حجتكم من ضربين: إمّا أن يكون باطلاً لم يتكلم به النبي ﷺ، وإمّا أن يكون حقّاً ومعناه غير ما قلتم، وتفسيره غير ما ادَّعيتم.

---

(١) «العثمانية» ص١٥٥ ـ ١٥٨.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»، تفسير قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وانظر أيضاً: «الإشارة إلى مذهب أهل الحق» لأبي إسحاق الشيرازي ص٣٩٨.

ولو أنّ النبي ﷺ أراد أن يجعل عليّاً خليفة من بعده إذ لم يكن جعله خليفة أيام حياته، لقال: «**أنت مني بمنزلة يوشع بن نون إلا أنه لا نبي بعدي**»؛ لأنّ يوشع كان خليفة موسى في بني إسرائيل بعده، وكان نبيّاً قبل موت موسى وبعده)[1].

وكأنّي **بشيخ الإمامية ابن قبة الرازي (قبل ٣٢٩هـ)** وهو يردّ على (الفطحية)[2] يردُّ كذلك على الإمامية حين يقول: (أمَّا الفطحية فالحجة عليها أوضح من أن تخفى لأنّ إسماعيل مات قبل أبي عبد الله عليه السلام، والميت لا يكون خليفة الحي، وإنَّما يكون الحي خليفة الميت، ولكن القوم عملوا على تقليد الرؤساء وأعرضوا عن الحجة وما في بابها، وهذا أمر لا يحتاج فيه إكثار لأنه ظاهر الفساد، بيّن الانتقاد[3].

فإنَّ هارون عليه السلام قد مات قبل موسى عليه السلام، والميت لا يكون خليفة للحي وإنما يكون الحي خليفة الميت؛ فكيف جاز لهم أن يستدلوا بهذا الحديث على كون علي بن أبي طالب خليفة لرسول الله؟! لكن القوم عملوا على تقليد الرؤساء وأعرضوا عن الحجة وما في بابها.

ثالثاً: إنَّ الاستخلاف في الحياة نوع نيابة، لا بد منه لكل ولي أمر، وليس فيه ما يُستغرب.

وليس الاستخلاف في الحياة كالاستخلاف بعد الموت، والإنسان إذا استخلف أحداً في حياته على أولاده، وما يأمر به من البِّر كان المستخلف وكيلاً محضاً يفعل ما أمر به الموكل، وإن استخلف أحداً على أولاده بعد موته، كان وليّاً مستقلّاً يعمل بحسب المصلحة، كما أمر الله ورسوله، ولم يكن وكيلاً للميت.

وهكذا أولو الأمر إذا استخلف أحدهم شخصاً في حياته فإنه يفعل ما

(١) «العثمانية» ص١٥٥ ـ ١٥٦.

(٢) وهم القائلون بإمامة عبد الله بن جعفر الصادق، وسمّوا بذلك لأنّ عبد الله كان أفطح القدمين؛ أي: عريضهما، وقيل: كان أفطح الرأس، والأول أظهر وأشهر.

(٣) «كمال الدين وتمام النعمة» ص١٠٥.

يأمره به في القضايا المعينة، وأما إذا استخلفه بعد موته فإنه يتصرف بولايته، كما أمر الله ورسوله؛ فإنَّ هذا التصرف مضاف إليه لا إلى الميت بخلاف ما فعله في الحياة بأمر مستخلفه فإنه يضاف إلى من استخلفه لا إليه فأين هذا من هذا!؟

ولم يقل أحد من العقلاء: إنَّ من استخلف شخصاً على بعض الأمور، وانقضى ذلك الاستخلاف: إنه يكون خليفة بعد موته على شيء(١).

رابعاً: إنَّ النبي ﷺ مع وجوده وغيبته لم يُفرِد عليّاً رضي الله عنه بالاستخلاف على المدينة أو غيرها، حتى يُقال بأنه وزيره وخليفته دون سائر الصحابة؛ بل الثابت من سيرته صلوات ربي وسلامه عليه استخلافه لجمع من الصحابة رضوان الله عليهم على المدينة في غزواته(٢).

وليس استخلافه على المدينة في تبوك بأعظم من استخلاف غيره، فقد استخلف النبي ﷺ على مكة بعد الفتح ـ وهي أم القرى وقبلة المسلمين وحديثة عهد بجاهلية ـ عتَّاب بن أسيد بن أبي العيص رضي الله عنه(٣)، وهو أموي، وذلك حين خرج النبي ﷺ بجيشه من مكة إلى هوازن غازياً، وقُبِضَ رَسُول الله ﷺ وعتَّاب بن أسيد عامله على مكة.

وقد استخلف النبي ﷺ على المدينة بعد تبوك، في حجة الوداع: ابن أم مكتوم، واستخلافه له عزلٌ لغيره، وإلا لمَّا صحَّ استخلافه عليها.

فإن كان الأصل بقاء الاستخلاف حتى يثبت العزل ـ رغم انتهاء غاية ومدة الاستخلاف ـ، فبقاء من استخلفه في حجة الوداع أولى من بقاء استخلاف من استخلفه قبل ذلك.

وبالجملة؛ فإنَّ الاستخلاف على المدينة ليس من جُملة الخصائص، ولا دالّاً على أفضلية أحد، فضلاً عن إمامته، ومن جعل الفضائل العامة المشتركة

---

(١) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٣٣٩ ـ ٣٤١، وانظر أيضاً: «تفسير القرطبي» ٧/ ٢٧٧.

(٢) وقد تقدَّم ذِكر ولاته من الصحابة رضي الله عنهم في الفصل الأول من هذا الكتاب فراجعه.

(٣) «المغازي» للواقدي ٣/ ٨٨٩، و«سيرة ابن هشام» ٢/ ٤٤٠.

بين علي رضي الله عنه وغيره خاصةً بعلي، وإن كان غيره أكمل منه فيها فهو في الغاية من الجهل[(١)].

خامساً: إنَّه لم يُعرف لعلي رضي الله عنه ولا لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولا لغيرهم من الصحابة ما لزيد بن حارثة رضي الله عنه من الإمرة على الجيوش، واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياه بها، حتى إنَّه بعد استشهاده أَمَّر ابنه أسامة بعد تبوك، وفيه كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وفي هذا تقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ـ وهي ترى من عناية زوجها صلى الله عليه وآله وسلم بزيد رضي الله عنه ما لم تره حتى في أبيها ـ: «ما بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم زيدَ بن حارثة في جيشٍ قَطُّ إِلَّا أَمَّرَهُ عليهم، ولو بَقِيَ بَعْدَهُ استخلفه»[(٢)].

وقال أبو إسحاق السَّبيعي: «ما بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وسلم زيدَ بن حارثة في سَرِيَّةٍ إِلَّا هُوَ أَمِيرُهَا»[(٣)].

وقال الواقديّ: أول سرايا زيد إلى القردة[(٤)] ثمَّ إلى الجموم[(٥)] ثمَّ إلى العيص[(٦)] ثمَّ إلى الطّرف[(٧)]، ثمَّ إلى حسمى[(٨)] ثمَّ إلى أم قرفة[(٩)]، ثمَّ تأميره

---

(١) انظر: «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥٨٩٨)، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن إن صحَّ سماعُ البهي: وهو عبد الله من عائشة، فقد ثبَّته البخاري في «تاريخه الكبير» ٥/ ٢٥٦، ودفعه الإمام أحمد، وقال: ما أرى هذا شيئاً، إنما يروي عن عروة، وبقية رجاله ثقات.

(٣) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٥٢٨)، وإسناده صحيح إلى أبي إسحاق.

(٤) قَرَدَة: ماء أسفل مياه الثلبوت بنجد في الرّمّة لبني نعامة، وذو القردة: بنجد. «معجم البلدان» ٤/ ٣٢٢.

(٥) الجموم: هو أرض لبني سليم وبها كانت إحدى غزوات النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أرسل إليها زيد بن حارثة غازياً. «معجم البلدان» ٢/ ١٩٠.

(٦) العيص: موضع في بلاد بني سليم به ماء يقال له: ذنبان العيص وهو فوق السّوراقيّة والعيص: حصن بين ينبع والمروة وقيل: هو عرض من أعراض المدينة على ساحل البحر. «مراصد الاطلاع» ٢/ ٩٧٥.

(٧) طرَفٌ: قال الواقدي: الطرف ماء قريب من المرقى دون النّخيل وهو على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة، وقال محمد بن إسحاق: الطرف من ناحية العراق له ذكر في المغازي. «معجم البلدان» ٤/ ٣١.

(٨) حسمى: أرض ببادية الشام، بينها وبين وادي القرى ليلتان. وأهل تبوك يرون جبل حسمى فى غربهم، وفى شرقهم شرورى. وقيل: حسمى لجذام جبال وأرض بين أيلة وجانب تيه بني إسرائيل وبين أرض عذرة. «مراصد الاطلاع» ١/ ٤٠٣.

(٩) وهي بناحية وادي القرى، على بعد سبع ليال من المدينة.

على غزوة مؤتة، واستشهد فيها وهو ابن خمس وخمسين سنة، ولم يقع في القرآن تسمية أحدٍ باسمه إلا هو باتفاق[1].

وبهذا يظهر أنَّ دعوى اختصاص علي رضي الله عنه بالإمرة أو الاستخلاف على المدينة أو دلالة هذه الإمرة أو هذا الاستخلاف على كونه الخليفة من بعده، ضرب من الافتراض المبني على الوهم.

سادساً: إنَّ التشبيه بهارون عليه السلام ليس تامّاً.

إنَّ للعرب أساليبهم في التعبير، وبراعتهم في اختيار الألفاظ المُعبِّرة عن أغراضهم ومقاصدهم باختصارٍ مُفهِم أو إطنابٍ مُفخم.

واللّحن عندهم قبيح[2]، وأقبح منه الجهل بلسانهم، فإنَّ من جهل لسانهم وطرائقهم في التعبير، وبراعتهم في اختيار العبارات والتراكيب، وظنَّ أنَّ صدور بعضها عنهم استكثار وحشو، فاته التمييز بين الكلام الجزل والسخيف، والمليح والحسن، والقبيح والسَمِج، والخفيف والثقيل، وكُلُّه عربي، وبكلٍّ قد تكلّموا، وبكلّ قد تمادحوا وتعايبوا[3].

فمن جهل لسانهم لم يكد يلحظ هذا التفاوت في خِطابهم ولا تعدد طبقات حديثهم.

ومن هنا قال **عبد القاهر الجُرجاني (٤٧١هـ)** في التنبيه على هذا: «واعلم أنَّ ممّا أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده، أنّ هاهنا فروقاً خفيّة تجهلها العامة وكثير من الخاصّة، ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر؛ بل لا يدرون أنّها هي، ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل.

رُوي عن ابن الأنباريّ أنَّه قال: ركب الكنديّ المتفلسف إلى أبي

(١) «الإصابة» ٢/ ٤٩٧.

(٢) قال مسلمة بن عبد الملك: اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه. وقال عبد الملك: اللحن في الكلام أقبح من التفتيق في الثوب النفيس. «عيون الأخبار» لابن قتيبة ٢/ ١٧٣.

(٣) انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ ١/ ١٣٥.

العباس[1]، وقال له: إنّي لأجد في كلام العرب حشواً!

فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟

فقال: أجد العرب يقولون: «عبد الله قائم»، ثمَّ يقولون: «إنّ عبد الله قائم»، ثمَّ يقولون: «إنّ عبد الله لقائم»؛ فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد.

فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: «عبد الله قائم»، إخبار عن قيامه.

وقولهم: «إنّ عبد الله قائم»، جواب عن سؤال سائل.

وقولهم: «إنَّه عبد الله لقائم»، جواب عن إنكار مُنكِر قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني.

قال: فما أحار المتفلسف جواباً.

وإذا كان الكنديّ يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهمٍ أو معترض، فما ظنّك بالعامّة، ومن هم في عداد العامّة، ممن لا يخطر شبه هذا بباله؟

واعلم أنّ هاهنا دقائق لو أنّ الكنديّ استقرى وتصفّح وتتبع مواقع «إنّ»، ثمَّ ألطف النّظر وأكثر التدبّر، لعلم علم ضرورة أنْ ليس سواء دخولها وأن لا تدخل»[2].

ولهذا يُقال: إنَّ التصدِّي لمثل هذه المسائل لا يكون إلا لمن هو بعيد الغَوْر في كلام العرب وأساليبهم، كي يقف على مقصودهم، دون كِلْفة، وطول نظر، فكيف والمراد من كلامنا هذا هو الوقوف على معاني ومُراد من أُوتي جوامع الكلم ﷺ؟ فإنَّ الأمر في هذا أشد وأنكى.

والمقصود من كلامنا هذا: الإشارة إلى أنَّ بلاغة العرب وفصاحتهم اقتضت تنوع عباراتهم وتراكيبهم، وكونها صادرةٌ منهم عن فهمٍ ودراية وقصد، لا عن استكثارٍ وحشو.

---

(١) أي: أبو العباس المبرّد صاحب «الكامل في اللغة والأدب».

(٢) «دلائل الإعجاز» ص٢٠٦.

ويهمنا هنا أن نُشير إلى واحدٍ من أهم أساليب العرب وطرائقهم في التعبير، وهو (التشبيه)، لارتباطه بموضوعنا ارتباطاً وثيقاً.

وقد قال عنه **المبّرد (٢٨٥هـ)**: «والتشبيه جار كثيراً في كلام العرب، حتى لو قال قائل: هو أكثر كلامهم، لم يبعد»[(١)].

وقال في بيان حدِّه: «واعلم أنَّ للتشبيه حدَّاً؛ لأنَّ الأشياء تشابه من وجوه، وتباين من وجوه. فإنَّما يُنظر إلى التشبيه من أين وقع. فإذا شُبِّه الوجهُ بالشمس والقمر، فإنَّما يُراد به الضِّياء والرَّونق، ولا يُراد به العِظَمُ والإحراق. قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيۡضٌ مَّكۡنُونٌ ۝٤٩﴾ [الصافات: ٤٩]، والعربُ تُشبِّهُ النساء ببيض النَّعام، تريدُ نقاءه ورِقَّة لونه»[(٢)].

وقد قالوا في بيان أكمل أوجه التشبيه كلاماً كثيراً، نكتفي منه بموضع الشاهد المتعلِّق بالحديث.

فمن ذلك:

١ ـ قول **أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)** في (الفروق): «وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل»[(٣)].

وقوله عن الفرق بين التشبيه بالكاف أو بالمثل: «والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض تقول: (ليس كزيد رجل)؛ أي: في بعض صفاته؛ لأنَّ كل أحد مثله في الذات، وفلان كالأسد؛ أي: في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته، وتقول: (السواد عرض كالبياض)، ولا تقول (مثل البياض)»[(٤)].

٢ ـ قول **ضياء الدين ابن الأثير (٦٣٧هـ)**: «إنّ التشبيه المضمر أبلغ من التشبيه المظهر وأوجز. أما كونه أبلغ فلجعل المشبه مشبهاً به من غير واسطة

---

(١) «الكامل في اللغة والأدب»: ٣/ ٧٠.

(٢) «الكامل في اللغة والأدب» ٢/ ٩٤٨، ط. الرسالة.

(٣) «الفروق اللغوية» ص٢٠٠.

(٤) «الفروق اللغوية» ص٣٠٢.

أداة، فيكون هو إياه، فإنك إذا قلت: «زيد أسد»، كنت قد جعلته أسداً من غير إظهار أداة التشبيه. وأمّا كونه أوجز، فلحذف أداة التشبيه منه»[1].

٣ ـ قول **الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة (٧٤٥هـ)** ـ وهو من أئمة الزيدية ـ: «الاستعارة لا تفتقر إلى أداة التشبيه، وإنّ التشبيه لا بد فيه من ذكر الأداة، وهي الكاف وكأنَّ، ومثل، ونحو، وما شاكلها، فكلما ازداد التشبيه خفاء ازدادت الاستعارة حسناً ورشاقة، وكلما ظهر معنى التشبيه تعفت آثار الاستعارة، وانمحت رسومها وأعلامها، واتضح أمر المشابهة كما تشهد له الأمثلة»[2].

وما ذكروه آنفاً إنَّما يُقال في أكمل صيغ التشبيه، والقول فيها عند أهل العربية ـ كما هو معلوم ـ أنَّ تشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دلَّ عليه السياق، ولا يقتضي المساواة في كل شيء[3].

فكيف إذا استخدم المُخاطِبُ صيغاً هي أضعف في التشبيه من تلك، نحو قوله: (هذا الشيء بمنزلة ذاك) عِوضاً عن قوله: (هذا الشيء كذاك)، فإنَّ التشبيه هنا لا يقتضي المساواة ولا حتى يُقاربها.

ومن هنا يُعلم أنَّ التشبيه الواقع في حديث المنزلة بين علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهارون عَلَيْهِ السَّلَامُ هو أضعف صيغ التشبيه المعروفة.

واستعمال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ـ الذي أُوتي جوامع الكلم، وبلغ في الفصاحة منتهاها ـ لهذا النوع من التشبيه دون الأكمل؛ دالٌّ على أنَّه لم يُرِد المساواة بينهما فيما سوى ما تم استثناؤه من الخطاب وهو النبوة، ولو أراد ذلك لعبّر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عنه بتعبير أبلغ، فقال لعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (أنت مني كهارون من موسى) أو (أنت مني مثل هارون لموسى).

سابعاً: إنَّ تشبيه علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بهارون عَلَيْهِ السَّلَامُ هو من جنس تشبيه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

---

(١) «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» ٢/ ٩٧.

(٢) «الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز» ١/ ١٠٩.

(٣) انظر: «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٣٣١.

أبا بكر رضي الله عنه بإبراهيم وعيسى عليهما السلام، وعمر رضي الله عنه بنوح وموسى عليهما السلام؛ بل إنَّ تشبيهه إياهما بهؤلاء الأنبياء الكرام أعظم، وأدلُّ على الكمالات كلها؛ لأنَّهم من أولي العزم من الرسل.

ففي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّه قال: لمَّا كان يومُ بدر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **«ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟»**.

فقال أبو بكر: يا رسول الله، قومُك وأهلُك، اسْتبقِهم واسْتَانِ بهم، لعل الله يتوبَ عليهم.

وقال عمر: يا رسول الله، أخرجوك وكذبوك، فاضربْ أعناقَهم.

وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله، انظر وادياً كثير الحطب فأدْخلْهم فيه، ثمَّ أَضْرم عليهم ناراً.

فقال العباس: قَطَعْتَ رحمَك، قال: فدَخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يردَّ عليهم شيئاً، قال: فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال ناس: يأخذ بقولِ عبد الله بن رواحة، قال: فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال:

«إنَّ الله لَيُلين قلوب رجالٍ فيه حتى تكونَ ألينَ من اللبَن، وإنَّ الله ليشُدُّ قلوب رجالٍ فيه حتى تكون أشدَّ من الحجارة، وإنَّ مَثلك يا أبا بكر كمثَلِ إبـراهـيـم عليه السلام، قـال: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومثلُك يا أبا بكر كمثَل عيسى، قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨].

وإنَّ مثلك يَا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾﴾ [نوح: ٢٦]، وإنَّ مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ربّ ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾ [يونس: ٨٨]، **أنتم عَالة، فَلا ينفلِتَنَّ منهم أحدٌ إلا بفدَاء أو ضرِبة عنقٍ»**.

قال عبد الله: فقلت: يا رسول الله، إلا سُهَيل بن بيضاء، فإنِّي قد سمعته يَذْكر الإسلام، قال: فسكتَ، قال: فما رأيتُي في يوم أخْوف أن تَقعَ

عليّ حجارةٌ من السماء في ذلك اليوم، حتى قال: «**إلا سُهَيْل بن بيضاء**»، فأنزل الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنفال: ٦٧، ٦٨][1].

وله شاهدٌ آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر: «**ألا أخبركما بمثلكما في الملائكة ومثلكما في الأنبياء، أمَّا مثلك أنت يا أبا بكر في الملائكة كمثل ميكائيل ينزل بالرحمة، ومثلك في الأنبياء كمثل إبراهيم إذ كذبه قومه وصنعوا ما صنعوا، فقال:** ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى ۖ وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾، **ومثلك يا عمر في الملائكة كمثل جبريل ينزل بالبأس والشدة والنقمة على أعداء الله، ومثلك في الأنبياء مثل نوح إذ قال:** ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾﴾»[2].

---

(١) أصل قصة الاستشارة في أسارى بدر في «صحيح مسلم» (١٧٦٣) دون ذكر كلام عبد الله بن رواحة والعباس رضي الله عنهما، والحديث المذكور في «مسند أحمد» (٣٦٣٢)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٣٦٦٩٠)، و«الأموال» لابن زنجويه (٤٧٠)، و«مسند أبي يعلى» (٥١٨٧)، و«تفسير الطبري» ١١/ ٢٧٣، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٠٢٥٨)، و«المستدرك» للحاكم (٤٣٠٤)، و«حلية الأولياء» لأبي نُعيم ٤/ ٢٠٧، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٢٨٤٤)، **كلهم من طريق أبي عُبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود عن أبيه. ورجاله رجال الشيخين، ولكن قد قيل بأنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه**. وحديثه بحكم المتصل كما بيَّن ذلك حذاق أهل العلم، وذلك لأسبابٍ أهمها:

١ ـ كونه أخذها عن أهل بيته الثقات وتكررها عندهم.

٢ ـ كونه أخذها من أصحاب ابن مسعود وهم ثقات.

٣ ـ كونهم قد سبروا مروياته ولم يجدوا فيها حديثاً منكراً كما ذكر يعقوب بن شيبة.

ولذا قال **الحافظ ابن رجب** في «فتح الباري» ٧/ ٣٤٢: (وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه. قاله ابن المديني وغيره).

وقال **الإمام ابن تيمية** في «مجموع الفتاوى» ٦/ ٤٠٤: (ويقال: إنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه متلق لآثاره من أكابر أصحاب أبيه، وهذه حال متكررة من عبد الله رضي الله عنه، فتكون مشهورة عند أصحابه فيكثر المتحدث بها، ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يخاف أن يكون هو الواسطة، فلها صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه).

قلت: **وله شاهدٌ من حديث ابن عباس كما سيأتي.**

(٢) «السُّنَّة» لابن أبي عاصم (١٤٢٤)، و«أمثال الحديث» لأبي الشيخ الأصبهاني (٣١٠)، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم ٤/ ٣٠٤، و«فضائل الخلفاء الراشدين» لأبي نعيم (٩٨)، و«أمالي ابن بشران» (١٣٧٣). =

وقد رواه شيخ الطائفة الطوسي ـ من الإمامية ـ في (أماليه) بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه[1] **.**

وفي الحديث السابق تشبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بأولي العزم من الرسل، وقد عُلِمَ أنَّ نوحاً، وإبراهيم، وموسى، وعيسى عليهم السلام أعظم من هارون عليه السلام، وقد جعل أبا بكر وعمر مثلهم، ولم يرد أنَّهما مثلهم في كل شيء ولكن فيما دلَّ عليه السياق من الشدة في الله، واللين في الله، وكذلك هنا في حديث (المنزلة)، فإنَّ عليّاً رضي الله عنه إنَّما هو بمنزلة هارون عليه السلام فيما دلَّ عليه السياق، وهو استخلافه في مغيبه كما استخلف موسى هارون.

كما أنَّه يُلاحظ في صيغة التشبيه (مثل) التي تُعتبر أساس التمثيل والتشبيه في اللغة العربية، والتي قالها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تشبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالأنبياء عليهم السلام أقوى من صيغة تشبيه (بمنزلة) التي قالها صلى الله عليه وآله وسلم في تشبيه علي رضي الله عنه بهارون عليه السلام.

والطريف أنَّ **الحر العاملي (١١٠٤هـ)** لمَّا روى في (الفوائد الطوسية) بسنده عن الإمام علي الرضا عن أبيه عن آبائه عن الإمام الحسين بن علي أنَّ نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنَّ أبا بكر مني لبمنزلة السمع، وإنَّ عمر مني لبمنزلة البصر، وإنَّ عثمان مني لبمنزلة الفؤاد..»[2]، اعترض على استدلال بعض أهل السُّنَّة بهذا الحديث الوارد من طرق الإمامية بنحو اعتراضنا السابق، فقال: «إنَّه قد تقرر أنَّ وجه الشبه ليس من ألفاظ العموم؛ بل يكفى فيه صفة واحدة كما يقال: زيد كالأسد ـ أي: في الشجاعة ـ، ولا يلزم المشاركة في

= وفيه: (رباح بن أبي معروف المكي)، حسَّن حديثه الإمام أحمد وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان ومحمد بن عبد الله الموصلي، وقال ابن عدي: ما أرى برواياته بأساً، ولم أجد له حديثاً منكراً.

وضعَّفه ابن معين ويحيى بن سعيد والنسائي، وقال ابن حبان: كان ممن يخطىء ويهم.

وحديثه بهذا يُعتبر به في المتابعات والشواهد، ويتوخى فيما انفرد به.

وفيه أيضاً: (سعيد بن عجلان)، قال عنه ابن حبان: يخطىء ويخالف، وقال الأزدي: فيه نظر. **ويظهر بهذا أنَّ علة الضعف هي الخطأ والوهم، ولهذا فهو يصلح متابعة لحديث ابن مسعود السابق.**

(١) «أمالي الطوسي» ص٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) «معاني الأخبار» ص٣٨٧، و«بحار الأنوار» ٣٠/ ١٨٠.

غيرها، وتقرر أيضاً أنَّ المُشبَّه به يكون أقوى في وجه الشبه، ولا ريب أنَّ التشبيه يقتضي المغايرة، وأنَّ تشبيه الشيء بنفسه غير جائز ولا متصور من مثله عليه السلام، والإشكال الذي وقع في خاطر السائل من خطوات الشيطان مبني على الاتحاد، وهو بعيد من الحديث؛ بل لا وجه له أصلاً»(١).

لكن مثل هذا التشبيه لو كان صادراً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حق علي رضي الله عنه لرأيته يُعدِّد عليك منازل السمع والبصر والفؤاد من الإنسان، ويؤكد بضرسٍ قاطع على أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمّا لم يستثنِ من هذه المعاني شيئاً؛ فإنَّ كلامه أفاد الاستغراق؛ أي: كل ما لهذه الأعضاء من منازل!

ثامناً: إنَّ اسم الجنس المضاف إلى العلم ليس من ألفاظ العموم عند جميع الأصوليين؛ بل هم صرَّحوا بأنَّه للعهد في غلام زيد وأمثاله؛ لأنَّ تعريف الإضافة المعنوية باعتبار العهد أصل، وفيما نحن فيه قرينة موجودة وهي قوله: «أتخلفني في النساء والصبيان»؛ يعني أنَّ هارون كما كان خليفة لموسى حين توجه هو إلى الطور كذلك صار علي رضي الله عنه خليفة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ توجه إلى غزوة تبوك، والاستخلاف المقيد بهذه الغيبة لا يكون باقياً بعد انقضائها كما لم يبق في حق هارون أيضاً.

ولا يمكن أن يقال انقطاع هذا الاستخلاف عزل موجب للإهانة في حق الخليفة؛ لأنَّ انقطاع العمل ليس بعزل، والقول بأنه عزل خلاف العرف واللغة، ولا تكون صحة الاستثناء دليلاً للعموم إلا إذا كان متصلاً، وههنا منقطع بالضرورة؛ لأنَّ قوله: «**إنه لا نبي بعدي**» جملة خبرية، وقد صارت تلك الجملة بتأويلها بالمفرد بدخول إن في حكم (إلا عدم النبوة)، وظاهر أنَّ عدم النبوة ليس من منازل هارون حتى يصح استثناؤه؛ لأنَّ المتصل يكون من جنس المستثنى منه وداخلاً فيه والنقيض لا يكون من جنس النقيض وداخلاً فيه، فثبت أنَّ هذا المستثنى منقطع جدّاً، ولأنَّ من جملة منازل هارون كونه أسن من موسى وأفصح منه لساناً وكونه شريكاً معه في النبوة وكونه شقيقاً له

---

(١) «الفوائد الطوسية» ص٢٢٣.

في النسب، وهذه المنازل غير ثابتة في حق علي ﵁ بالنسبة إلى النبي ﷺ إجماعاً بالضرورة، فإن جعلنا الاستثناء متصلاً، وحملنا المنزلة على العموم، لزم الكذب في كلام المعصوم(١).

لطيفة رازية

قال **فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)** في تفسير قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴿٩٠﴾﴾ [طه: ٩٠]: «اعلم أنَّ الأمر بالمعروف والشفقة على المسلمين واجب. ثمَّ إنَّ هارون ﵇ رأى القوم متهافتين على النار ولم يبال بكثرتهم ولا بقوتهم بل صرَّح بالحق فقال: ﴿يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ﴾ الآية.

وهاهنا دقيقة وهي أنَّ الرافضة تمسَّكوا بقوله ﷺ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»، ثمَّ إنَّ هارون ما منعته التقية في مثل هذا الجمع؛ بل صعد المنبر وصرَّح بالحق، ودعا الناس إلى متابعة نفسه والمنع من متابعة غيره، فلو كانت أمة محمد ﷺ على الخطأ لكان يجب على علي ﵇ أن يفعل ما فعله هارون ﵇، وأن يصعد على المنبر من غير تقية وخوف، وأن يقول: ﴿فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى ﴿٩٠﴾﴾، فلمَّا لم يفعل ذلك علمنا أنَّ الأمة كانوا على الصواب»(٢).

(١) «مختصر التحفة الاثني عشرية» للألوسي ص١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) «تفسير الرازي» ٢٢/ ٩١.

الفصل الرابع

نظرية وُلِدت ميتة!

(١٣)
نظرية وُلِدت ميتة!

استثنى النبي ﷺ (النبوة) من تشبيهه منزلة علي رضي الله عنه منه ﷺ بمنزلة هارون من موسى عليه السلام، وقد كان الاستثناء جليّاً واضحاً، لا يختلف في فهمه اثنان، ولذلك أجمع علماء المسلمين ـ على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم ـ على وقوعه؛ بل وكفَّروا القائلين بخلافه، فلم يعتبروا الطائفة الأحمدية القائلة بنبوة أحمد ميرزا غلام القادياني من جملة المسلمين لإنكارهم خاتمية نبوة محمد ﷺ الواردة في الكتاب العزيز والسُّنَّة النبوية الصحيحة.

ومن هذا المنطلق كان من اللازم على الإمامية اجتناب الاستدلال بحديث المنزلة في إثبات إمامة أبي السبطين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإنَّ اعتقاد مضامين هذا الحديث كافٍ في نسف معتقد الإمامية من أساسه!

فالإمامية يعتقدون أنَّ الإمامة منصبٌ إلٰهي كالنبوة؛ بل هم مُصرِّحون بأنّ الإمامة أعظم من النبوة!

وإذا كانت الإمامة كالنبوة؛ بل أعظم منها، فإنَّ اعتقاد دلالة هذا الحديث الشريف عليها مع وقوع استثناء (النبوة) من التشبيه له احتمالان لا ثالث لهما:

الأول: أن لا يكون لعبارة: «إلا أنّه لا نبي بعدي» معنى، باعتبار أنّ

الإمامة امتداد للنبوة، ومنصبٌ إلٰهي مثلها تماماً، ومثل هذا القول نوعٌ من العبث يُنزَّه النبي ﷺ عن مِثله.

فإنه لا يُعقل أن ينفي النبي ﷺ عن علي رضي الله عنه استحقاق النبوة، ثمَّ يُثبت في حقه ما هو أعظم منها، وهي الإمامة بمفهومها الإمامي الاثني عشري المعروف.

الثاني: إنَّ اعتقاد كون إمامة علي رضي الله عنه؛ كالنبوة بل التصريح بكونها أعظم منها، ومن ثَمَّ تفضيل الإمام علي وسائر الأئمة الاثني عشر على أنبياء الله تعالى سوى محمد ﷺ هو ضلال مبين، يُخشى على صاحبه من الكفر؛ لاستلزامه تكذيب القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة القاضيين بانقطاع النبوة بعد النبي ﷺ.

فإنَّ نفي منزلة النبوة عن علي رضي الله عنه وغيره يستلزم نفي توابع النبوة ولوازمها عنهم أيضاً لا اسمها فحسب**!**

وقد كان من الواجب على الإمامية حيال إيمانهم بختم نبوة محمد ﷺ وإدراكهم لأبعاد هذا الإيمان أن يلتزموا القاعدة التي حكاها **الحر العاملي (١١٠٤هـ)** في (فوائده الطوسية) قائلاً: (فاستثناء منزلة النبوة يوجب استثناء توابعها ولوازمها)[(١)].

فإنَّ مثل هذه القواعد تُطرح من قِبل علماء الإمامية حين تكون الغاية هي ذَرُّ الرماد في أعين الخصوم، أو في تبرير تناقضٍ أوقعوا أنفسهم فيه، أو في الرد على بعض الدعوات المخْرِجة للطائفة، نحو فرقة الأحمدية التي تدين الله تعالى باستمرار النبوة بعد رسول الله ﷺ في (ميرزا غلام القادياني) كما يرى الإمامية استمرارها في الأئمة الاثني عشر بعنوان آخر غير (النبوة) هو (الولاية) أو (الوصية).

ولعل الصورة أن تتجلى بوضوح، من خلال سوق بعض تصريحات كبار علماء الإمامية في هذا الشأن، فنقول مستعينين بالله تعالى:

---

(١) «الفوائد الطوسية» ص١٥.

أولاً: تصريح جمع من علماء الإمامية بكون الاختلاف بين النبوة والإمامة اختلاف شكلي، لا حقيقة له[(١)]:

وقد جمعت في هذا نقولاً كثيرة، كلها تفيد هذا المعنى صراحة أو ضمناً بما يقارب التصريح.

قال **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)**: (إنَّما مَنَعَ الشرع من تسمية أئمتنا بالنبوة دون أن يكون العقل مانعاً من ذلك)[(٢)].

وقال **قطب الدين الراوندي (٥٧٣هـ)**: (الإمامة توأم النبوة، وفرع واجب مفروض لأصل النبوة وشرط وإتمام لها)[(٣)].

وقال **القاضي نور الدين التستري**[(٤)] **(١٠١٩هـ)**: (فلا يمتنع أن تكون تلك الصفة حاصلة لأئمتنا عليهم السلام، غاية الأمر أنَّ خصوصية خاتمية نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم مَنَعَ عن بعثهم على الوجه المخصوص، وعن إطلاق الاسم عليهم شرعاً)[(٥)].

وقال أيضاً: (إنَّ انحجابهم عن اسم النبوة ما كان لقصورهم عن مراتب أولئك الأنبياء، لا في مقام الوحدة ولا في مقام الكثرة؛ بل لتأخّرهم عن الخاتم بالوجود الصوري، الموجب لحجبهم عن الاسم دون مقتضاه، بخلاف من عداهم من الأنبياء لتقدُّم وجودهم الصوري على الخاتم، فلم يكن ثَمَّ مانع من إطلاق الاسم عليهم؛ لوصولهم إلى المقامات الموجبة لهم إطلاقه، ولا يلزم من ذلك أفضليّتُهُم على المحجوبين عن الاسم المانع من إطلاقه؛

---

(١) ذكر بعض علماء الإمامية أنّ الفارق الجوهري بين النبي والإمام، أنّ الأول يوحى إليه، والثاني لا يوحى إليه. قال **المرجع الديني المعاصر السيد كاظم الحائري** في «أصول الدين» ص٢٤٤: (فكلام الإمام ككلام النبي من دون فرق، ولهذا ارتأت الشيعة أنّ الإمامة أصل من أصول العقائد، وإن كان يختلف الإمام عن النبي في أنّ الوحي ينزل على الرسول، ولا ينزل على الإمام). وسيأتي بيان أنّ ذلك شكلي أيضاً؛ فالإمام عند الإمامية علمه لدني (من الله تعالى) لا عن اكتساب، وهو يزداد كل جمعة، ويُلهم، ويعلم الغيب، إلى آخره من متعلقات الوحي.

(٢) «أوائل المقالات» ص٤٥.

(٣) «منهاج البراعة» ٢/ ٤٤٤.

(٤) ويلقبِّه الإمامية بالشهيد الثالث.

(٥) «مصائب النواصب» ٢/ ٦٩.

لمساواتهم لهم في المقامات التي ثبت بها الاسم لغير المحجوبين عنه، وزيادتهم عليهم بالتشرّف بالقطب المحمّدي، فثبتت لهم الأفضلية عليهم)[(١)].

وقال **ملا صدرا الشيرازي (١٠٥٠هـ)**: (فيجب أن لا تنقطع الإمامة التي هي والنبوة حقيقة واحدة بالذات، متغايرة بالاعتبار عن ذريته؛ بل لا بد أن لا ينقطع معنى النبوة وما يجري مجراه عن وجه الأرض أبداً)[(٢)].

وقال **محمد باقر المجلسي (١١١١هـ)**: (اعلم أنّ ما ذكره رحمه الله[(٣)] من فضل نبيّنا وأئمتنا صلوات الله عليهم على جميع المخلوقات وكون أئمتنا أفضل من سائر الأنبياء، هو الذي لا يرتاب فيه من تتبع أخبارهم عليهم السلام على وجه الإذعان واليقين، والأخبار في ذلك أكثر من أن تُحصى، وإنما أوردنا في هذا الباب قليلاً منها، وهي متفرقة في الأبواب لا سيما باب صفات الأنبياء وأصنافهم عليهم السلام، وباب أنهم عليهم السلام كلمة الله، وباب بدو أنوارهم وباب أنهم أعلم من الأنبياء، وأبواب فضائل أمير المؤمنين وفاطمة صلوات الله عليهما، **وعليه عمدة الإمامية، ولا يأبى ذلك إلا جاهل بالأخبار**)[(٤)].

وقال أيضاً: (وبالجملة؛ لا بد لنا من الإذعان بعدم كونهم عليهم السلام أنبياء وبأنهم أشرف وأفضل من غير نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم من الأنبياء والأوصياء، ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلالة خاتم الأنبياء، ولا يصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة، وما دلت عليه الأخبار فقد عرفته، والله تعالى يعلم حقائق أحوالهم صلوات الله عليهم أجمعين)[(٥)].

وقال **الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣هـ)** في التعريف باعتقاد الإمامية:

---

(١) «مصائب النواصب» ٢/ ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) «كتاب الحجة» ص٥١.

(٣) يعني: (ابن بابويه القمي) المعروف بـ(الشيخ الصدوق).

(٤) «بحار الأنوار»: ٢٦/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٥) «بحار الأنوار»: ٢٦/ ٨٢.

(نعتقد أنها ـ أي: الإمامة ـ كالنبوة لطفٌ من الله تعالى، فلا بد أن يكون في كل عصر إمام هاد يخلف النبي في وظائفه من هداية البشر وإرشادهم إلى ما فيه من الصلاح والسعادة في النشأتين، وله ما للنبي من الولاية العامة على الناس لتدبير شؤونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ورفع الظلم عنهم والعدوان من بينهم، وعلى هذا؛ فالإمامة استمرارٌ للنبوّة، والدليل الذي يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام بعد الرسول)(١).

وقال **السيد محسن الخزازي**: (ومما ذكر يظهر أنّ موجبات تجديد النبوة لا تكون موجودة بعد ظهور الإسلام وجامعيته، نعم يبقى الحاجة إلى البيان والتفسير والتطبيق، ولكنها محولة إلى الأئمة عليهم السلام، فمع وجودهم لا حاجة إلى النبي الجديد أصلاً، ولعله لذا ختم النبوة. ومنها: أنّ لازم ختم النبوة هو قطع ارتباط الأمة مع المبدأ الأعلى، وفيه أنّ الارتباط بالمبدأ الأعلى لا ينحصر في النبوة إذ الارتباط بواسطة الأئمة عليهم السلام ميسور وممكن؛ بل واجب، إذ الإمامة غير منقطعة إلى يوم القيامة، والإمام محدث والملائكة تتنزل إليهم ويخبرهم بما يكون في السُّنَّة من التقدير والقضاء والحوادث، وبأعمال العباد وغير ذلك، لتواتر الروايات الدالة على ذلك، ومن جملتها ما روي عن الباقر: «إنَّ أوصياء محمد ـ عليه وعليهم السلام ـ محدَّثون»)(٢).

ومنه قول **العلامة الكبير**(٣) **محمد حسين الكمباني الأصفهاني** في الإمام الباقر:

(علومه الغر مصابيح الهدى ... بنور علمه اهتدى من اهتدى
هو الصراط المستقيم الأزلي ... به اهتدى كل نبي وولي!)

---

(١) «عقائد الإمامية» ص٦٥.

(٢) «بداية المعارف الإلٰهية في شرح عقائد الإمامية» ١/ ٢٨١.

(٣) وصفه بهذا المرعشي في «شرح إحقاق الحق».

إلى أن يقول:

(وكان كالنبي في شمائله! وفي صفاته! وفي دلائله!)[1].

وقد خلُص **آية الله الشيخ محمد آصف محسني** في حديثه عن النبوة والإمامة إلى أنَّ الإمامة تمتاز وتفترق عن النبوة بأمور ثلاثة، هي:

١ ـ وصول الوحي إلى النبي بلا توسّط إنسان، ووصول الإلهام إلى الإمام بعد عرضه على النبي؛ بل وعلى إمام قبل الإمام الملهم.

٢ ـ أصالة منصب النبي، ونيابة منصب الإمام، وخلافته عن الرسول ﷺ.

٣ ـ رؤية النبي الملك أو الحكم الشرعي في الرؤيا، ومعاينة الرسول الملك يقظة. والإمام ليس كذلك، وإنما يستمع صوت الملك في اليقظة فقط[2]!

ثمَّ إنه ناقش هذه النقاط الثلاث، فخلُص إلى أنّ الإمام له جهة نيابية محضة عن النبي باعتباره خليفة له، إلا أنه لم يقم برهان عقلي ولا نقلي يدفعان عنه تحقق أصالة (المنصب الإلٰهي) في حقه؛ فالإمامة منصب إلٰهي مثلها مثل النبوة، ومبدؤها قبل موت النبي الأكرم ﷺ أو الإمام السابق عليه، وهذا ما يزيل الفارق الثاني من الاعتبار[3].

ثانياً: تصريحهم بأنّ الإمامة أعظم من النبوة وأجل:

وقد صنَّف الإمامية في تقرير هذه النظرية كُتباً عدة، منها:

ـ كتابي (تفضيل الأئمة على الأنبياء) و(تفضيل علي عليه السلام على أولي العزم من الرسل) للسيد هاشم البحراني.

---

(١) «الأنوار القدسية» للأصفهاني ص٧٤، و«شرح إحقاق الحق» للمرعشي ٣٣/ ٧٩٥ ـ ٧٩٦.

(٢) «صراط الحق» ٣/ ١٥٣.

(٣) «صراط الحق» ٣/ ١٥٥.

ـ (تفضيل الأئمة على غير جدهم من الأنبياء) لمحمد كاظم الهزار.

ـ (تفضيل أمير المؤمنين علي على من عدا خاتم النبيين) لمحمد باقر المجلسي[1].

فضلاً عن عشرات ـ إن لم نقل ـ مئات التصريحات والتقريرات لهذه النظرية في مصنَّفات كبار الإمامية.

فقد ذكرها **السيد نعمة الله الجزائري (١١١٢هـ)**: (الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة)[2].

واعتبرها **آية الله هادي الطهراني (١٣٢١هـ)** بأنها: (أجلُّ من النبوة)[3].

ووصفها **الشيخ محمد آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ)** بأنها: (منصب إلٰهي كالنبوة)[4].

وهي المقالة التي قررها **المرجع الديني روح الله الخميني (١٤٠٩هـ)** في (الحكومة الإسلامية) بقوله: (إنّ من ضروريات مذهبنا أنّ لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرّب ولا نبي مرسل)[5].

وقال **المرجع الديني المعاصر السيد كاظم الحائري**: (إنَّ الذي يبدو من الروايات أنَّ مقام الإمامة فوق المقامات الأخرى ـ ما عدا مقام الربوبية ـ التي يمكن أن يصل إليـها إنسان)[6].

ثالثاً: تصريحهم باتحاد الغاية من اختيار النبي والإمام:

فالإمام عند الإمامية ـ اصطفاه الله تبارك وتعالى لحفظ الشرع والقيام عليه، كما يصطفي الله تبارك وتعالى من عباده الأنبياء لهذه الغاية، بلا فرق بينهما في ذلك.

---

(١) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٤/٣٥٨ ـ ٣٦٠.

(٢) «زهر الربيع» ص١٢.

(٣) «ودائع النبوة» ص١١٤.

(٤) «أصل الشيعة وأصولها» ص٢١١.

(٥) «الحكومة الإسلامية» للخميني ص٥٢.

(٦) «الإمامة وقيادة المجتمع» ص٢٦.

ولهذا عُدَّت الإمامة عندهم أعظم أركان الإسلام، للأخبار الكثيرة المستفيضة ـ عند الإمامية ـ أنه بني الإسلام على خمسة وعُدَّ منها الولاية، وأنه لم يناد بشيء كما نودي بالولاية، وهي أعظمهن وأشرفهن[1].

وفي تقرير هذا يقول **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)**: (ومما يفسد معارضة خصومنا في نفي تشاكل الأئمة والأنبياء أنَّ الرسل الذين تقدَّموا قبل عصر نبيّنا ﷺ كان أوصياؤهم أنبياء، فكل وصي قام بوصية حجة تقدمه من وقت وفاة آدم عليه السلام إلى عصر نبيّنا ﷺ كان نبيّاً، وذلك مثل وصي آدم كان شيث ابنه، وهو هبة الله في علم آل محمد ﷺ وكان نبيّاً، ومثل وصي نوح عليه السلام كان سام ابنه وكان نبيّاً، ومثل إبراهيم عليه السلام كان وصيه إسماعيل ابنه وكان نبيّاً، ومثل موسى عليه السلام كان وصيه يوشع بن نون وكان نبيّاً، ومثل عيسى عليه السلام كان وصيه شمعون الصفا وكان نبيّاً، ومثل داود عليه السلام كان وصيه سليمان عليه السلام ابنه وكان نبيّاً. وأوصياء نبيّنا عليهم السلام لم يكونوا أنبياء؛ لأنَّ الله عز وجل جعل محمداً خاتماً لهذه الأمم كرامة له وتفضيلاً، فقد تشاكلت الأئمة والأنبياء بالوصية كما تشاكلوا فيما قدمنا ذكره من تشاكلهم؛ فالنبي وصي والإمام وصي، والوصي إمام والنبي إمام، والنبي حجة والإمام حجة، فليس في الإشكال أشبه من تشاكل الأئمة والأنبياء.

وكذلك أخبرنا رسول الله ﷺ بتشاكل أفعال الأوصياء فيمن تقدم وتأخر من قصة يوشع بن نون وصي موسى عليه السلام مع صفراء بنت شعيب زوجة موسى وقصة أمير المؤمنين عليه السلام وصي رسول الله ﷺ مع عائشة بنت أبي بكر، وإيجاب غسل الأنبياء أوصيائهم بعد وفاتهم)[2].

وقال **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)** تحت عنوان (القول في الإمامة، أهي تفضل من الله عز وجل أم استحقاق؟) ما نصه: (وأقول: إنَّ تكليف الإمامة في معنى التفضل به على الإمام كالنبوة على ما قدَّمت من المقال والتعظيم

(١) «الحدائق الناضرة» ١٨/ ٤٢٣.

(٢) «كمال الدين وتمام النعمة» ص٢٦.

المفترض له والتبجيل والطاعة مستحق بعزمه على القيام بما كلفه من الأعمال وعلى أعماله الواقعة منه أيضاً حالاً بعد حال، وهذا مذهب الجمهور من الإمامية على ما ذكرت في النبوة. .)[1].

وقال **المقداد السيوري (٨٢٦هـ)**: (واعلم: أنَّ كل ما دلَّ على وجوب النبوة فهو دالٌّ على وجوب الإمامة، إذ الإمامة خلافة عن النبوة قائمة مقامها، إلا في تلقي الوحي الإلٰهي بلا واسطة[2])[3].

وقال **المولى محمد صالح المازندراني (١٠٨١هـ)**: (ومن البيّن أنَّ أمر الإمامة من أعظم أركان الإسلام، فلا يجوز اختيار الخلق له بمجرد الرأي من غير سند)[4].

وقال **المولى محسن الكاشاني (١٠٩١هـ)**: (إنَّ ما ذُكِر في بيان الاضطرار إلى الرسل، فهو بعينه جارٍ في الاضطرار إلى أوصيائهم وخلفائهم ـ الأئمة من بعدهم إلى ظهور نبي آخر ـ لأنَّ الاحتياج إليهم غير مختصٍّ بوقت دون آخر، وفي حالة دون أخرى؛ ولا يكفي بقاء الكتب والشرائع من دون قيِّم لها، عالم بها؛ ألا ترى إلى الفِرق المختلفة كيف يستندون في مذاهبهم كلّها إلى كتاب الله ﷻ لجهلهم بمعانيه وزيغ قلوبهم وتشتّت أهوائهم. فظهر أنَّه لا بدَّ لكلِّ نبيّ مرسل بكتاب من عند الله ﷻ أن ينصب وصيّاً يودع فيه أسرار نبوَّته، وأسرار الكتاب المنزل عليه، ويكشف له مبهمه، ليكون ذلك الوصيُّ هو حجَّة ذلك النبي على قومه)[5].

ويقرر **الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣هـ)** أنّ الإمامة منصب إلٰهي كالنبوة، فكما أنّ الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة

---

(١) «أوائل المقالات» ص٦٤.

(٢) لاحظ أنَّ الاستثناء مقتصر على الوحي بلا واسطة فقط! وهذه أبقِها ـ مشكوراً ـ في جعبتك، حتى تصل إلى حديثنا عن الوحي.

(٣) «النافع يوم الحشر» ص٩٥.

(٤) «شرح أصول الكافي» ٥/٢٢٣.

(٥) «علم اليقين في أصول الدين» ص٥٠٠.

والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيّه بالنص عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي أن يقوم بها)[١].

وقال **الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ)**: (ويشهد لكون الإمامة من أصول الدين أنّ منزلة الإمام؛ كالنبيّ في حفظ الشرع، ووجوب اتّباعه، والحاجة إليه، ورئاسته العامّة، بلا فرق)[٢].

وقال **السيد محمد باقر الحكيم (١٤٢٤هـ)** تحت عنوان (دليل قياس الإمامة للنبوة في الضرورة): (إنَّ جميع الأدلة التي يمكن الاستدلال بها عقلاً على ضرورة النبوة يمكن الاستدلال بها عقلاً على ضرورة الإمامة؛ لأنَّ الإمام كالنبي من حيث المسؤوليات والمهمات، وما دام الإمام كذلك فالدل على ضرورة النبوة عقلاً هو الدليل على ضرورة الإمامة)[٣].

وقال **السيد محسن الخزازي**: (ولقد أفاد وأجاد المحقق اللاهيجي ـ قدَّس سره ـ بعد نقل كلام شارح المقاصد الذي قال: إنّ مباحث الإمامة أليق بعلم الفروع، حيث قال: إنّ جمهور الامامية اعتقدوا بأنَّ الإمامة من أصول الدين؛ لأنهم علموا أنَّ بقاء الدين والشريعة موقوف على وجود الإمام كما أنَّ حدوث الشريعة موقوف على وجود النبي، فحاجة الدين إلى الإمام بمنزلة حاجته إلى النبي ﷺ)[٤].

وقال **السيد علي الحسيني الصدر** في بيان حاجة البشر إلى الإمام وضرورة الإمامة: (البشر بنحو عام محتاج إلى إمام يقتدي به، ويستضيء بنور علمه، وولي يلجأ إليه ويستفيد منه؛ كاحتياجه إلى النبي والرسول، إذ الإمامة إتمام وامتداد للنبوة الباقية والرسالة الخالدة... وكل من يتصدَّى له النبي

(١) «أصل الشيعة وأصولها» ص٢١١ ـ ٢١٢.
(٢) «دلائل الصدق لنهج الحق» ٤/ ٢١٧.
(٣) «الإمامة وأهل البيت» (النظرية والاستدلال) ص١١٢.
(٤) «بداية المعارف الإلٰهية في شرح عقائد الإمامية» ٢/ ١٨.

الأكرم في حياته من الوظائف والقوانين والأحكام والشؤون الدينية والاجتماعية والعلمية والقضائية والأخلاقية والإدارية والإرشادية وغيرها يلزم أن يتصدَّى له من بعده من يكون نموذجاً له، ومظهراً من مظاهره، وزعيماً للدين مثله... حذراً من زوال الدين واضمحلال الرسالة التي جاءت للدوام، وأسَّست للبقاء، وإلا كان شأن هذا الدين شأن سائر المبادئ التي تزول بزوال أصحابها...) إلى أن يقول: (فلا بدَّ لهذا الغرض من تصدّي الوصي لشؤون النبي.

وشؤون النبي التي صرَّح بها القرآن الكريم هي:

١ ـ الولاية التامَّة المطلقة للنبي على جميع الناس، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ [الأحزاب: ٦].

٢ ـ القدوة التي تُطاع في جميع الأمور، كما في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

٣ ـ الحكم الحق بين الناس ورفع الخلاف عنهم، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ﴾ [ص: ٢٦].

٤ ـ التذكير بالله تعالى، كما في قوله عزَّ اسمه: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١﴾ [الغاشية: ٢١].

٥ ـ الهداية للخلق، كما في قوله عزَّ شأنه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢﴾ [الشورى: ٥٢].

٦ ـ الشاهدية على الناس، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣].

٧ ـ الدعوة إلى الله والبشارة بالثواب والإنذار بالعقاب، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ٤٦﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦].

٨ ـ الحرص على سعادة المؤمنين وصلاح شأنهم والرأفة والرحمة بهم، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ١٢٨﴾ [التوبة: ١٢٨].

. . . إلى غير ذلك من المقامات والمراتب الرفيعة النبوية التي يأتي ذكرها في الأحاديث الشريفة والتي لا بدَّ أن تتمثل في وصي الرسول لبقاء الرسالة.

وعلى الجملة؛ فالإمامة أمر فطري، واحتياج ضروري، وحاجة لازمة كفى بارتكازيتها دليلاً لها)[1].

وإزاء هذه المطابقة بين وظائف النبي ووظائف الإمام، لا يرى **المرجع الديني الراحل روح الله خميني (١٤٠٩هـ)** أي حرج في أن يجهر بمسألة قد يستحي من الجهر بها غيره، فيقول: (لو كان علي عليه السلام ظهر قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأظهر الشريعة كما أظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكان نبيّاً مرسلاً. وذلك لاتّحادهما في الروحانيّة والمقامات المعنويّة والظاهريّة)[2].

رابعاً: تصريحهم بأنّ الكفر بإمامة إمام من الأئمة الاثني عشر كالكفر بنبوة النبي، بلا فرق:

وفي هذا يقول **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)**: (واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم)[3].

ويقول في تقرير هذا الاعتقاد استدلالاً بحادثة امتناع إبليس عن السجود لآدم عليه السلام: (واستعبد الله عز وجل الملائكة بالسجود لآدم تعظيماً له لما غيَّبه عن أبصارهم وذلك أنه عز وجل إنما أمرهم بالسجود لآدم لما أودع صلبه من أرواح حجج الله تعالى ذكره، فكان ذلك السجود لله عز وجل عبودية ولآدم طاعة، ولما في صلبه تعظيماً، فأبى إبليس أن يسجد لآدم حسداً له إذ جعل صلبه مستودع

---

(١) «العقائد الحقة» ص٢٧٩ ـ ٢٨٢.

(٢) «مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية» ص٩٠، نقلاً عن الشاه آبادي.

(٣) «الاعتقادات» ص١٠٤.

أرواح حجج الله دون صلبه فكفر بحسده وتأبيه، وفسق عن أمر ربه، وطرد عن جواره، ولعن وسُمِّي رجيماً لأجل إنكاره للغيبة؛ لأنه احتج في امتناعه من السجود لآدم بأن قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢]؛ فجحد ما غيب عن بصره ولم يوقع التصديق به، واحتج بالظاهر الذي شاهده وهو جسد آدم عليه السلام، وأنكر أن يكون يعلم لما في صلبه وجوداً، ولم يؤمن بأنَّ آدم إنما جعل قبلة للملائكة وأمروا بالسجود له لتعظيم ما في صلبه، فمثل من آمن بالقائم عليه السلام في غيبته مثل الملائكة الذين أطاعوا الله عز وجل في السجود لآدم، ومثل من أنكر القائم عليه السلام في غيبته مثل إبليس في امتناعه من السجود لآدم، كذلك روي عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام)[1].

وقال **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)**: (واتفقت الإمامية على أنّ من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار)[2].

وقال **الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)**: (مما يدل أيضاً على تقديمهم عليهم السلام وتعظيمهم على البشر أن الله تعالى دلَّنا على أن المعرفة بهم؛ كالمعرفة به تعالى في أنها إيمان وإسلام، وأنَّ الجهل والشك فيهم كالجهل به والشك فيه في أنه كفر وخروج من الإيمان، وهذه منزلة ليس لأحد من البشر إلا لنبيِّنا صلى الله عليه وآله وسلم وبعده لأمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من ولده على جماعتهم السلام؛ لأنَّ المعرفة بنبوة الأنبياء المتقدمين من آدم عليه السلام إلى عيسى عليه السلام، أجمعين غير واجبة علينا ولا تعلق لها بشئ من تكاليفنا، ولولا أن القرآن ورد بنبوة من سمي فيه من الأنبياء المتقدمين فعرفناهم تصديقاً للقرآن وإلا فلا وجه لوجوب معرفتهم علينا ولا تعلق لها بشيء من أحوال تكليفنا، وبقي علينا أن ندل على أنَّ الأمر على ما ادَّعيناه.. والذي يدل على أن المعرفة بإمامة من ذكرناه عليهم السلام

(١) «كمال الدين» ص١٣.

(٢) «أوائل المقالات» ص٤٤.

من جملة الإيمان وأنَّ الإخلال بها كفر ورجوع عن الإيمان، إجماع الشيعة الإمامية على ذلك، فإنهم لا يختلفون فيه، وإجماعهم حجة بدلالة أنَّ قول الحجة المعصوم الذي قد دلت العقول على وجوده في كل زمان في جملتهم وفي زمرتهم)[١].

وقال **شيخ الطائفة الطّوسي (٤٦٠هـ)**: (دفع الإمامة كفر، كما أنّ دفع النّبوّة كفر؛ لأنّ الجهل بهما على حدّ واحد)[٢].

كما نقل **نصير الدين الطوسي (٦٧٢هـ)** إجماع الإمامية على أنَّ النجاة يوم القيامة بدخول الجنة لا تكون لمن لا يعتقد بالإمامة، وعقَّب **نعمة الله الجزائري (١١١٢هـ)** على هذا بقوله: (إنَّ الإمامية قد تفردوا بأنَّ دخول الجنة والنجاة لا يكون إلا بعد ولاية آل محمد عليهم السلام واعتقاد إمامتهم، وأما باقي الفرق الإسلامية، فقد أطبقوا على أنَّ أصل النجاة هو الإقرار بالشهادتين)[٣].

وقال **القاضي نور الله التستري (١٠١٩هـ)**: (إنَّ إنكار الإمامة كإنكار النبوة، وإنكار النبوة كإنكار ألوهية الله تعالى، فعُلِمَ أنَّ معرفة الإمام والاعتراف بحقه شرط الإيمان رغماً لأنف من يتأنف عن ذلك، ولولا ذلك لم يحكم الله سبحانه وتعالى على منكرٍ بالارتداد)[٤].

ويقول **يوسف البحراني (١١٨٦هـ)**: (وليت شعري؛ أيُّ فرقٍ بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله، وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين)[٥].

ويقول أيضاً: (وأمّا بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وظهور ما ظهر ممّا فطر العقول وبهر، أنكروا الإمامة التي هي الأصل الأعظم من أُصول الاسلام والدين **التي هي محلّ النبوّة في وقتها على اليقين**، وقلّد الأخلاف الأسلاف، فكثر

---

(١) «رسائل المرتضى» ٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.
(٢) «تلخيص الشافي» ٤/ ١٣١، وعنه «بحار الأنوار» ٨/ ٣٦٨.
(٣) «نور البراهين» لنعمة الله الجزائري ١/ ٦٤.
(٤) «الصوارم المهرقة» ص٨٦.
(٥) «الحدائق الناضرة» ١٨/ ١٥٣.

التعصّب فيها، وفشى الفساد والخلاف، **صارت هي الميزان في الأُمّة، مثل النبوّة في وقتها، فمن قال بها فهو مؤمن، ومن أنكرها فهو كافر، ومن لم ينكر فهو مسلم، كما هو مدلول الحديث المتواتر بين الفريقين «أنت منّي بمنزلة هارون وموسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»**، فكما أنّ الكافر بنبوّة هارون كافر بنبوّة موسى، فكذلك الكافر بولاية علي عليه السلام كافر بنبوّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم كما سيأتي التصريح به؛ بل أشدّ كفراً. كما ورد عن الصادق قال: الناصبي شرّ من اليهودي، فقيل: وكيف ذلك يا ابن رسول الله؟ فقال: لأنّ الناصبي منع لطف الإمامة وهو عامّ، واليهودي منع لطف النبوّة وهو خاصّ. وبالجملة فلا فرق في ذلك بين النبوّة والإمامة، إلّا أنّ النبوّة كانت في وقت الدعوة إليها، معتضدة بالجيوش والعساكر والسيف المشهور على رأس كلّ مناصب ومكابر، فدخل الناس فيها بين راهب وراغب، وصادق وكاذب. وأمّا الإمامة، فكانت على العكس من ذلك، حيث ازدادت بإيراد كلّ من قال بها موارد المهالك، فمن ثَمّ صار النفاق في جانب النبوّة دون الإمامة، وتواترت الأخبار بارتداد الناس في ذلك الوقت، فهذا الفرد لا وجود له إلّا في ذلك الوقت خاصّة.

وأمّا باقي الأفراد من كفر أو إسلام أو إيمان، فهما بالنسبة إلى النبوّة والإمامة واحد، فإنّ الناس في وقته صلى الله عليه وآله وسلم إمّا مؤمن وهو المصدّق به، أو كافر به غير مقرّ بنبوّته بالكلّية كاليهود والنصارى، أو مسلم كالمؤلّفة قلوبهم من الشكّاك، وحكم الأوّل في الآخرة الجنّة، والثاني النار، والثالث من المرجئين. وأمّا بالنسبة إلى الإمامة، فهذه الأقسام أيضاً بعينها، فمن صدّق بها فهو مؤمن، ومن جحدها وأنكرها فهو كافر، ومن جهلها أو شكّ فيها، فهو مسلم ضالّ، وفي الآخرة حكم الجميع ما تقدّم)[1].

ويقول **الشيخ عباس آل كاشف الغطاء (١٣٢٣هـ)** في رسالة له عن الإمامة: (وهذه المسألة من أعظم مسائل أصول الدين، وهي معركة الآراء بين العامة والخاصة، فكم زلّت بها الأقدام، وحادت فيها عن الحق أقوام بلا

(١) «الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب» ص١٧٧ ـ ١٧٨.

تروي ولا بصيرة حتى هلكوا وأهلكوا، والعقل والنقل لا يعذران الغافل والمتغافل، ولا من أخذته حمية الآباء فاقتدى آثارهم وسلك سبيلهم؛ بل لو ادعي عدم وجود جاهل قاصر في هذا العصر عن هذا الأمر لم يكن بعيداً، فمن خلع برود العناد، ونظر بعين الإنصاف، وجانب جادة الاعتساف هداه الله إلى سواء الطريق، فإنَّ النبوة والإمامة من واد واحد، فمن أنكر أو حاد عن إحداهما أنكر الآخر وحاد عنه، وإن اعترف به لسانه أو عقد عليه قلبه، فإنَّ ذلك لا يجدي في الخلاص من العذاب الدائم والخلود الأبدي في سقر وهو الكفر الباطني، وفي الأثر الصحيح: (من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية)، وفيه بالمعنى: لو أن عبداً صلى وصام، وجاء بالفرض والسُّنَّة مدة عمره ثم لم يعرف ولاية ولي الله فيواليه، ولا يتبرى من معاديه لا ينفعه ذلك كله، فإنَّ النبي والإمام معاً سفيراً حق منصوبان من جانب الله تعالى، والإقرار بأحدهما لا يكفي، وإنكار أحدهما كفر، نعم مشهور أصحابنا على عدم نجاسة منكر الإمامة، وهو لا ينفي الكفر، فإن ارتفاع حكم من أحكام الكفر لمصلحة لا يوجب ارتفاعه بعد إجماعهم على عد أصول الدين خمسة، واتفاقهم بأنَّ المنكر لأحدها كافر)[1].

ويقول **السيد علي البهبهاني (١٣٥٠هـ)**: (إنَّ الإمامة من أصول الدين والاعتراف بإمامة الإمام وولايته؛ كالإقرار بنبوة النبي ﷺ من الأصول، لا من الفروع)[2].

ويقول **السيد علي الحسيني الصدر**: (ولا شك أنّ من أشرف معارف أصول الدين، هي معرفة إمامة الأئمة المعصومين، وخلافة أوصياء الرسول الميامين، وولاية حجج الله في السماوات والأرضين التي تعود إلى معرفة الله تعالى بالحق واليقين. وذلك لأنهم سفراؤه إلى خلقه، ووسائل لطفه إلى عباده، فتكون معرفتهم من شؤون معرفته... يوجب فعلها الهداية، وتركها

(١) «رسالة في الإمامة» ص١ ـ ٢.

(٢) «مصباح الهداية» ص١٣٣.

الضلالة) ثمَّ قال: (وإمامة آل محمد الربانية وولايتهم الإلٰهية، من الأصول الدعائم والأركان العظائم للدين الإسلامي الحنيف... وترك معرفتهم يوجب الرّدى وكفر الجاهلية الأولى)(١).

خامساً: كون أسباب ولوازم وتوابع النبوة والإمامة عندهم واحدة:

وهذا أمرٌ يلحظه من سَبَر أحاديث الإمامية، وعَرَف مغزاها ومؤدَّاها، ووقف على كلام أعلام الطائفة قديماً وحديثاً، في شرح معانيها.

فإنَّ الله تبارك وتعالى جعل نبيِّنا محمد ﷺ النبي الخاتم، فلا نبي بعده، وبوفاته ﷺ انقطع الوحي، وصار الكل ـ بلا استثناء ـ تبعاً لشريعة محمدٍ ﷺ، يُحِلون ما أحل الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، ويُحرِّمون ما حرَّم.

وليس لأحد من الناس ـ كائناً من كان ـ أن يُنَصِّب للأمة شخصاً، يدعو إلى طريقته ويوالي ويُعادي عليها غير النبي ﷺ.

فإنَّ الله تعالى علَّق الهداية والرشاد باتباع النبي محمد ﷺ لا باتباع أحدٍ من أتباعه، فقال عزَّ من قائل في وصف نبيّه ﷺ: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٥٤﴾ [النور: ٥٤].

وقال: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥٨﴾ [الأعراف: ١٥٨].

والنصوص في هذا الباب أكثر من أن تستقصى، وأظهر من أن يُدَل عليها.

والإمامية رغم إقرارهم بأنَّ محمداً ﷺ هو خاتم النبيين، إلا أنَّ عقيدة (ختم النبوة) يُمكن القول بأنها عندهم فارغة من محتواها.

فكل ما للنبي هو للإمام، استحضر في ذهنك كل ما يُمكن استحضاره في النبي، فستجد أنه في الإمام وزيادة!

---

(١) «العقائد الحقة» ص٢٧٦ ـ ٢٧٨.

العلم الإلٰهي، العصمة، دلائل الصدق (الآيات أو المعجزات)، وجوب الاتباع، الهداية الكاملة، الحُجية... إلخ.

وفي هذا الإطار يقول **الشيخ علي آل محسن** في بيان معتقد الإمامية في الأئمة الاثني عشر: (أما أنهم عليهم السلام كالأنبياء المرسلين فهذا لا نمنعه، إذا كان المراد بذلك أنهم كالأنبياء في أنهم حجج الله على خلقه، وأنَّ طاعتهم واجبة على العباد، وأنهم معصومون، ويعلمون كل ما يحتاج إليه الناس في دينهم ودنياهم)(١).

ومن قبله صرَّح **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)** بما هو أخطر، فقال: (إنَّ خصومنا قد جهلوا فيما عارضونا به من ذلك، ولو أنهم كانوا من أهل التمييز والنظر والتفكر والتدبر بإطراح العناد وإزالة العصبية لرؤسائهم ومن تقدَّم من أسلافهم، **لعَلِموا أنَّ كل ما كان جائزاً في الأنبياء فهو واجب لازم في الأئمة حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة.** وذلك أنَّ الأنبياء هم أصول الأئمة ومغيضهم والأئمة هم خلفاء الأنبياء وأوصياؤهم والقائمون بحجة الله تعالى على من يكون بعدهم كيلا تبطل حجج الله وحدوده وشرائعه ما دام التكليف على العباد قائماً والأمر لهم لازماً، ولو وجبت المعارضة لجاز لقائل أن يقول: إنَّ الأنبياء هم حجج الله فغير جائز أن يكون الأئمة حجج الله إذ ليسوا بالأنبياء ولا كالأنبياء، وله أن يقول أيضاً: فغير جائز أن يسموا أئمة؛ لأنَّ الأنبياء كانوا أئمة، وهؤلاء ليسوا بأنبياء فيكونوا أئمة كالأنبياء، وغير جائز أيضاً أن يقوموا بما كان يقوم به الرسل من الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى غير ذلك من أبواب الشريعة إذ ليسوا كالرسول ولا هم برسل. ثم يأتي بمثل هذا من المحال مما يكثر تعداده ويطول الكتاب بذكره، فلما فسد هذا كله كانت هذه المعارضة من خصومنا فاسدة كفساده)(٢).

وقال **زين الدين العاملي (٩٦٥هـ)** في صفات الأئمة: (وأنهم حافظون

---

(١) «كشف الحقائق» ص١٥٣.

(٢) «كمال الدين» ص٢٣.

للشرع، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم. وأنَّ علمهم ليس عن رأي واجتهاد بل عن يقين تلقوه عن من لا ينطق عن الهوى خلفاً عن سلف بأنفس قوية قدسية، أو بعضه لدني من لدن حكيم خبير.

وغير ذلك مما يفيد اليقين، كما ورد في الحديث أنهم عليهم السلام محدَّثون، أي: معهم ملك يحدثهم بجميع ما يحتاجون أو يرجع إليهم فيه. أو أنهم يحصل لهم نكت في القلوب بذلك على أحد التفسيرين للحديث)[١].

وقال **الشيخ حسن بن علي الكركي (ق ١٠هـ)** متحدِّثاً عن علي رضي الله عنه: (... مع أنَّ محاربته كما أنها على حدِّ محاربة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إيجابها الكفر؛ لحديث: «حربك حربي، وأنا حرب لمن حاربكم، سِلمٌ لمن سالمك»، فكذا مخالفته؛ لأنَّ حقيقة إمامته ضرورية، وخلافته بغير فصل جلية، **وحقوق النبوة والإمامة مشتركة، إلا أنَّها للنبي بالأصالة وللإمام بالنيابة، كما هو مبيَّن في الكتب الكلامية. وعلومه لدنِّية لا اجتهادية كعلوم الرسل والأنبياء**، بدليل قوله عليه السلام: ما عدا الأمور الخمسة التي تفرَّد الله بعلمها، وقد تضمّنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ الآية [لقمان: ٣٤]، قد أعلم الله به نبيَّه، والنبي أعلمني به)[٢].

وقال **الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ)**: (وليعلم أنَّ علوم الأئمة عليهم السلام ليست اجتهادية ولا سمعية أخذوها من جهة الحواس؛ بل هو لدنية أخذوها من الله سبحانه ببركة متابعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم)[٣].

وقال **محمد بن عبد علي آل عبد الجبار (١٢٥٠هـ)**: (كل دليلٍ أثبت احتياج الناس للنبوة وعدم الغناء عنها قائمٌ في الخليفة؛ فالتمييز بينهما كفر ظاهر، وإبطال للنبوة)[٤].

وقال **السيد محسن الخزازي** في شرحه لعقائد الإمامية للمظفر: (ومما ذكر

(١) «حقائق الإيمان» ص١٥٠.

(٢) «عمدة المقال في كفر أهل الضلال» ٥٥ ـ ٥٦.

(٣) «الأصول الأصيلة» ٣٠ ـ ٣١.

(٤) «هدي العقول إلى أحاديث الأصول» ص١٨.

يظهر أنَّ موجبات تجديد النبوة لا تكون موجودة بعد ظهور الإسلام وجامعيته، نعم يبقى الحاجة إلى البيان والتفسير والتطبيق، ولكنها محوَّلة إلى الأئمة ﷺ، فمع وجودهم لا حاجة إلى النبي الجديد أصلاً، ولعله لذا ختم النبوة.

ومنها: أنَّ لازم ختم النبوة هو قطع ارتباط الأمة مع المبدأ الأعلى، وفيه أنَّ الارتباط بالمبدأ الأعلى لا ينحصر في النبوة إذ الارتباط بواسطة الأئمة ﷺ ميسور وممكن؛ بل واجب، إذ الإمامة غير منقطعة إلى يوم القيامة، والإمام مُحدَّث والملائكة تتنزل إليهم ويخبرهم بما يكون في السُّنَّة من التقدير والقضاء والحوادث، وبأعمال العباد وغير ذلك، لتواتر الروايات الدالة على ذلك، ومن جملتها ما روي عن الباقر: «إنَّ أوصياء محمد ـ عليه وعليهم السلام ـ مُحدَّثون»)[1].

وقال **الشيخ باقر شريف القرشي** في (حياة الإمام الباقر): (فإنَّ علم الأئمة ﷺ كعلم الأنبياء من دون أن يكون أي فرق بينهما)[2].

فإن رُمت البيان، فإليك التفصيل:

١ ـ قولهم بأنَّ الإمام حجة الله تعالى على خلقه وأنَّ معرفته واجبة على الناس كوجوب معرفة النبي ﷺ:

ولا يخفى على فَطِن أنَّ الله تبارك وتعالى لم يجعل للناس حجة عليهم سوى الرسل، كما قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَـٰرُونَ وَسُلَيْمَـٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٥].

---

(١) «بداية المعارف الإلٰهية» ١/ ٢٨١.

(٢) «حياة الإمام محمد الباقر» ١/ ٢٠٩.

فأخبر تبارك وتعالى أنه أرسلَ الرسُلَ لئلا يَبقَى لأحدٍ حجة، فبهم صلوات الله عليهم قامت الحجة على أهل الأرض، فمن ادَّعى في غيرهم ذلك فقد ظلم وتجرأ وتعدَّى.

وكم هو من المؤسف أن ترى تقريرات علماء الإمامية ومُنَظِّريهم، فضلاً عن روايات المذهب، طافحة بهذه الجُرأة على الله تعالى وعلى رُسِله صلوات الله تعالى عليهم.

فهذا **شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ)** يُقرر هذا الاعتقاد فيقول: (فقد دللنا على أنَّ الإمام حجة في الشرع، فوجب أن يكون أكثر رعيته ثواباً كالنبي ﷺ، فإنه إنما وجب ذلك فيه لكونه حجة في الشرع)(١).

ويقول **ابن المطهر الحلي (٧٦٠هـ)**: (والإمام عندنا مفروض الطاعة كالنبي ﷺ في وجوب الانقياد، لما يأمر به)(٢).

ويقول **الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣هـ)**: (أمَّا فقهاء الإمامية بالخصوص فلمَّا ثبت لديهم أنَّ المعصوم من آل البيت يجري قوله مجرى قول النبي من كونه حجة على العباد واجب الاتباع فقد توسعوا في اصطلاح «السُّنَّة» إلى ما يشمل قول كل واحد من المعصومين أو فعله أو تقريره، فكانت السُّنَّة باصطلاحهم: قول المعصوم أو فعله أو تقريره)(٣).

ويقول **السيد محمد جعفر الشوشتري**: (فالإمام كالنبي منصوب من قبله سبحانه وتعالى ومن وسائط نعمه وآلائه، فتجب معرفته عليه السلام كمعرفته ﷺ)(٤).

ويقول **الشيخ عبد الله دشتي**: (يُشكل هذا الإمام استمراراً للحجة الإلٰهية على البشر، له ما للنبي ﷺ إلا أنه ليس بنبي، فهو عالم بالشريعة بمقدار عِلم النبي بها، والحجة على الناس كما هو الحال بالنسبة للنبي ﷺ، وأولى

---

(١) «الاقتصاد» ص١٩١.

(٢) «مختلف الشيعة» ٨/ ٤١٥.

(٣) «أصول الفقه» ٣/ ٦٤.

(٤) «منتهى الدراية» ٥/ ١٠٤.

بالمؤمنين من أنفسهم كالنبي ﷺ، فلا يجوز لأحد التقدّم عليه أو مخالفته)[1].

٢ ـ قولهم بأنَّ الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء عليهم السلام:

فقد اشترط الإمامية في الأئمة الاثني عشر، وعلى رأسهم علي رضي الله عنه وهو المعني بحديث المنزلة أن يكونوا معصومين كالأنبياء؛ بل نفوا عنهم ما هو مُتصور في الأنبياء ـ عند جمهور المسلمين ـ من وقوع السهو والنسيان منهم كسائر بني آدم عليه السلام.

فنفوا السهو والنسيان البشريان عن الأنبياء عليهم السلام، وألحقوا بهم الأئمة الاثني عشر.

قال **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)**: (إنّ الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام، معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدَّمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذَّ منهم)[2].

وقال **القاضي ابن البرَّاج (٤٨١هـ)**: (يجب أن يكون الأئمة معصومين مطهرين من الذنوب كلها، صغيرة وكبيرة عمداً وسهواً، ومن السهو في الأفعال والأقوال، بدليل أنهم لو فعلوا المعصية لسقط محلهم من القلوب، وارتفع الوثوق، وكيف يهدون بالضالين المضلين، ولا معصوم غير الأئمة الاثني عشر إجماعاً، فثبت إمامتهم)[3].

وقال **العلامة محمد بن سعيد الراوندي (ق ٧)**: (ويجب أن يُؤمن عليه مثل ما يُؤمن على النبي ﷺ من التغيير والتبديل، فيكون (معصوماً))[4].

وقال **علامة الإمامية ابن المطهر الحلي (٧٢٦هـ)**: (ذهبت الإمامية إلى

(١) «الإمامة في جذورها القرآنية» ص١٥.
(٢) «أوائل المقالات» ص٦٥.
(٣) «جواهر الفقه» ص٢٤٩.
(٤) «عجالة المعرفة في أصول الدين» ص٣٨.

أنَّ الأئمة كالأنبياء، في وجوب عصمتهم عن جميع القبائح والفواحش، من الصغر إلى الموت، عمداً وسهواً؛ لأنهم حفظة الشرع، والقوامون به، حالهم في ذلك كحال النبي)[1].

وقال **الشيخ محمد حسن المظفر (١٣٧٥هـ)**: (لا يخفى أنّ رئاسة الإمام رئاسة دينية، وزعامة إلٰهيّة، ونيابة عن الرسول في أداء وظائفه، فلا تكون الغاية منها مجرّد حفظ الحوزة وتحصيل الأمن في الرعية، وإلَّا لجاز أن يكون الإمام كافراً، أو منافقاً، أو أفسق الفاسقين إذا حصلت به هذه الغاية؛ بل لا بدّ أن تكون الغاية منها تحصيل ما به سعادة الدارين كالغاية من رسالة الرسول، وهي لا تتمّ إلَّا أن يكون الإمام كالنبيّ معصوماً، وأحرص الناس على الهداية، وأقربهم للاتّباع والانتفاع به في أمور الشريعة والآخرة، وأحفظهم للحوزة وحقوق الرعية وسياستها على النهج الشرعي.

فلا بدّ أن يكون فاضلاً في صفات الكمال كلِّها، من الفهم، والرأي، والعلم، والحزم، والكرم، والشجاعة، وحسن الخلق، والعفّة، والزهد، والعدل، والتقوى، والسياسة الشرعية، ونحوها؛ ليكون أقرب للاتّباع، وتسليم النفوس له، والاقتفاء لآثاره، فيحصل لهم ـ مع حفظ الحوزة ـ السعادة بكمال الإيمان وشرف الفضائل، وخير الدارين، وهي الغاية من رسالة الرسول)[2].

وقال **السيد علي الحسيني الصدر**: (من أهم الشروط والمميزات التي يلزم وجودها في الإمام والخليفة، كما كان يلزم توفُّرها في النبي والرسول، هي ملكة العصمة) إلى أن يقول: (وعلى الجملة؛ فبالأدلة الأربعة نستنتج بنحو القطع واليقين عصمة أهل البيت الطاهرين وسيّدهم الرسول الأمين وأولادهم الأئمة المهديين صلوات الله عليهم أجمعين، وأنَّهم معصومون مطهَّرون مبرَّؤون من كل ذنب وقذارة، وخطأ ومعصية، وإثم وقبيح، وزلَّة

---

(١) «نهج الحق وكشف الصدق» ص١٦٤.

(٢) «دلائل الصدق لنهج الحق» ٤/ ٢٣٧.

ورذيلة، وشك وسهو...)[1].

٣ ـ اعتقادهم ـ ضمناً ـ أنَّ الإمام يُوحى إليه:

رغم أنَّ الإمامية يُصرِّحون بأنّ الفارق الجوهري الوحيد بين النبي والإمام، هو أنَّ الأول يُوحى إليه، وأما الثاني فلا، إلا أنَّ روايات الإمامية قد استفاضت بل تواترت في تعديد أوجه تنزَّل الوحي الإلٰهي على الأئمة، صراحة أو ضِمناً.

وبشيء من التأمل في التراث الروائي الإمامي يُدرك الباحث أنَّ الفارق الحقيقي بينهما إنَّما هو في طريقة تلقي الوحي لا في إمكانه للنبي وعدمه للإمام.

ولعلي لا أجد أجرأ من **المقداد السيوري (٨٢٦هـ)** إذ يستثني من الوحي الذي يُمكن أن يتلقاه الإمام: الوحي بلا واسطة، فيقول: (الإمامة خلافة عن النبوة قائمة مقامها، إلا في تلقي الوحي الإلٰهي بلا واسطة)[2].

فهب أنَّ جبريل عليه السلام نزل بالوحي على إمام من الأئمة، أو أنّ ملكاً من الملائكة نكت في قلب الإمام وحياً أو أخبره بخبرٍ من السماء أو أعلمه من الغيب ما لم يعلم، فإنَّ هذا كله لا إشكال فيه عنده.

فالفارق ـ كما ترى ـ منحصر في وجود الواسطة وانتفاءها لا أكثر.

ويورد **محمد باقر المجلسي (١١١١هـ)** في (البحار) التوقيع الوارد عن الإمام محمد بن الحسن العسكري (المهدي المنتظر لدى الطائفة) والذي فيه قوله لمحمد بن علي بن هلال الكرخي: «يا محمّد بن علي، تعالى الله عز وجل عمّا يصفون، سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته؛ بل لا يعلم الغيب غيره كما قال في محكم كتابه تبارك وتعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، وأنا وجميع آبائي من الأوّلين آدم

(١) «العقائد الحقة» ص٣٣٧ وص٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٢) «النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر» ص٩٥.

ونوح وإبراهيم وموسى وغيرهم من النبيّين، ومن الآخرين محمّد رسول الله وعليّ بن أبي طالب والحسن والحسين وغيرهم ممّن مضى من الأئمّة صلوات الله عليهم أجمعين إلى مبلغ أيّامي ومنتهى عصري، عبيد الله عز وجل، فأشهد الله الذي لا إلٰه إلّا هو وكفى به شهيداً، ورسوله محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وملائكته وأنبياءه وأولياءه عليهم السلام، وأُشهدك وأُشهد كلّ من سمع كتابي هذا، أنّي بريءٌ إلى الله ورسوله ممّن يقول: إنّا نعلم الغيب ونشاركه في ملكه، أو يحلّنا محلّاً سوى المحلّ الذي رضيه الله لنا وخلقنا له، أو يتعدّى بنا عمّا قد فسّرته لك وبيّنته في صدر كتابي».

ثمَّ يُعلّق عليه بقوله: «المراد من نفي علم الغيب عنهم أنّهم لا يعلمونه من غير وحي وإلهام، وأمّا ما كان من ذلك فلا يمكن نفيه إذ كانت عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام الإخبار عن المغيبات»[1].

وفيه تصريح منه بتلقي الأئمة (الأوصياء) علم الغيب بطريق الوحي والإلهام**!**

وقد عدَّد **آية الله محمد آصف محسني** في (صراط الحق) ما فاز به من الأخبار الدالة على علوم الأئمة، فوقف على واحد وثلاثين نوعاً، أذكر منها ما يلي:

النوع الأول: ما يثبت لهم العِلم الحادث، وأنه يحدث لهم في الليل والنهار، وهو قريب من عشرين رواية.

النوع الثاني: ما يدل على أنه يُنقر في أُذنهم ـ وهو الإسماع وينكت في قلوبهم ـ وهو الإلهام ـ وهو قريب من النوع السابق معنى، فإنَّ حدوث العلم إنما هو بالنقر والنكت؛ بل صُرِّح بذلك في بعض الروايات.

النوع الثالث: ما يدل على إتيان خبر السماء والأرض صباحاً ومساءً لهم، وهو ست روايات.

النوع الرابع: ما يدل على أنّ عندهم مصحف فاطمة سلام الله عليها،

---

(١) «بحار الأنوار» ٢٥/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

وهو مشتمل على ما يكون من الوقائع، وفي بعضها: ليس مَلِكٌ يملِك إلا هو مكتوب باسمه واسم أبيه، وليس فيها من الحلال والحرام شيء ولا من القرآن حرف، وقد حدَّثها الملك إياها بعد فوت أبيها النبي الأكرم ﷺ، وفي بعض الأخبار أنها بكتابة أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا القسم تسع عشرة رواية.

النوع الخامس: ما يدل على أنه لا يغيب عنهم شيء من أمر الناس، ولو أنهم تحفَّظوا لأخبر كل واحد منهم بما يرجع إليه، وأنهم عالمون بالمنايا والبلايا والأنساب. وهو أكثر من ثلاثين رواية.

النوع السادس: ما ورد في علمهم باللغات، وهو سبع روايات كما نقلها المجلسي في بحاره، ثمَّ قال في جواب الشيخ المفيد حيث توقف في ذلك: أما كونهم عالمين باللغات؛ فالأخبار فيه قريبة من حد التواتر.

النوع السابع: ما دلَّ على إراءة الملكوت لهم، وهو أكثر من عشرة روايات.

النوع الثامن: ما نطق بعِلمهم بما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وهو سبع روايات: اثنتان منها في الكافي، وخمس منها في البحار.

النوع التاسع: ما يدل على أنهم يرون ما بين المشرق والمغرب، وما ورد في أنه يُرفع لهم في كل بلد عمود من النور، ينظرون في أعمال العباد. وهو أربع عشرة رواية.

النوع العاشر: ما يدل على أنهم يعرفون الناس بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق، وهو أكثر من عشرين رواية.

النوع الحادي عشر: ما يدل على أنهم خُزَّانُ علم الله تعالى. وهو ست عشر رواية.

النوع الثاني عشر: ما يدل على أنهم لولا يزدادون ـ أي: من العلم ـ لأنفذوا ما عندهم، وهو سبع عشرة رواية.

النوع الثالث عشر: ما ينطق بزيادة علومهم يوم الجمعة، وهو عشرة روايات.

النوع الرابع عشر: ما يدل على علمهم بجميع ما تحتاج إليه الأمة، وهو خمس روايات، ثلاث منها في البحار، واثنتنان في أصول الكافي.

النوع الخامس عشر: ما يدل على أنهم إذا شاءوا أن يعلموا علِموا، وهو تسع روايات.

النوع السادس عشر: ما دلَّ على أنهم مُحدَّثون ـ بفتح الدال وتشديدها ـ وهو أكثر من خمس وخمسين رواية.

النوع السابع عشر: ما يدلُّ على عرض أعمال العباد عليهم، وهو أكثر من ست وثلاثين رواية. وأما تحديد وقت العرض فالأخبار فيه مختلفة.

النوع الثامن عشر: ما دلَّ على نزول الأمور إليهم في ليلة القدر. وهو أكثر من عشر روايات)(١).

فإذا تأملت هذا جيداً، فضُمَّ إليه ما ذكره **محسني** نفسه عن طرق الوحي التي كان يتنزَّل فيها على الأنبياء عليهم السلام، حيث يقول: (فللوحي أقسام أربعة: النكت في القلب، الرؤيا في المنام، سماع صوت غير المَلَك، سماع صوت المَلَك، إمَّا مع مشاهدته أو بدونها).

وفي رواية عن الباقر: (الأنبياء على خمسة أنواع: منهم من يسمع الصوت مثل صوت السلسلة فيعلم ما عُني به، ومنهم من يُنبأ في منامه، مثل يوسف وإبراهيم، ومنهم من يعاين، ومنهم من يُنكت في قلبه ويوقر في أُذنه)(٢).

وقد عَلِمت من كلام محسني نفسه أنّ الأئمة يُنبأون في منامهم، وأنه يُنكت في قلوبهم ويُنقر في آذانهم، وأنهم يُبلَّغون خبر السماء.

وحتى لا يُظن أن ما ذكر مُحسني هو انفراد له خالف فيه جمهور الإمامية قديماً وحديثاً، فلا بأس من الإشارة إلى بعض تقريرات علماء الإمامية لهذه المسألة الهامة.

---

(١) «صراط الحق» ٣/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧.

(٢) «صراط الحق» ٣/ ١٤٠.

يقول **ابن ميثم البحراني (٦٧٩هـ)**: (وروي عن الصادق أنه قال: كان علي عليه السلام يرى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل الرسالة الضوء ويسمع الصوت)، ثمَّ قال: (ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله عن ذلك: (إنك تسمع ما أسمع وترى ما أرى إلا أنك لست بنبي)[١]، فإنه شهد له في ذلك بالوصول إلى مقام سماع الوحي وكلام الملك وصوت الشيطان وسائر ما يراه صلى الله عليه وآله وسلم ويسمعه)[٢].

وقال واصفاً ما جرى لعلي رضي الله عنه من سماع الوحي ورؤية الملك: (وذلك يدل على وصوله واتصاله بأرباب حظيرة القدس، وقرب منزلته من تناول صور الوحي، وإن صدق أنه دون درجة النبوة... ولا إشكال أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان له اتصال بالحق تعالى والوصول التام الذي وصفناه، وكان ذلك الاتصال حاصلاً لعلي، وإن كان دون درجة النبوة، فإنّ للاتصال بالجناب المقدس درجات لا تتناهى، ولذلك قال: إنَّك لست بنبي)[٣].

وقد ذكر **البياضي العاملي (٨٧٧هـ)** ما اختص الله تعالى به الأئمة من الإلهام وكلام الملائكة والعلم المنكوت في القلوب، وعلم الغيب، ثمَّ قال: (إن قيل: فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، يبطل ما تدعونه من اختصاص الإمام بتبيينه، قلنا: إذا وضع العلم عند حافظ لا ينسى ولا يجهل، وكُلِّف الناس الفزع إليه، سقط ما اعترضتم به عليه. إن قيل: إنّ المعلوم من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم انقطاع الوحي وهو يبطل ما ذكرتم من حديث الملائكة، قلنا: إنَّما الإجماع على ختم النبوة، أما على أنّ الملائكة لا تخاطب أحداً فلا)[٤].

وقال **المحقق الكركي (٩٤٠هـ)** في بيان الاحتراز من أن يُنسب الإمام المعصوم إلى الاجتهاد أو التقليد: (واحترز بذلك عن الإمام عليه السلام، فإنه عندنا أجلُّ من أن يكون مجتهداً أو مقلداً؛ كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهو غير مرضي، إذ علمه

(١) «نهج البلاغة» ـ خطبة (١٩٢) المسمّاة (الخطبة القاصعة).

(٢) «مصباح السالكين» (شرح نهج البلاغة) ٤/٣١٨.

(٣) «شرح مئة كلمة لأمير المؤمنين» ص٢٢٢.

(٤) «الصراط المستقيم» ٢/١٧٦.

إنما هو بالوحي الإلٰهي)(١).

وقال **حبيب الله الهاشمي الخوئي (١٣٢٤هـ)**: (ما أشار إليه بقوله: (إنك تسمع ما أسمع، وترى ما أرى) ظاهر هذا الكلام يفيد أنّ الإمام يسمع صوت الملك ويعاينه كالرسول، أما سماع الصوت فلا غبار عليه، ويشهد به أخبار كثيرة، وأما المعاينة، فيدلُّ عليه بعض الأخبار)(٢).

وقال **المرجع الديني السيد حسين البروجردي (١٣٤٠هـ)** بعد أن قسَّم الوحي إلى قسمين: (جلي وخفي): (والخفي ما لم يكن بواسطة السفير، وهو إمّا إلهام في اليقظة أو رؤيا في المنام صريح لا يحتاج إلى التفسير أو تلويح يؤوّل بالتعبير، وهذا القسم من الوحي يكون للأنبياء كما ورد عن الصادق عليه السلام قال: الأنبياء والمرسلون على أربع طبقات فنبيّ منبأ في نفسه لا يعدو غيرها، ونبي يرى في المنام ويسمع الصوت ولا يعاينه في اليقظة ولم يبعث إلى أحد عليه إمام مثل ما كان لإبراهيم عليه السلام على لوط عليه السلام، ونبيّ يرى في منامه ويسمع الصوت ويعاين الملك وقد أرسل إلى طائفة قلُّوا أو كثروا كيونس عليه السلام قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧]، وعليه إمام، ونبي يرى في منامه ويسمع الصوت ويعاين في اليقظة وهو إمام مثل أولي العزم وقد كان إبراهيم على نبيّنا وآله عليه السلام نبيّاً وليس بإمام حتى ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤] «بأنه يكون في ولده كلهم» ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة: ١٢٤]. ويكون للأوصياء أيضاً خصوصاً للأئمة الطاهرين ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ الذين هم بعد نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم أفضل من سائر الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين)(٣).

وقال **الشيخ محمد رضا المظفر (١٣٨٣هـ)**: (والسر في ذلك: أنَّ الأئمة من آل البيت (عليهم السلام) ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه ليكون

---

(١) «رسائل الكركي» ٣/ ١٧٥.

(٢) «منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة» ١٢/ ٤٣.

(٣) «تفسير الصراط المستقيم» ١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية؛ بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، وذلك من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي، أو من طريق التلقي من المعصوم قبله، كما قال مولانا أمير المؤمنين عليه السلام «علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب من العلم ينفتح لي من كل باب ألف باب».

وعليه؛ فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السُّنَّة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع؛ بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم سُنَّة لا حكاية السُّنَّة)[1].

وقال في (عقائد الإمامية): (أمَّا علمه، فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلٰهية وجميع المعلومات من طريق النبي أو الإمام من قبله. وإذا استجد شيء لا بد أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التي أودعها الله تعالى فيه، فإن توجه إلى شيء وشاء أن يعلمه على وجهه الحقيقي، لا يخطأ فيه ولا يشتبه ولا يحتاج في كل ذلك إلى البراهين العقلية ولا إلى تلقينات المعلمين، وإن كان علمه قابلاً للزيادة والاشتداد)[2].

وقال **السيد محسن الخزازي** في شرحه لكلام المظفر السابق: (ولا يخفى أنَّ علمهم علم إلٰهي وليس بمكتسب عن الناس، كما أنَّ علم النبي كذلك، وتوضيح ذلك: أنَّ هذا العلم الإلٰهي قد يصل إلى الأئمة عليهم السلام من طريق النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ كتعليمه ما علم لعلي عليه السلام وهو للحسن وهو للحسين وهو لعلي بن الحسين وهكذا إلى المهدي الحجة بن الحسن ـ عليهم الصلوات والسلام ـ.

ثمَّ إنَّ هذا التعليم وقع على أنحاء منها: التعليمات العادية كما قال الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وسمعه علي عليه السلام كما سمعه الناس، وإنَّما الفرق بينه وبينهم أنَّه عليه السلام أسمعهم وأحفظهم وأفهمهم وأضبطهم.

---

(١) «أصول الفقه» ٣/ ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) «عقائد الإمامية» ص٦٧ ـ ٦٨.

ومنها التعليمات الغير العادية مثل ما انتقل إلى علي ﴿عليه السلام﴾ بالإشراق وتنوير الباطن، ولعل من ذلك ما في كتب الفريقين كالكافي وينابيع المودة من أنَّ أمير المؤمنين ﴿عليه السلام﴾ قال: رسول الله ﴿صلى الله عليه وآله وسلم﴾ علمني ألف باب وكل باب منها يفتح ألف باب، فذلك ألف ألف باب حتى علمت ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وعلمت علم المنايا والبلايا وفصل الخطاب.

ولعل ذكر الألف من باب إفادة التكثير فلا خصوصية للألف.

أو مثل ما كتبه علي ﴿عليه السلام﴾ بإملاء رسول الله ﴿صلى الله عليه وآله وسلم﴾ وسُمِّيَ بالجامعة، قال الصادق: فيها كل حلام وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرض في الخدش.

أو مثل ما انتقل إليه من ميراث الأنبياء والوصيين، وسُمِّيَ بالجفر، قال الصادق: «هو وعاء من أدم، فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، وفيه زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم».

وفي رواية أخرى: «إنَّ لله علماً لا يعلمه أحد غيره، وعلماً قد علَّمه ملائكته ورسله، فنحن نعلمه».

وقد يصل العلم الإلٰهي إلى الإمام من طرق أُخر كمصحف فاطمة وهو الذي أخبرها به جبرئيل فأملته فاطمة ـ سلام الله عليها ـ لعلي ﴿عليه السلام﴾ وكتبه بيده المباركة.

قال الصادق: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد.

قال الصادق أيضاً: «ليس من ملك يملك (الأرض) إلا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه وما وجدت لولد الحسن فيه شيئاً».

وكتحديث الملائكة وقد ورد في روايات متعددة أنَّ الأئمة محدثون كما قال أبو الحسن ـ علي الرضا ـ: «الأئمة علماء صادقون مفهمون محدثون».

وكإلهامات واقعية إلٰهية، قال الحارث بن المغيرة: قلت لأبي عبد الله ـ

جعفر الصادق ـ: أخبرني عن علم عالمكم. قال: وراثة من رسول الله ﷺ ومن علي عليه السلام قال: قلت: إنا نتحدث أنه يقذف في قلوبكم وينكت في آذانكم قال: أو ذاك.

وكجعلهم مشرفين على الأمور، كما ورد في الروايات المتعددة أنَّ الامام إذا شاء أن يعلم علم، أو أنَّ الإمام يرى من خلفه كما يرى من بين يديه، وغير ذلك)(1).

وقد سُئِل **المرجع الديني السيد أبو القاسم الخوئي (١٤١٢هـ)**: (هل يعلم المعصوم بشهادته وخاصة في حالة تناوله السم مثلاً أم لا؟) فأجاب: (إنَّ المعصوم كالنبي والأئمة الأطهار: يعلم بكل ما علَّمه الله تعالى من الوقائع والحوادث والموضوعات حيث لا يكون علمه ذاتيّاً)(2).

ويقول **المرجع الديني الشيخ محمد فاضل اللنكراني (١٤٢٨هـ)**: (وأخيراً وقفنا على إحاطتهم بأعمال العباد، وأنه لا يعزب عن علمهم مثقال ذرَّة من تلك الأفعال، وأنّهم الشهداء على الناس يوم القيامة في محكمة العدل «فمن صدّق صدّقناه يوم القيامة، ومن كذّب كذّبناه يوم القيامة»(3)، فإن أنكر منكر عمله، نادوه: صه، فقد كنّا مطّلعين على عملك، كما علمنا بأنَّ رسول الله ﷺ ربيب الوحي قد أفاض عليهم علومه مضافاً إلى ما خصّهم الله به من عنايته وفضله وأفاض عليهم من لطفه ورحمته) ثمَّ يقول: (هل للإمام عليه السلام علم بالغيب أم لا؟ الجواب: نعم، هو عالم الغيب، ولكن من خلال الوحي أو الإلهام أو شرح الله لصدرهم بما يزيل عنهم الحُجب فينظرون إلى حقائق الأشياء، وهذا العلم الجمّ من لوازم الزعامة الخالدة، ولا بدَّ للحاكم الإسلامي من الاستناد إلى الغيب في حكومته)(4).

وكيف يتأتى هذا العلم من الله تعالى إن لم يكن بالوحي؟!

---

(1) «بداية المعارف الإلٰهية في شرح عقائد الإمامية» ٢/ ٤٦ ـ ٤٧.

(2) «صراط النجاة» ٢/ ٤٤٨ (س١٤٠٨).

(3) «الكافي» ١/ ١٩٠ (باب أنَّ الأئمة شهداء الله ﷻ على خلقه) ـ ح٢.

(4) «حماة الوحي» ص١٩٤ ـ ١٩٨.

أفيحق بعد هذا للإمامية ـ بعد استعراض أوجه الوحي المتنزل على الأئمة وتقريرات علمائهم في هذا الباب ـ أن يعدوا الوحي فارقاً بين النبي والإمام، وقد نَسبوا إلى الأئمة الاثني عشر كل هذه الأوجه من الوحي؟!

ولهذا قال **شيخ الإسلام ابن تيمية** في الرد على الإمامية في دعواهم كون الفارق بين النبي والإمام هو الوحي: (فيقال: فأي شيء خاصة النبي التي انفرد بها عنه، حتى صار هذا نبيّاً، وهذا ليس بنبي؟ فإن قيل: بنزول الوحي عليه.

قيل: إذا كان المقصود بنزول الوحي عليه قد حصل له، فقد استراح من التعب الذي كان يحصل للنبي، وقد شاركه في المقصود.

وأيضاً: فعصمته إنما تكون بإلهام الحق له، وهذا وحي.

وأيضاً: فإما أن يخبر بما أخبر به النبي ﷺ، ويأمر بما أمر به، أو يخبر بأخبار وأوامر زائدة. فإن كان الأول لم يكن إليه حاجة، ولا فيه فائدة، فإن هذا قد عُرِفَ بأخبار الرسول وأوامره، وإن كان غير ذلك، وهو معصوم فيه، فهذا نبي، فإنّه ليس بمُبلِّغٍ عن الأول.

وإذا قيل: بل يحفظ ما جاء به الرسول.

قيل: يحفظه لنفسه أو للمؤمنين؟ فإن كان لنفسه فلا حاجة بالناس إليه. وإن كان للناس فبأي شيء يصل إلى الناس ما يحفظه: أفبالتواتر أم بخبر الواحد؟ فبأي طريق وصل ذلك منه إلى الناس الغائبين، وصل من الرسول إليهم، مع قلة الوسائط.

ففي الجملة لا مصلحة في وجود معصوم بعد الرسول إلا وهي حاصلة بدونه، وفيه من الفساد ما لا يزول إلا بعدمه. فقولهم: «الحاجة داعية إليه» ممنوع. وقولهم: «المفسدة فيه معدومة» ممنوع.

بل الأمر بالعكس؛ فالمفسدة معه موجودة، والمصلحة معه منتفية. وإذا

كان اعتقاد وجوده قد أوجب من الفساد ما أوجب، فما الظن بتحقق وجوده)[1].

٤ ـ دلائل النبوة ودلائل الإمامة:

فقد حكى الله تبارك وتعالى في مواضع عدة من كتابه الكريم تأييده لأنبياءه عليهم السلام بالآيات البينات والبراهين الساطعة في القول والعمل، ما به أُقيمت الحجة على الناس.

فهذا صالح عليه السلام يقول لقومه: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأعراف: ٧٣].

وذاك موسى عليه السلام يخاطبه ربّ العزّة والجلال: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿١٢﴾﴾ [النمل: ١٢].

وهذا المسيح عليه السلام يقول لقومه: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [آل عمران: ٤٩].

وفي محمد صلى الله عليه وآله وسلم يقول رَبُّ العِزَّة والجلال: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأنعام: ٤، ٥].

وقد حكى تبارك وتعالى أنَّ أقوام هؤلاء الأنبياء لفرط انبهارهم وإعجابهم بآيات أنبيائهم، كانوا يشترطون للإيمان بدعوة نبيّهم أن يُجري الله تعالى على أيديهم ما يُجريه على أيدي أنبيائه، فأبى الله تعالى ذلك عليهم، وبيَّن بما ليس بعده مزيد بيان، أنَّ الآيات لا تكون إلا لرُسله ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ

---

(١) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٦/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

رِسَالَتَهُۥ ۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَمْكُرُونَ ﴿١٢٤﴾ [الأنعام: ١٢٤].

أما الإمامية فإنهم يجعلون الأئمة؛ كالأنبياء والرسل الذين يقيم الله بهم الحجة على خلقه فهم يحتاجون للآيات الإلٰهية لإثبات إمامتهم كما يحتاج الأنبياء لإثبات أنهم مُرسلون من ربهم ﷻ.

وقد اعتنى علماء الإمامية بمعجزات الأئمة ودلائل إمامتهم عناية خاصة، فصنَّفوا في ذلك مصنَّفات عدة، ذكر آغا بزرك الطهراني في (الذريعة) وغيره منها:

١ ـ (الدلائل في الإمامة) لعبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣هـ).

٢ ـ (دلائل الإمامة) للعياشي (٣٢٠هـ).

٣ ـ (تثبيت المعجزات) لأبي القاسم الكوفي (٣٥٢هـ).

٤ ـ (دلائل الأئمة ومعجزاتهم) لابن بابويه القمي (٣٨١هـ).

٥ ـ (دلائل الإمامة) و(نوادر المعجزات) كليهما لابن رستم الطبري (ق ٤هـ).

٦ ـ (بصائر الدرجات في تنزيه النبوات)[(١)].

٧ ـ (عيون المعجزات) للشيخ حسين بن عبد الوهاب (ق ٥هـ).

٨ ـ (الخرائج والجرائح) لقطب الدين الراوندي (٥٧٣هـ).

٩ و١٠ ـ (ينابيع المعاجز) و(مدينة المعاجز) كلاهما للسيد هاشم البحراني (١١٠٧هـ).

١١ ـ (الحبل المتين) لمحمد بن بديع الدين الرضوي (كان حيّاً حتى ١١٣٦هـ).

١٢ ـ (الآيات الباهرات في معجزات النبي والأئمة الهداة) للسيد محمد بن حسين أمير الحاج (١١٦٨هـ).

---

(١) ذكر الشيخ حسين بن عبد الوهاب في مقدمة كتابه «عيون المعجزات» أنه لأحد الأصحاب ولم يذكر اسمه، وقد اختصره مع (تثبيت المعجزات) في كتابه «عيون المعجزات».

١٣ ـ (دلائل الإمامة) للشيخ عباس آل كاشف الغطاء (١٣٢٣هـ).

١٤ ـ (معارف الأنوار) للمولى محمد كاظم الاسترابادي (١٢٣٨هـ)[١].

وهذا عدا ما تضمنته بعض المُصنَّفات من أبواب مفردة في دلائل الإمامة كـ(الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد)[٢] للشيخ المفيد (٤١٣هـ)، و(إعلام الورى بأعلام الهدى)[٣] للفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨هـ) وغيرها الكثير، فضلاً عن كتب المعاصرين التي لم نذكرها ولم يشملها الاهتمام.

والمقصود من ذِكر هذه المُصنَّفات تِباعاً، بيان أنَّ هذا الاعتقاد كان ولا زال من مقررات الإمامية التي لا تقبل الشك.

وفي تقرير هذا يقول **السيد هاشم البحراني (١١٠٧هـ)** في مقدمة كتابه «مدينة المعاجز»[٤]: (واعلم أنَّ المعجزات من الأنبياء والأئمة دليلٌ على

---

(١) تلميذ الوحيد البهبهاني.

(٢) ففي ١/ ٣٠٥: (فصل في آيات الله تعالى وبراهينه الظاهرة على أمير المؤمنين عليه السلام، الدالة على مكاني من الله عز وجل واختصاصه من الكرامات بما انفرد به ممن سواه، للدعوة إلى طاعته، والتمسك بولايته، والاستبصار بحقه، واليقين بإمامته، والمعرفة بعصمته وكماله وظهور حجته. فمن ذلك ما ساوى به نبيين من أنبياء الله ورسله وحُجتين له على خلقه، ما لا شبهة في صحته. ولا ريب في صوابه)!
وفي ٢/ ٢٨١: (باب طرف من الأخبار عن مناقب أبي جعفر عليه السلام ودلائله ومعجزاته) وهكذا.

(٣) ففي ١/ ٣٣٥ عنون في كتابه باباً بعنوان (باب في ذكر طرف من آيات الله سبحانه الظاهرة على أمير المؤمنين عليه السلام والمعجزات الخارقة للعادة المؤيدة لإمامته الدالة على مكانه من الله عز وجل ومنزلته) ثمَّ قال: (وهذا الباب يشتمل على فنين من الآيات الدلالات، أحدهما ما: يختص بالإخبار عن الغائبات، والفن الآخر: غيرها من المعجزات الخارقة للعادات. فأما الفن الأول: وهو إخباره بالغائبات والكائنات قبل كونها، فيوافق الخبر المخبر عنه، فإنه أحد معجزات المسيح عليه السلام الدالة على ثبوته كما نطق به التنزيل من قوله: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وكان ذلك من آيات نبيّنا صلى الله عليه وآله أيضاً مثل ما جاء في القرآن من قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله تعالى في يوم بدر قبل الواقعة: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ ۝﴾ [القمر: ٤٥] وقوله تعالى في غلبة فارس الروم: ﴿الم ۝ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝﴾ [الروم: ١ ـ ٣] في أمثال لذلك، لا نطول به. فكان جميع ذلك على ما قال. وما كان من هذا الفن منقولاً عن أمير المؤمنين عليه السلام فهو أكثر من أن يحصى ولا يمكن إنكاره، إذ ظهر للخلق اشتهاره، فلا يخفى على العام والخاص ما حفظ عنه عليه السلام من الملاحم والحوادث في خطبه وكلامه وحديثه بالكائنات قبل كونها)!

(٤) وهو مطبوع في ثمانية أجزاء.

صدقهم على الله سبحانه في دعواهم النبوة والإمامة؛ لأنَّ المعجز الخارق للعادة، فعله تعالى، وإقدارهم على ذلك منه ﷻ، ومن المعاجز مثل كتابة أسمائهم على ساق العرش والحجب والشمس والقمر، وما شاكل مثل كتابتهم على الأشجار وغيرها، كما يطلعك هذا الكتاب عليه، فإنه من فعل الله تعالى يكون معجزاً، يُتحدى به)[1].

ويقول أيضاً: (لأنّ جميع ما عند الأنبياء عند نبيّنا والأئمة صلوات الله عليهم أجمعين، وليس ما عندهم عند الأنبياء؛ فمحمد وآله الأئمة المعصومون مفضَّلون على الأنبياء بما أعطاهم الله ﷻ من العلم، فكلما أتت به الأنبياء عليهم السلام من المعجزات والدلالات والبيِّنات على نبوتهم؛ فالأئمة الاثنا عشر الوارثون علمهم من رسول الله ﷺ لهم المعجزات والدلالات والبينات على إمامتهم؛ لأنّ الإمامة أخت النبوة، فبذلك يعلم ما منه كانت الآيات والمعجزات والدلالات مما أودع الله ﷻ الأنبياء والأئمة من الأمور التي يكون بها المعجز منهم صلوات الله عليهم أجمعين ليكون بذلك تصديقهم فيما ادعو من النبوة والإمامة؛ لأنّ من صدقه الله الصادق فهو صادق والله أعلم حيث يجعل رسالته)[2].

وقال **الميرزا جواد التبريزي (٢٠٠٦م)**: (الفرق بين الأنبياء والأئمة: أنّ الأنبياء كانوا يفعلون ذلك لإثبات نبوتهم بالمعجزة، وأما الأئمة فكانوا لا يفعلون ذلك إلا في موارد نادرة، كما ورد ذلك في الأخبار، وكان الناس مكلفين بمعرفتهم. امتحاناً من الله للأمة، بعد وفاة الرسول ﷺ، حتى يتميز من يأخذ بقوله ﷺ ومن لا يأخذ، ولذا ورد في الزيارة الجامعة أنهم الباب المبتلى به الناس. فكيف يظن بشخص يلتزم بإمامتهم، وأنهم عدل للنبي ﷺ إلا في منصب النبوة، ولا يلتزم بالولاية التكوينية لهم ﷺ مع أنّ الحكمة الإلٰهية اقتضت أنّ تكون الولاية التكوينية بأيديهم حتى يتمكنوا من إبطال من

(١) «مدينة المعاجز» ١/ ٤١.

(٢) «ينابيع المعاجز» ص٣٢.

يدعي النبوة بعد النبي ﷺ بالسحر ونحو ذلك، مما يوجب إضلال الناس، والله العالم)[١].

قال **أبو المجد الحلبي (ق ٦هـ)**: (ومما اختصوا به ـ عليهم السلام ـ ظهور المعجزات مطابقة لإدعائهم الإمامة، فلولا أنهم صادقون في إدعائها لم يكن لظهورها وجه، لاستحالة منافاة الحكمة الإلٰهية)[٢].

قال **أبو المجد الحلبي (ق ٦هـ)**: (فإنَّ الشك فيها كالشك في كل ما ظهر واشتهر من معجزات نبيّنا ﷺ وآياته وحروبه وغزواته)[٣].

٥ ـ اتصاف الإمام بجميع الكمالات التي للنبي!

فعلماء الإمامية ينصّون على أنَّ الإمام متصف بجميع الكمالات التي للنبي، ولا يكتفون في حكاية هذه الكمالات في كونه: أعلم الناس، وأشجعهم، وأزهدهم، وأعبدهم[٤]؛ بل ينصّون على أنَّ الإمام مساوٍ للنبي في جميع الكمالات.

قال **ميرزا أحمد الآشتياني (١٣٩٥هـ)**: «إنَّ عليّاً عليه السلام بمنزلة النبي ﷺ في جميع الصفات والملكات غير النبوة»[٥].

وقال **السيد حسن الحسيني اللواساني (١٤٠٠هـ)**: «وبذلك كلّه يتّضح لك كون الوصيّ (ع) بمنزلة النبيّ ﷺ؛ بل هو نفسه الّتي بين جنبيه، كما ورد عنه ﷺ وصرّحت به آية المباهلة، وأنّه مشاكل ومشارك له في جميع الأُمور من شؤون الكمال والعصمة، ومحامد الخصال الجمّة، وطهارة الذات، وحسن الصفات»[٦].

---

(١) «صراط النجاة» ٣/ ٤٢٠ ـ س١٢٢٥.

(٢) «إشارة السبق» ص٦٢.

(٣) «إشارة السبق» ص٥٥.

(٤) انظر: «الكافي في الفقه» لأبي الصلاح الحلبي ص٨٥.

(٥) «لوامع الحقائق في أصول العقائد» ٢/ ١٩.

(٦) «نور الأفهام» ١/ ٦١٣.

ويُلخِّص **الشيخ محمد حسن النجفي (١٢٦٦هـ)** في (الجواهر) بعضاً من صفات الأئمة وكمالاتهم المشتركة بينهم وبين النبي ﷺ، والواردة في الروايات، فيذكر منها: «أنَّهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، وأنَّ حالهم في المنام كحالهم في اليقظة، وأنَّ النوم لا يغير منهم شيئاً من جهة الادراك والمعرفة، وأنَّهم لا يحتلمون، ولا يصيبهم لمة الشيطان، ولا يتثاءبون، ولا يتمطّون في شيء من الأحيان، وأنَّهم يرون من خلفهم كما يرون من بين أيديهم، ولا يكون لهم ظل، ولا يرى لهم بول ولا غائط، وأنَّ رائحة نجوهم[1] كرائحة المسك، وأُمرت الأرض بستره وابتلاعه»[2].

وزاد **الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار** (بعد ١٢٥٠هـ) اعتماداً على رواية زرارة عن أبي جعفر الباقر: «للإمام عشر علامات. . .»[3]:

١ ـ أنَّه يُولد مطهّراً من أدناس الرحم ومختوناً.

٢ ـ أنَّه متى وقع على الأرض وقع على راحتيه ساجداً، رافعاً صوته بالشهادتين.

٣ ـ أنَّه إذا لبس درع رسول الله ﷺ كانت موافقة لقامته، إن طالت طالت الدرع، وإن قصرت قصرت الدرع.

٤ ـ أنَّه مُحدَّث.

وقد علَّق على هذه الصفات بقوله: «فهذه العلامات ـ جملة وفرادى ـ لا توجد إلّا في المعصوم، إمام أو نبي؛ لأنَّ كل واحدة منها دالة على كمال الاختصاص والاعتدال النفسي مطلقاً، وهذا لا يكون إلا في العصمة، وهي للنبي وخليفته»[4].

---

(١) قال الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار في «هدي العقول إلى أحاديث الأصول» ٩/ ٤٤٦: (النَّجو: ما يخرج من ريح أو غائط، وربما خُصَّ بالغائط. وذلك لصفاء معدته، وكذا فضلتها، ولاستنشاق الأرض له، واختصاصه بزيادة التحفظ والستر، فستر لذلك).

(٢) «جواهر الكلام» ١٣/ ٧٥.

(٣) «الكافي» ١/ ٣٨٨ ـ ح٨.

(٤) «هدي العقول إلى أحاديث الأصول» ٩/ ٤٤٣.

حتى صلاة النبي ﷺ التي جعلها الله تعالى سكناً لأتباع نبيّه ﷺ؛ جعلوا الإمام شريكاً له فيها!

وفي هذا يقول **الشيخ علي كاشف الغطاء (١٢٥٣هـ)**: «﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، لعدم تحقق العلة في غير صلاة النبي والإمام الذي هو بمنزلة النبي في جميع ما ثبت له من الأحكام عدى ما علم اختصاصه به ﷺ»[(١)].

٦ ـ عدم اشتراط البلوغ في الاصطفاء الإلٰهي:

لمَّا أصيبت النظرية الإمامية بنكسة كبرى عند وفاة الإمام علي الرضا سنة (٢٠٣هـ)، قبل أن يبلغ ابنه محمد الجواد السابعة أو الثامنة من العمر، ممن جعل معظم أصحاب الرضا يرفضون القول بإمامة ابنه، وعلى رأسهم يونس بن عبد الرحمٰن القمي الذي بذل ما بوسعه من أجل إثبات إمامة الرضا في مواجهة (الواقفة) الذي وقفوا على أبيه محمد الكاظم ورفضوا الاعتراف بإمامته، نظراً لاعتقاد هؤلاء الأصحاب بعدم قدرة طفل في هذا السن على قيادة الشيعة عمليّاً أو توجيههم بشيء، ادّعت طائفة من الأصحاب وجود روايات في النَّص على محمد الجواد تردُّ مبكراً على إشكالية الطفولة التي أوقعت الناس في (حيص بيص)[(٢)].

فكان مما رووه وبات مستنداً للإمامية في إثبات إمامة محمد الجواد رغم صِغر سِنّه، الآتي:

ما رواه الكليني وغيره عن صفوان بن يحيى قال: قلت للرضا: قد كنا نسألك قبل أن يهب الله لك أبا جعفر ـ الجواد ـ فكنت تقول: يهب الله لي غلاماً، فقد وهب الله لك فقرَّ عيوننا، فلا أرانا الله يومك، فإن كان كون فإلى من؟ فأشار بيده إلى أبي جعفر وهو قائم بين يديه، فقلت: جعلت فداك هذا ابن ثلاث سنين!؟

---

(١) «النور الساطع في الفقه النافع» ١/٤٣٨.

(٢) يُقال: وقع القومُ في حَيْصَ بَيْصَ: إذا وقعوا في أمرٍ مختلطٍ، لا مخرج لهم منه. انظر: «الصحاح للجوهري» ٣/ ١٠٣٥.

قال: «وما يضره من ذلك شيء، قد قام عيسى عليه السلام بالحجة وهو ابن ثلاث سنين»[(١)].

وما رواه أيضاً بسنده عن الخيراني عن أبيه قال: كنت واقفاً بين يدي أبي الحسن ـ الرضا ـ بخراسان، فقال له قائل: يا سيدي إن كان كون فإلى من؟ قال: «إلى أبي جعفر ابني»، فكأنَّ القائل استصغر سن أبي جعفر، فقال أبو الحسن: «إنَّ الله تبارك وتعالى بعث عيسى ابن مريم عليه السلام رسولاً نبيّاً، صاحب شريعة مبتدأة في أصغر من السن الذي فيه أبو جعفر»[(٢)].

وما رواه أيضاً بسنده عن علي بن أسباط قال: رأيت أبا جعفر ـ محمد الجواد ـ وقد خرج عليَّ فأخذت النظر إليه، وجعلت أنظر إلى رأسه ورجليه، لأصف قامته لأصحابنا بمصر، فبينا أنا كذلك حتى قعد، فقال: «يا علي، إنَّ الله احتج في الإمامة بمثل ما احتج به في النبوة، فقال: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ۝١٢﴾ [مريم: ١٢]، ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [يوسف: ٢٢] و[القصص: ١٤]، وبلغ أربعين سنة، فقد يجوز أن يؤتى الحكمة وهو صبي، ويجوز أن يؤتاها وهو ابن أربعين سنة»[(٣)].

وإزاء هذه المسألة التي تُعدُّ اليوم من مقررات الإمامية التي لا تقبل الشك، انتقد **د. محمد حسين الصغير**[(٤)] تناول الأستاذ أحمد الكاتب في كتابه «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه» لهذه المسألة تحت

---

(١) «الكافي» ١/ ٣٨٣ ـ ح٢.

(٢) «الكافي» ١/ ٣٨٤ ـ ح٦.

(٣) «الكافي» ١/ ٣٨٤ ـ ح٧.

(٤) عالم إمامي عراقي معاصر، وُلِدَ في (النجف) سنة ١٩٤٠م، والتحق بالحوزة العلمية فيها سنة ١٩٥٢م، وأكمل دراسته في البحث الخارج (مرحلة الدراسات العليا في الحوزة) عند المرجع الديني الراحل السيد أبي القاسم الخوئي عام ١٩٥٢م، وحصل على الدكتوراه في الآداب بدرجة الامتياز ودرجة الشرف الأولى عام ١٩٧٩م، وحصل على درجة الأستاذية (البروفيسور) عام ١٩٨٨م، وأسس الدراسات العليا في جامعة الكوفة، وقد حصل منها على مرتبة الأستاذ الأول عام ١٩٩٣م، كما حصل على مرتبة الأستاذ الأول المتمرس عام ٢٠٠١م، وأشرف وناقش أكثر من ٢٥٧ رسالة ماجستير ودكتوراه في الدراسات القرآنية والأصولية والحديثية والبلاغية والنقدية.

عنوان (أزمة الطفولة) بقوله: «ونصَّ الرضا على الإمام الجواد، ولم يقتنع الكاتب بهذا النصّ نظراً لأزمة الطفولة التي افتعلها، وقد ذهب عنه إسناد الله الحجة إلى أنبيائه، وهم صغار السن، فإذا صحَّت النبوة للصغير! فلماذا لا تصح الإمامة لمن هو صغير أيضاً؟!

قال تعالى يحكي قصة عيسى مع بني إسرائيل: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾﴾ [مريم: ٢٩، ٣٠].

وقال تعالى بشأن يحيى بن زكريا: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾﴾ [مريم: ١٢]، فهذا ما اختصَّ به نبيّان من الأنبياء، فلماذا لا يجري نفسه على الأوصياء من الأئمة الطاهرين؟!

إنَّ الإمامة ـ كما أوضحنا ـ منصبٌ إلٰهي، والمنصب الإلٰهي غير خاضعٍ لمقاييس البشر..»[1].

وقال **السيد علي الحسيني الميلاني**: «فإنّ (الإمامة) مثل (النبوّة) لا يعتبر فيها البلوغ. قال اللهُ تعالى في عيسى عليه السلام: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾ [مريم: ٢٩ ـ ٣١]»[2].

وقال **الشيخ محمد بن عبد علي آل عبد الجبار** (بعد ١٢٥٠هـ): «والقيام بأعباء الخلافة وظهور المعاجز من الإمام قبل البلوغ ظاهر من كلِّ نبيٍ ووصي، وقد كان من الأنبياء من هو ذو شريعة مبتدأة أو غير مبتدأة وهو صبي، فكيف الخلافة؟! وهذا ظاهر من عيسى ويحيى، بنصِّ الكتاب وإجماع الأمة.

فلعن الله العامّة؛ تراهم يوافقون على هذا، وإذا قيل بمثله في أحد

---

(١) «الفكر الإمامي من النَّص حتى المرجعية» ص١٤١.

(٢) «الأئمة الاثني عشر» ص٢١١.

الأئمة قالوا: كيف يكون وهو صبي؟ لكن الحسد والجحود العنادي يوجب هذا وزيادة» إلى أن يقول: «والحاصل أنَّ الله احتج في الإمامة كما في النبوة، وأبت العامة إلا قول غير ذلك»[1].

ولا أدري مِمَّ أعجب! أمِن اعتبارهم الإمامة كالنبوة في هذا الاختصاص، أم مِن لعن هذا الأخير لعامة أمة محمد ﷺ ـ دون حياء ـ لا لشيء ارتكبوه سوى استهجانهم ورفضهم لهذه الدعوى العريضة التي ادّعاها الإمامية.

٧ ـ إنّ الأئمة كالأنبياء في صدق رؤاهم وتنزِّههم عن الأحلام:

والرؤيا الصادقة هي أول ما وهبه الله تعالى لنبيِّه محمد ﷺ من أسباب النبوءة التي قال عنها عليه الصلاة والسلام: إنها جزء من أجزاء النبوءة، فكان النبي ﷺ لا يرى رؤيا إلا جاءت كفلق الصبح[2].

قَالَ بعض أهل العلم: فكان ذلك ترشيحاً له من الله ﷻ للنبوءة، فلما رأى ما وهب الله ﷻ من ذلك فأطلعه به على كثير من الغيوب والإنذارات بما يقع، ويفهمه به على كثير مما يضر وينفع، تحقق طمعه في الإجابة، وقوي رجاؤه في استكمال ما ابتدأه به ورشحه له فأخلص النية لله ﷻ بالعمل، ومحض له الطوية في التعبد والرغبة والانقطاع إليه، وحبب إليه الخلاء، فكان يتعبد في غار حراء عدد الليالي والأيام، ثمَّ يرجع ويتزود لمثلها، حتى فجئه الحق وأتاه الملك بالوحي من ربه فقبل الله تعالى عمله، لصحة نيته، ووهب له ما نوى كما أمل ورجا، إجابة لخالص دعواته، والله أعلم حيث يجعل رسالاته[3].

---

(١) «هدي العقول إلى أحاديث الأصول» ٩/٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٢) كما في حديث أم المؤمنين عائشة ﵂: (أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثمَّ يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء). «صحيح البخاري» (٣)، و«صحيح مسلم» (١٦٠).

(٣) قاله المهلب بن أبي صفرة في مقدمة شرحه للبخاري «المختصر النصيح» ١/١٥٣ ـ ١٥٤.

ودونك ما في القرآن المجيد من ذِكر رؤيا خليل الرحمٰن إبراهيم عليه السلام، فقد رأى في المنام أنه يذبح ابنه، وهي رؤيا حق، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝١٠٥﴾ [الصافات: ١٠٤، ١٠٥].

والأنبياء عليهم السلام مُنزَّهون عن تلاعب الشياطين بهم في المنام، وغيرهم تصدُق رؤياه حيناً، وتكذِب أخرى لإمكان تسلّط الشيطان عليه في منامه.

والمنام كما قال المصطفى صلوات ربي عليه، يكون تارة رؤيا من الله تعالى، وتارة يكون من حديث النفس، وتارة يكون من تلاعب الشيطان.

وتنزيه الأئمة عمَّا يتنزه عنه الأنبياء وحدهم، هو إثبات لخصيصة من خصائص النبوة.

وقد عبَّر **الشيخ المفيد (٤١٣هـ)** في (أوائل المقالات) عن معتقد الإمامية في هذا الباب فقال: (إنّ منامات الرسل والأنبياء والأئمة عليهم السلام صادقة لا تكذب، وإنّ الله تعالى عصمهم عن الأحلام، وبذلك جاءت الأخبار عنهم على الظهور والانتشار، وعلى هذا القول جماعة فقهاء الإمامية وأصحاب النقل منهم، وأمَّا متكلموهم فلا أعرف لهم نفياً ولا إثباتاً ولا مسألة فيه ولا جواباً)(١).

وقد صنَّف **القاضي النعمان** كتاباً في رؤى الأئمة الصادقة أسماه (منامات الأئمة)(٢).

٨ ـ تخصيص العام وتقييد المطلق ونسخ الشريعة:

وهذا قدر زائدٌ على ما ذكرناه، وهو مدار جدل بين مراجع وعلماء الإمامية اليوم، وهو مُلزمٌ لمن يتبناه من الإمامية لا جميعهم.

يقول **المرجع الديني المعاصر السيد علي السيستاني** تحت عنوان

---

(١) «أوائل المقالات» ص٧٠.

(٢) «الذريعة» ٢٢/٣٣٨.

(النسخ): (وتحدَّثنا فيه عن إمكان صدور النسخ من قِبَل أهل البيت ﷺ للآية القرآنية والحديث النبوي والحديث المعصومي السابق، وأقسام النسخ من النسخ التبليغي الذي يعني: كون الناسخ مودعاً عندهم ﷺ من قِبَل الرسول ﷺ لكنهم يقومون بتبليغه في وقته، والنسخ التشريعي وهو عبارة عن صدور النسخ منهم ابتداءً، وهذا يبتني على ثبوت حق التشريع لهم ﷺ كما كان ثابتاً للرسول ﷺ)[1].

وقال **آية الله محمد آصف محسني** في بيان أنَّ الله تعالى قد فوَّض للأئمة الاثني عشر حق التشريع: (تدل الروايات الكثيرة المعتبرة وغير المعتبرة، على أنَّ الله تعالى فوَّض تشريع الأحكام الشرعية إلى النبي الأكرم ﷺ، وأنَّ له أن يسنَّ ما يريد)[2].

وقال **السيد جعفر مرتضى العاملي** في بيان دور أئمة أهل البيت في نسخ بعض أحكام الشريعة أو تشريع أحكام جديدة: (هناك قسمان من الأحكام:

أحدهما: الأحكام التي فرضها الله سبحانه، وفرض على الأنبياء والأئمة أن يبلغوها للناس.

الثاني: الأحكام التي فوض الله تعالى إليهم (ﷺ) أمر وضعها وتشريعها، ضمن ضوابط حددها، وغايات أوضحها، وحدود وضعها، ومصالح ومفاسد أطلعهم عليها، ودقائق وحقائق بيَّنها.. حتى يصبحوا بحيث إذا أرادوا جعل الحكم، فإنهم يصيبون به حكم الله تعالى من فوق سبعة أرقعة.. وقد يكون هذا الحكم المجعول مطلقاً، كما هو الحال في إرث الجد، وغير ذلك)[3].

(١) «الرافد في علم الأصول» ص٢٦.

(٢) «صراط الحق» ٣/ ١٣٧.

(٣) «الولاية التشريعية» ص٥٧.

الفصل الخامس

من هو وصيّ موسى عليه السلام ؟

(١٤)
لماذا هارون عليه السلام؟

تُوفي هارون عليه السلام في حياة موسى عليه السلام، فلم يخلفه من بعده، وظهر بهذا أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد خلافة الحياة، لا خلافة الموت[١].

وخلافة الحياة المؤقتة كانت مشتركة بين جمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لم يُختاروا لسابقة ولا لفضلٍ على غيرهم كما يعلمه كل من له دراية بالسيرة[٢].

ولهذا لما كان الاستدلال بحديث المنزلة قاصراً عن الحجية في إثبات النص على خلافة الإمام علي، كانت الحاجة إلى استصدار روايات كثيرة وبديلة في التشابه بين يوشع عليه السلام من جهة وعلي بن أبي طالب عليه السلام من جهة أخرى أمراً مُلِحاً.

ولهذا جاء من الوضَّاعين من نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ دون خجل ولا حياء ـ أنه قال عند وفاته للإمام علي: أنت مني بمنزلة يوشع من موسى[٣].

---

(١) «النكت الدالة على البيان» للكرجي القصَّاب ٤/ ١١٠.

(٢) وقد تعرَّضت لهذا تفصيلاً في الفصل الثاني، فراجعه.

(٣) «مناقب آل أبي طالب» لابن شهرآشوب ٣/ ٤٦، و«الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين» ص٨٠، و«بحار الأنوار» ٣٩/ ٦٣، كلهم نقلاً عن علي بن مجاهد في تاريخه، دون إسناد يُعرف ولا راوٍ يُذكر!

وقال القائل في ذِكر التشابه بين يوشع عليه السلام وعلي رضي الله عنه:

وله من صفات يوشع عندي رتب لم أكن لهن نسيا
كان هذا لما دعى الناس موسى سابقاً قادحاً زناداً وريا
وعلي قبل البرية صلى خائفاً حيث لا يعاين ريا
كان سبقاً مع النبي يصلي ثاني اثنين ليس يخشى ثوبا[1].

ولكن من هو يوشع عليه السلام الذي نتحدث عنه؟ وما سر الاهتمام به؟

لطالما قرأنا في سورة الكهف قصة فتى موسى عليه السلام الذي رافقه في رحلته المحكية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾﴾ [الكهف: ٦٠، ٦١].

وفي تفسير هذه الآية الكريمة ينقل العياشي في تفسيره عن أبي جعفر الباقر قوله: كان وصي موسى بن عمران يوشع بن نون، وهو فتاه الذي ذكر الله في كتابه[2].

وقد تضافرت روايات الإمامية الدالة على أنَّ يوشع عليه السلام هو وصي موسى عليه السلام، ومن هذه الروايات:

١ ـ ما رواه **الصفار (٢٩٠هـ)** في (بصائر الدرجات) عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله ـ جعفر الصادق ـ قال: أنا عنده يومئذ، إذ قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل شبه النخلة طويل ثمَّ حدَّث بحديث اسمه هامه، فقال رسول الله لعلي: علِّمه وارفق به، فقال هامه: يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، من هذا الذي أمرته أن يعلِّمني ونحن معشر الجن أُمِرنا أن لا نطيع إلا نبيّاً أو وصي نبي؟ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا هامه، من وجدتم وصي آدم؟ قال: شيث ابن آدم قال: فمن وجدتم وصي نوح؟ قال: ذلك سام بن نوح. قال: فمن وجدتم وصي هود؟ قال: ذاك ياسر بن هود. قال: فمن وجدتم وصي إبراهيم؟ قال:

---

(١) «مناقب آل أبي طالب» ٣/ ٤٦، و«بحار الأنوار» ٣٩/ ٦٣.

(٢) «الكافي» ٨/ ١١٧، و«كمال الدين» ص٢١٧، و«تفسير العياشي» ٢/ ٣٣٠.

ذاك إسحاق بن إبراهيم. قال: فمن وجدتم وصي موسى؟ قال: ذاك يوشع بن نون..)[1].

٢ ـ ما رواه **محمد بن سليمان الكوفي (٣٠٠هـ)** في (مناقب الإمام أمير المؤمنين) أنّ سلمان الفارسي رضي الله عنه قال لرجل: ويحك إني دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرض الموت فأفاق إفاقة فقلت: يا رسول الله هل أوصيت؟ فقال النبي: يا سلمان، هل تدري من كان وصي موسى؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: كان وصي موسى يوشع بن نون، وكان أفضل من خلف بعده وإني أوصيت إلى علي بن أبي طالب وكان أفضل من أخلف بعدي..)[2].

٣ ـ ما رواه **الكليني (٣٢٩هـ)** في (الكافي) عن عمار الساباطي قال: قلت لأبي عبد الله: ما منزلة الأئمة؟ قال: كمنزلة ذي القرنين وكمنزلة يوشع وكمنزلة آصف صاحب سليمان، قال: فبما تحكمون؟ قال: بحكم الله وحكم آل داود وحكم محمد صلى الله عليه وآله وسلم ويتلقانا به روح القدس)[3].

٤ ـ ما رواه **الكليني** أيضاً في (الكافي) عن أبي جعفر الباقر قال: لما قبض أمير المؤمنين عليه السلام قام الحسن بن علي عليه السلام في مسجد الكوفة فحمد الله وأثنى عليه وصلَّى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمَّ قال: (أيها الناس إنَّه قد قبض في هذ الليلة رجل ما سبقه الأولون ولا يدركه الآخرون، إنَّه كان لصاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عن يمينه جبرئيل وعن يساره ميكائيل، لا ينثني حتى يفتح الله له والله ما ترك بيضاء ولا حمراء إلا سبعمائة درهم فضلت عن عطائه، أراد أن يشتري بها خادماً لأهله. والله لقد قُبِضَ في الليلة التي فيها قبض وصي موسى يوشع بن نون والليلة التي عرج فيها بعيسى ابن مريم، والليلة التي نزل فيها القرآن)[4].

---

(١) «بصائر الدرجات» ص١٢٠ ـ ١٢١.

(٢) «مناقب الإمام أمير المؤمنين» (٣٣٨).

(٣) «الكافي» ١/ ٣٩٨.

(٤) «الكافي» ١/ ٤٥٧.

٥ ـ ما رواه **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)** في (الإمامة والتبصرة) عن جعفر الصادق قال: قال النبي ﷺ: أنا سيد النبيين، ووصيي سيد الوصيين وأوصياؤه سادة الأوصياء. إنّ آدم عليه السلام سأل الله تعالى أن يجعل له وصيّاً صالحاً، فأوحى الله عز وجل إليه: إني أكرمت الأنبياء بالنبوة، ثمَّ اخترت خلقي وجعلت خيارهم الأوصياء. فقال آدم عليه السلام: يا رب اجعل وصيي خير الأوصياء) إلى أن قال: (ودفعها شعيب إلى موسى بن عمران عليه السلام، وأوصى موسى إلى يوشع بن نون، وأوصى يوشع إلى داود النبي)[1].

٦ ـ ما رواه **شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ)** في (الأمالي) بإسناده عن الإمام جعفر الصادق عن أجداده ـ في حديث طويل ـ وفيه: أنّ النبي ﷺ قال لعلي عليه السلام: ألا أبشرك يا أبا الحسن؟ قال: بلى فداك أبي وأمي، فكم من خير بشرت به. قال: إنّ جبرئيل عليه السلام هبط علي في وقت الزوال فقال لي: يا محمد، هذا ابن عمك عليٌّ وارد عليك، وإنّ الله أبلى المسلمين به بلاء حسناً، وإنه كان من صنيعه كذا وكذا، فحدثني بما أنبأتني به، ثم قال لي: يا محمد، إنه من نجا من ذرية آدم بالله (عز وجل)، فنجا من تولى شيث بن آدم وصي أبيه آدم، ونجا شيث بأبيه آدم، ونجا آدم بالله (عز وجل)، ونجا من تولى سام بن نوح وصي نوح، ونجا سام بأبيه نوح، ونجا نوح بالله (عز وجل)، ونجا من تولى إسماعيل ـ أو قال: إسحاق ـ وصي إبراهيم خليل الله، ونجا إسماعيل بأبيه إبراهيم، ونجا إبراهيم (عليه السلام) بالله (عز وجل)، ونجا من تولى يوشع وصي موسى بيوشع، ونجا يوشع بموسى، ونجا موسى بالله (عز وجل)، ونجا من تولى شمعون وصي عيسى بشمعون، ونجا شمعون بعيسى، ونجا عيسى بالله (عز وجل)...)[2].

٧ ـ ما رواه **القاضي النعمان المغربي (٣٦٣هـ)** في (شرح الأخبار) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: كنا ذات يوم جلوساً عند رسول الله ﷺ إلى أن قام، فجاء علي بن أبي طالب عليه السلام، فوافق رسول الله ﷺ قائماً، فلما رآه

(١) «الإمامة والتبصرة» ص٢١ ـ ٢٣.

(٢) «الأمالي» (١٢٢٦).

جلس، ثم قال له: يا علي، أتدري لم جلست؟ قال: اللَّهُمَّ لا. قال: لأخبرك أني ختمت النبيين، وأنك يا علي ختمت الوصيين، إنّ حقّاً على الله ﷻ أن لا يقف موسى بن عمران موقفاً يوم القيامة إلا وقف معه وصيه يوشع بن النون، وإني واقف وتقف معي، ومسؤول وتسأل معي، فأعد للجواب...)[1].

بل يُمكن الجزم بأنَّها من مقررات عقائد الإمامية التي لم يشكك أو يتردد فيها أحدٌ منهم.

قال **ابن بابويه القمي (٣٨١هـ)** في (كمال الدين): (ومثل موسى عليه السلام كان وصيه يوشع بن نون وكان نبيّاً...)[2].

وقال **المازندراني (١٠٨١هـ)** في (شرح أصول الكافي): (وكان وصي موسى يوشع بن نون عليه السلام، وهو فتاه الذي ذكره الله ﷻ في كتابه)[3].

وقال **المرجع الديني الشيخ حسين منتظري** في (دراسات في المكاسب المحرمة): (يظهر من كلامه ـ أي: الأيرواني ـ أنّ داود عليه السلام كان قبل يوشع، مع وضوح أنّ يوشع كان وصيّاً بلا فصل لموسى عليه السلام، وداود كان متأخراً عنه بكثير)[4].

وقال **السيد سامي البدري** في (شبهات وردود) في الاستدلال بحديث الاثني عشر: (وقد كان أول هؤلاء الاثني عشر بعد موسى هو يوشع بن نون وكان آخرهم داود، وكان ما بينهم النبي إشموئيل وطالوت ولم يكن نبيّاً بل كان عالماً اصطفاه الله ونصَّ عليه بواسطة نبيِّه إشموئيل، وكانت تكملة الاثني عشر من آل هارون ولم يكونوا أنبياء أيضاً بل كانوا علماء اصطفاهم الله وطهَّرهم ونصَّ عليهم بواسطة نبيِّه موسى وقد ذكروا في القرآن كعنوان للنقباء

(١) «شرح الأخبار» ٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣.

(٢) «كمال الدين وتمام النعمة» ص٢٦.

(٣) «شرح أصول الكافي» ١٢/ ٥٤.

(٤) «دراسات في المكاسب المحرمة» ٣/ ٧٨.

بعد موسى وقبل النبي إشموئيل ولم يدخل في تفاصيلهم. وهم المشار إليهم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٣﴾ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٣، ٢٤]، وكذلك الأمر في الأئمة الاثني عشر بعد الرسول ﷺ هم أئمة هدى لا يصلح الحكم إلا لهم في زمانهم ولا تتأثر منزلتهم من الله ورسوله سواء أقبل الناس عليهم أم أعرضوا عنهم)[(١)].

وقال **السيد مرتضى العسكري (١٤٢٨هـ)** في (معالم المدرستين): (قد سلسل المسعودي اتصال الحجج وأوصياء الأنبياء من لدن آدم حتى خاتم النبيين صلوات الله عليهم أجمعين وأوصيائه فقد ذكر ـ مثلاً ـ: أنّ وصي آدم كان هبة الله وهو شيث بالعبرانية، وأنّ وصي إبراهيم كان إسماعيل عليه السلام، وأنّ وصي يعقوب كان يوسف عليه السلام، وأنّ وصي موسى كان يوشع بن نون بن افرائيم بن يوسف عليه السلام وخرجت عليه صفورا زوجة موسى عليه السلام، وأنّ وصي عيسى كان شمعون عليه السلام، وأنَّ وصي خاتم الأنبياء محمد ﷺ كان علي بن أبي طالب، ثمَّ الأحد عشر من ولده)[(٢)].

وقال **علي الكوراني العاملي** في (تدوين القرآن): (فالذي حدث بعد موسى على نبيِّنا وآله وعليه السلام أنّ أكثر قومه أطاعوا وصيه يوشع مدة قليلة ثمَّ انقلبوا على أعقابهم من بعده ولم يقبلوا الأوصياء، وشكلوا دولة القضاة التي هي أشبه بدولة الخلفاء عندنا. وفي هذه المدة لم يكتبوا أحاديث موسى ولا يوشع؛ بل بدؤوا بتحريف التوراة)[(٣)].

وفي حديثه عن نظرية الوصية الإلٰهية التي ابتكرها في الإسلام عبد الله بن سبأ يقول **العلامة البروجردي** في (طرائف المقال): (قال عبد الله بن سبأ لعلي عليه السلام: أنت الإلٰه حقّاً، فنفاه علي عليه السلام إلى المدائن. وقيل: إنه كان يهوديّاً فأسلم، وكان في اليهودية يقول في يوشع وموسى مثل ما قال في

---

(١) «شبهات وردود» ١/ ١١٣.

(٢) «معالم المدرستين» ١/ ٢١٢.

(٣) «تدوين القرآن» ص٣٧١.

علي ﷺ، وقيل: إنه أول من أظهر القول بوجوب إمامة علي ﷺ قال ابن سبأ: إنه لم يمت ولم يقتل، وإنما قتل ابن ملجم شيطاناً تصور بصورته)[1].

وأصله قول **الكشي (٣٢٩هـ)** في (رجاله): (وذكر بعض أهل العلم أنّ عبد الله بن سبأ كان يهوديّاً فأسلم ووالى عليّاً ﷺ، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بالغلو، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي ﷺ مثل ذلك. وكان أول من شهر بالقول بفرض إمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفيه وكفرهم)[2].

ولو كان النبي ﷺ يريد من حديث المنزلة النص على أنّ عليّاً رضي الله عنه هو وصيه أو الإمام من بعده بلا فصل، لكان تشبيه منزلة علي بمنزلة يوشع كافٍ في الدلالة على المقتضى، إذ أنّ يوشع ﷺ هو وصي موسى ﷺ والخليفة من بعده، وليس هارون ﷺ.

لقد حاول الإمامية الالتفاف على هذه المسألة الفارقة في الموضوع، فجعلوا عليّاً رضي الله عنه شبيهاً بهارون ويوشع؛ بل بكل الأنبياء!

واستفاضت رواياتهم في تعديد أوجه التشابه بين علي رضي الله عنه ويوشع ﷺ، فذكروا من ذلك:

١ ـ المشابهة في كون يوشع فتى موسى ﷺ، وعلي فتى محمد ﷺ:

قال **ابن شهرآشوب (٥٨٨هـ)**: (كان فتى موسى يوشع، وفتى محمد علي، ولا فتى إلا علي)[3].

٢ ـ أنَّ يوشع ﷺ هو الأعلم في أمة موسى ﷺ، وعلي رضي الله عنه هو الأعلم في أمة محمد ﷺ:

روى ابن بابويه القمي في الأمالي عن سلمان الفارسي، قال: سألت

(١) «طرائف المقال» ٢/ ٢٣١.

(٢) «رجال الكشي» ١/ ٣٢٤.

(٣) «مناقب آل أبي طالب» ٣/ ٤٥.

رسول الله ﷺ: من وصيك من أمتك، فإنه لم يبعث نبي إلا كان له وصي من أمته؟ فقال رسول الله ﷺ: لم يبين لي بعد. فمكثت ما شاء الله أن أمكث، ثم دخلت المسجد، فناداني رسول الله ﷺ، فقال: يا سلمان، سألتني عن وصيي من أمتي، فهل تدري من كان وصي موسى من أمته؟ فقلت: كان وصيه يوشع بن نون فتاه. قال: فهل تدري لم كان أوصى إليه؟ فقلت: الله ورسوله أعلم. قال: أوصى إليه؛ لأنه كان أعلم أمته بعده، ووصيي أعلم أمتي من بعدي علي بن أبي طالب[1].

وفي رواية أخرى: قال سلمان: يا رسول الله إنّ لكل نبي وصيّاً فمن وصيك؟ قال: فسكت، قال: فلما كان بعد ورآني من بعيد فقال: يا سلمان. قلت: لبيك، وأسرعت إليه، قال: تعلم من كان وصي موسى؟ قلت: يوشع بن نون. قال: ولم كان ذلك؟ قلت: لأنه كان يومئذ أخيرهم وأفضلهم وأعملهم. قال: فإني أشهدك أنَّ عليّاً خيرهم وأفضلهم وأعلمهم، قال: فهو وليي ووصيي ووارثي[2].

٣ ـ المشابهة في كونهما رأسي الأسباط الاثني عشر:

ويتجلى التشبيه بين أسباط بني إسرائيل الاثني عشر وبين أئمة أهل البيت الاثني عشر في معتقد الإمامية حيث يقول **بهاء الدين النجفي (٨٠٣هـ)**: (وكذا أسباط بني إسرائيل كانوا اثني عشر سبطاً أولهم يوشع وصي موسى (عليه السلام) أئمة واحد بعد واحد، مستترين عن عموم الناس، ظاهرين لخواص شيعتهم، حتى وصل الأمر إلى الثاني عشر منهم، فاختفى عنهم مدة طويلة ثم ظهر لبني إسرائيل وبشرهم بداود وقتله لجالوت، وأنه يكلمه الحجر فيقول له: احملني تقتل بي جالوت)[3].

---

(١) «الأمالي» ص٦٣، المجلس الرابع (١) و«حلية الأبرار» ٢/ ٤٤٢، و«بحار الأنوار» ٣٨/ ١٨.

(٢) «مناقب الإمام أمير المؤمنين علي» ١/ ٣٨٨.

(٣) «منتخب الأنوار المضيئة» ص١٣١.

٤ ـ المشابهة في يوم تنصيبهما وصيين:

قال **ابن إدريس الحلي (٥٩٨هـ)**: (ويوم الثامن عشر من ذي الحجة، وهو يوم الغدير، نصب فيه رسول الله ﷺ علياً أمير المؤمنين عليه السلام إماماً للأنام) إلى أن قال: (وفيه نصب موسى وصيه يوشع بن نون، ونطق بفضله على رؤوس الأشهاد، وفيه أظهر عيسى وصيه شمعون الصفا، وفيه أشهد سليمان بن داود سائر رعيته على استخلاف آصف بن برخيا وصيه، وهو يوم عظيم، كثير البركات)(١).

وقال **علي بن يونس العاملي البياضي (٨٧٧هـ)**: (وفي يوم الغدير نصب موسى يوشع وعيسى شمعون وسليمان آصف فأمر الله تعالى محمداً ﷺ أن ينصب فيه علياً، وهذا يسقط كل ما يهولون به من أنه أراد غير معنى الإمامة)(٢).

٥ ـ المشابهة في طريقة التنصيب:

قال **السيد مرتضى العسكري (١٤٢٨هـ)** في (معالم المدرستين): (وجه الشبه بين وصي خاتم الأنبياء ووصي موسى عليه السلام أنّ يوشع بن نون كان مع موسى في جبل سيناء ولم يعبد العجل. وأمر الله نبيَّه موسى أن يعيِّنه وصيّاً من بعده لئلا تكون جماعة الرب كالغنم بلا راعي. وكان الإمام علي مع النبي في غار حراء ولم يعبد صنماً قط وأمر الله نبيِّه في رجوعه من حجة الوداع أن يعينه أمام الحجيج قائداً للأمة من بعده، ولا يترك أمته هملاً، وقد صدع بذلك رسول الله ﷺ في غدير خم، وعيّنه وليّاً للعهد من بعده كما سنذكره في ما يأتي، وصدق رسول الله ﷺ حيث قال: ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل)(٣).

---

(١) «السرائر» ١/ ٤١٨، و«منتهى المطلب» لابن المطهر الحلي ٢/ ٦١٢، و«مشارق الشموس» للخوانساري ٢/ ٤٥١، و«مسار الشيعة» للمفيد ص٤١، و«العدد القوية» لعلي بن يوسف الحلي ص٢٠٠، و«بحار الأنوار» للمجلسي ٣١/ ٤٩٣ و٩٥/ ١٩٤.

(٢) «الصراط المستقيم» ١/ ٣١٦.

(٣) «معالم المدرستين» ١/ ٢١٤ ـ ٢١٥، و«أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة» ص٥٣ ـ ٥٤.

٦ ـ المشابهة في خروج زوجة نبي عليهما:

فقد ذكروا من أوجه التشابه بينهما خروج أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما خرجت صفوراء أو صفراء[١] على يوشع عليه السلام.

قال **الخصيبي (٣٣٤هـ)**: (وكانت صفراء ابنة شعيب النبي (عليه السلام) زوجة موسى بن عمران (عليه السلام) تقاتل يوشع بن نون (عليه السلام) مع المارقين من بني إسرائيل على زرافة[٢] كما قاتلت عائشة ابنة أبي بكر زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصيه أمير المؤمنين (عليه السلام) مع المارقين من أمته على جمل. وقد ردت ليوشع مرة، وقد ردت لأمير المؤمنين ثلاث مرات وسلمت عليه بالبقيع)[٣].

وقال **النوري الطبرسي (١٣٢٠هـ)**: (وكانت وقعة الجمل سمَّيت بها؛ لأنّ عائشة كانت عليه حينئذ ـ كما أنّ صفورا كانت على زرافة حين قاتلت يوشع وصي موسى بن عمران)[٤].

وقال **السيد حسن الحسيني اللواساني (١٤٠٠هـ)**: (وإنّ أعظم منها صفراء بنت شعيب النبي عليه السلام، وكانت زوجة الكليم موسى عليه السلام وحرمه، فإنَّها بعد وفاة بعلها خرجت في جند كثيف، وحاربت وصيه يوشع النبي ابن نون، ولقد أجاد الفاضل الأزري في ديوانه بقوله في زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

يوم جاءت تقود بالجمل العسكر	لا تـتـقـي ركـوب خـطـاهـا
وألـحـت كـلاب حـوئـب نـبـحـا	فـاسـتـدلـت بـه عـلـى حـوبـاهـا
يـا تـرى أي أمـة لـنـبـي	جـاز فـي شـرعـه قـتـال نـسـاهـا
أي أم لـلـمـؤمـنـيـن أسـاءت	بـبـنـيـهـا فـفـرقـتـهـم سـواهـا
شـتـتـهـم فـي كـل شـعـب وواد	بـئـس أم عـتـت عـلـى أبـنـاهـا
نـسـيـت آيـة الـتـبـرج أم لـم	تـدر أن الـرحـمٰـن عـنـه نـهـاهـا

---

(١) لاحظ أنَّ اختيار اسم (صفوراء) أو (صفراء) يوازي لقب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (الحميراء).

(٢) لا أدري حقيقة، أي عقل هذا الذي يتصور رجلاً يركب زرافة فضلاً عن خروجه بها للقتال، فضلاً عن ركوب امرأة عليها!

(٣) «الهداية الكبرى» ص١٢٣ ـ ١٢٤.

(٤) «نفس الرحمٰن في فضائل سلمان» للنوري الطبرسي ص٢٤٩.

حفظت أربعين ألف حديث ومن الذكر آية تنساها
ذكرتنا بفعلها زوج موسى إذ سعت بعد فقده مسعاها
قاتلت يوشعا كما قاتلته لم تخالف حمراؤها صفراها
واستمرت تجر أردية اللهو الذي عن إلٰهها ألهاها[1].

٧ ـ المشابهة في ما جرى لجيشي يوشع وعلي من العطش:

روى **محمد بن الحسن القمي** في (العقد النضيد) عن سهيل بن حنيف الأنصاري ـ في حديث طويل جدّاً ـ وفيه قول الإمام علي لأحد الرهبان: (وكيف علمت أني وصي محمد ﷺ؟ قال: حدثني أبي ـ وقد أتى عليه من العمر ما أتى علي ـ عن أبيه عن جده، عمن قاتل مع يوشع بن نون ـ وصي موسى عليه السلام ـ حين قاتل الجبارين بعد موسى بأربعين سنة، أنهم مروا بهذا المكان وأن أصحابه عطشوا، فشكوا إليه العطش، فقال: أما إن بقربكم عيناً أنزلها الله تعالى من جنة عدن، استخرجها آدم عليه السلام، فقام إليها يوشع بن نون فنزع الصخرة عنها فشرب أصحابه وسقوا وتزودوا، ثم أقلب الصخرة عليها وقال لأصحابه: ما يقلعها إلا نبي أو وصي نبي. قال: فتخلف من بعده جماعة من أصحابه اجتهدوا أن يجدوا الموضع فما وجدوه. وإنما بني هذا الدير على هذه العين وبركتها، فعلمت حين استخرجتها أنك وصي النبي..)[2].

٨ ـ المشابهة في حادثة رد الشمس أثناء القتال:

قال **الخصيبي (٣٣٤هـ)**: (وروي أنه لم ترد الشمس لأحد من خلق الله تعالى إلا ليوشع بن نون وصي موسى (عليه السلام) ولأمير المؤمنين (عليه السلام) وكان آخر قتالهم له يوم الجمعة إلى أن غربت الشمس وقد ظهر على المنافقين أصحاب يوشع (عليه السلام)، وقال: قاتلوهم فقد غلبتموهم بإذن الله فقالوا: لا نقاتل، وقد

---

(١) «نور الأفهام» ٢/ ٦٠ ـ ٦١.

(٢) «العقد النضيد والدر الفريد» ص١٢٢ ـ ١٢٣.

دخل السبت فانفرد يوشع (عليه السلام) فتلا أسفاراً من صحف إبراهيم (عليه السلام) ومن التوراة، وسأل الله عز وجل برد الشمس عليهم حتى لا يحتج المارقون، فقال يوشع (عليه السلام): قاتلوا، قالوا: لا نقاتل لأنّ السبت قد دخل، قال: هذا لا من السبت ولا من الجمعة، وإنما سألت الله عز وجل رد الشمس لتظهروا على أعدائكم ولا يظهروا فقاتلوهم فغلبوهم وملكوهم وغربت الشمس)[1].

وقال **علي بن يونس العاملي البياضي (٨٧٧هـ)** في (الصراط المستقيم): (وقد ذكر ابن شهرآشوب أنه روي أنها ردت له في مواضع كثيرة منها بالصهباء في غزوة خيبر.

قال ابن حماد:

والشمس قد ردت عليه بخيبر وقد انبدت زهر الكواكب تطلع
وببابل ردت عليه ولم يكن والله خير من علي يوشع)[2].

٩ ـ المشابهة في يوم المقتل أو القبض:

روى **محمد بن سليمان الكوفي** في (المناقب) عن خالد بن جابر قال: لما قتل علي قام الحسن بن علي عليهما السلام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: والله لقد قتلتم الليلة رجلاً في ليلة نزل فيها القرآن، وفيها قتل يوشع بن نون فتى موسى، وفيها رفع عيسى ابن مريم والله ما سبقه أحد كان قبله ولا يلحقه أحد بعده، وإن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعثه في السرية جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره، والله ما ترك صفراء ولا بيضاء إلا سبعمائة أو ثمانمائة درهم أرصدها لخادم يشتريها)[3].

وروى **القاضي النعمان المغربي** عن الأصبغ بن نباتة ـ في حديث طويل ـ أنّ أمير المؤمنين علي قال له وهو على فراش الموت: أما والذي أنزل التوراة على موسى، والإنجيل على عيسى، والقرآن على محمد أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم، لقد

(١) «الهداية الكبرى» ص١٢٣.
(٢) «الصراط المستقيم» ١/ ٢٠٢.
(٣) «مناقب الإمام أمير المؤمنين» ٢/ ٥٧٤، رواية (١٠٨٤)، و«مقاتل الطالبيين» ص٣٢ ـ ٣٣.

ضربت في الليلة التي قبض فيها يوشع بن نون، ولا قبض في الليلة التي رفع فيها عيسى ابن مريم عليه السلام[(١)].

وقال **المفيد (٤١٣هـ)** عن سنن شهر رمضان: (ومن سننه الغسل في ست ليال منه، أولها أول ليلة منه، وليلة النصف منه، وليلة سبع عشرة منه ـ وهي ليلة الفرقان، وفي صبيحتها التقى الجمعان ـ وليلة تسع عشرة منه ـ وفيها يكتب وفد الحاج، وهي الليلة التي ضرب فيها أمير المؤمنين عليه السلام ـ وليلة إحدى وعشرين منه ـ وهي الليلة التي قبض فيها أمير المؤمنين عليه السلام، وفيها قبض يوشع بن نون وصي موسى عليه السلام)[(٢)].

١٠ ـ المشابهة في كون يوشع غسَّل موسى عليه السلام بعد وفاته، وعليٌّ غسَّل محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته:

روى **ابن بابويه القمي** عن عبد الله بن مسعود قال: قلت للنبي عليه السلام: يا رسول الله من يغسلك إذا مت؟ قال: يغسل كل نبي وصيه، قلت: فمن وصيك يا رسول الله؟ قال: علي بن أبي طالب، قلت: كم يعيش بعدك يا رسول الله؟ قال: ثلاثين سنة، فإنَّ يوشع بن نون وصي موسى عاش بعد موسى ثلاثين سنة[(٣)].

وروى **الكليني** عن أبي معمر قال: سألت الرضا عن الإمام يغسله الإمام، قال: سُنَّة موسى بن عمران عليه السلام[(٤)].

قال المجلسي: أي: حيث غسله وصيه يوشع، أو المعصومون من الملائكة[(٥)].

---

(١) «شرح الأخبار» ٢/ ٤٣٥.

(٢) «المقنعة» ص٣١١.

(٣) «كمال الدين» ص٢٧، و«بحار الأنوار» ١٣/ ٣٦٧.

(٤) «الكافي» ١/ ٣٨٥.

(٥) «بحار الأنوار» ١٣/ ٣٦٤، ولعل الصحيح: (والمعصومون من الملائكة)، ولا أدري ما مراد المجلسي بذِكر العصمة هنا، وكأنه يلمح إلى وجود ملائكة غير معصومين!
مع أنه قد صرَّح في «بحاره» ١١/ ١٢٤، بعصمتهم جميعاً فقال: (أجمعت الفرقة المحقة وأكثر المخالفين على عصمة الملائكة صلوات الله عليهم أجمعين من صغائر الذنوب وكبائرها).

١١ ـ المشابهة في الاغتيال، وأنه ما رُفع حجر بعد وفاته إلا وتحته دم عبيط[١]:

روى **ابن قولويه** في (كامل الزيارات) عن أبي عبد الله في حديث طويل وفيه: (إنه لما كان تلك الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عليه السلام لم يرفع عن وجه الأرض حجر إلا وجد تحته دم عبيط حتى طلع الفجر، وكذلك كانت الليلة التي قتل فيها هارون أخو موسى عليهما السلام[٢]، وكذلك كانت الليلة التي قتل فيها يوشع بن نون)[٣].

---

(١) أي: دم طري، ليس بمتغير.

(٢) يظهر لي أنَّ الحديث عن قتل هارون عليه السلام مُقحم في الرواية، وكأنَّ من أدرجها أراد أن يؤكد المشابهة بين هارون عليه السلام وعلي رضي الله عنه، حتى في هذه المسألة التي لا مستند لها، فإنَّ المجمع عليه أنَّ هارون عليه السلام لم يُقتل بل توفاه الله تعالى وفاة طبيعية، ويُروى أنَّ بني إسرائيل اتهموا موسى عليه السلام بقتله، لميلهم له، ولشِدة موسى عليه السلام عليهم.

وقد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٥٠٢)، والطبري في «تفسيره» ١٣/١٤٢، عن عمارة بن عبد السَّلولي، عن علي رضي الله عنه قال: انطلق موسى وهارون وشبر وشبير، فانطلقوا إلى سفح جَبَلٍ، فنام هارون على سرير، فتوفاه الله. فلما رجع موسى إلى بني إسرائيل قالوا له: أين هارون؟ قال: توفّاه الله. قالوا: أنت قتلته، حسدتنا على خُلقه ولينه ـ أو كلمة نحوها ـ قال: فاختاروا من شئتم! قال: فاختاروا سبعين رجلاً. قال: فذلك قوله: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَـٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، قال: فلما انتهوا إليه، قالوا: يا هارون، من قتلك؟ قال: ما قتلني أحد، ولكنني توفّاني الله! قالوا: يا موسى لن تعصَي بعد اليوم! قال: فأخذتهم الرجفة. قال: فجعل موسى يرجع يميناً وشمالاً وقال: ﴿رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّـٰىَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، قال: فأحياهم الله وجعلهم أنبياءَ كلهم.

(٣) «كامل الزيارات» ص١٥٩، و«مدينة المعاجز» ٤/١٨٥، و«بحار الأنوار» ١٣/٣٦٨.

(١٥)
خليفة موسى عليه السلام ليس من سِبطه

لقد اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون حال الخلافة في أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم كحال الخلافة في أمة موسى عليه السلام.

فيتولى الخلافة من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الهاشمي نسباً، صاحبه ورفيقه في الهجرة أبو بكر بن أبي قحافة التيمي نسباً، كما تولى الخلافة من بعد موسى عليه السلام اللاوي نسباً، صاحبه ورفيقه في السفر يوشع بن نون الأفرايمي نسباً.

وليست مصدافة أن تُشَبَّه منزلة علي رضي الله عنه بمنزلة هارون عليه السلام من موسى عليه السلام، ولم يكن هارون عليه السلام إذ ذاك خليفة لموسى عليه السلام إلا في خلافة مؤقتة، حين ذهب موسى عليه السلام للقاء ربه في الطور؛ بل كان خليفته الذي تحقق فيه معنى الاستخلاف الكامل، بعد وفاة موسى عليه السلام، هو صاحبه ورفيقه لا أخاه، وكذلك الحال مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر.

ومن لطيف تلَمُّس ما اتفقت فيه الخلافة الإسلامية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ما في الخلافة بعد موسى عليه السلام، ما ذكره **تقي الدين المقريزي (٨٤٥هـ)** في كتابه (التنازع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم) إذ يقول: «اعلم أنّ موسى صلوات الله عليه وسلامه هو موسى بن عمران بن فاهب بن لاوي بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام فهو من سبط لاوي، فلما مات لم يخلفه في بني إسرائيل أحد من سبط لاوي الذين هم قرابته

القريبة، وإنما خلفه يوشع عليه السلام، وهو من سبط أفرايم بن يوسف عليه السلام، وهو بعيد من سبط لاوي؛ وذلك أنّ يوشع بن نون بن اليشع بن صيهود بن لهذان بن تالح بن راشد بن بريعا بن أفرايم بن يوسف النبي ابن يعقوب عليهم السلام. وهكذا وقع في الإسلام، فإنّ رسول الله ﷺ سيد بني هاشم هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان بلا خلاف في ذلك.

ولما توفي رسول الله ﷺ لم يخلفه في أمته أحد من بني هاشم الذين هم أقرب العرب إليه؛ بل خلفه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهو من بني تيم بن مرة بن كعب، فإنه أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة. فانظر كيف كان أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ في البعد من جذم رسول الله ﷺ كبعد يوشع من أصل موسى عليهما السلام، فإنّ أبا بكر رضي الله عنه إنما يلتقي مع رسول الله في مرة بن كعب بن لؤي بعد عدة آباء، وكذلك يوشع إنما يلتقي مع موسى في يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام بعد عدة آباء، كما أنه قام بأمر بني إسرائيل بعد يوشع خليفة قومه جماعة مختلفو الأنساب بعضهم من سبط يهوذا، وبعضهم من سبط بنيامين، وبعضهم من سبط منشا بن يوسف عليه السلام، وبعضهم من سبط غان، وبعضهم من سبط ذان، كذلك قام في الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه، جماعة مختلفة أنسابهم بعضهم من بني عدي وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب، وبعضهم من بني العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي وهو عثمان بن عفان بن أبي العاص، وبعضهم من بني هاشم وهو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي وابنه الحسن بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين، وبعضهم من بني حرب بن أمية بن عبد شمس وهم معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما صخر بن حرب بن أمية وابنه يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وبعضهم من بني أسد بن عبد العزّى بن قصي بن كلاب وهو عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ابن العوام بن

أسد بن عبد العزى، وبعضهم من بني الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس وهم مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان وبنوه.

وكما أنّ بني إسرائيل استقر أمرهم بعد من ذكرنا في يهود كذلك استقرت الخلافة بعد من ذكرنا في بني العباس، وكما أنّ يهوذا عم موسى عليه السلام كذلك العباس بن عبد المطلب بن هاشم هو عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وكما أنّ يهوذا قدّمه يعقوب على إخوته وبشره ومدحه كذلك العباس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجله ويكرمه ويثني عليه.

وكما أنّ أمر بني إسرائيل افترق في دولة بني يهوذا وصاروا بعد موت سليمان بن داود عليه السلام فرقتين: فرقة بالقدس مع ابنه رجيعم بن سليمان عليه السلام وهو يهوذا وسبط بنيامين، وفرقة بشمرون مع بربعام ابن نياط وهم بقية الأسباط، كذلك لما صارت الخلافة في بني العباس افترق أمراء الأمة فصار في الأنبار ثمَّ في بغداد بنو العباس، وفي الأندلس عبد الرحمٰن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم وبنوه من بعده فلم تدخل الأندلس تحت طاعة بني العباس، كما أنَّه لم تدخل شمرون تحت حكم سبط يهوذا.

وكما أنّ مدينة القدس التي هي دار ملك يهوذا كانت تدعى أورشليم ومعناه: «دار السلام»، كذلك بغداد دار ملك بني العباس، كان يقال لها: دار السلام.

وكما أنَّ دولة بربعام من بعده بشمرون التى عرفت اليوم بنابلس انقرضت قبل دولة بني يهوذا بالقدس، فإنها لم تقم غير مائتين وإحدى وستين سنة، فكذلك دولة بني أمية بالأندلس فإنها انقرضت قبل انقراض دولة بني العباس، فكانت مدتهم مائتين وسبع وستين سنة.

وكما أنّ دولة بني يهوذا بالقدس أقامت من عهد داود عليه السلام وهو أول من ملك منهم إلى أن انقرضت نحواً من خمسمائة سنة، فإنها قامت أربعمائة وعشر سنين، كذلك بنو العباس أقامت خلافتهم منذ أبي العباس عبد الله السفاح أول قائم منهم إلى أن انقرضت أيامهم خمسمائة وأربعاً وعشرين سنة.

وكما أنّ دولة بني يهوذا انقرضت على يد بختنصر، فإنه سار إليهم من بلاد المشرق وقاتلهم وهدم مدينة القدس دار ملكهم وقتل رجالهم وسبى نساءهم، فكذلك زالت دولة بني العباس على يد هولاكو لما قدم إلى بغداد من بلاد المشرق فقتل الرجال وسبى النساء.

وكما أنّ أمر بني إسرائيل لم يجمع بعد زوال دولتهم لواحد يقوم بدينهم، كذلك أمة محمد ﷺ لم تجتمع بعد انقراض خلافة بني العباس لواحد؛ بل صار في كل قطر ملك.

وكما عاد لبني إسرائيل ـ بعد إزالة بختنصر دولتهم ـ ملك كانوا فيه تحت يد اليونان وغيرهم مدة عمارة بيت المقدس بعد عودهم من الجالية، كذلك أقام الأتراك ملوك مصر رجلاً من بني العباس وجعلوه خليفة وليس له أمر ولا نهي ولا نفوذ كلمة.

وكما أنّ بني إسرائيل قوم موسى عليه السلام قطّعهم الله فى الأرض، إنما كذلك قريش قوم رسول الله ﷺ تفرقوا في أقطار الأرض وصاروا رعية ورعايا ليس لهم ملك ولا دولة.

وكما أنّ أنساب بني إسرائيل جهلت بأسرها إلا بعض بني يهوذا، فإنَّ نسبهم متصل بداود عليه السلام، كذلك قريش جهلت في هذه الأيام أنساب جميع بطونها إلا ما كان من بني حسن وحسين، فإنّ أنساب كثير منهم متصلة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فانظر ـ أعزَّك الله ـ كيف تشابه أمر هذه الأمة المحمدية بأمر الأمة الموسوية، وقد أنذر بذلك رسول الله، وكان هذا من أعلام نبوته لما بيَّنته في كتاب «إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأخوال والحفدة والمتاع ﷺ»(١).

(١) «التنازع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم ضمن رسائل المقريزي» ص٧٧ ـ ٨١.

(١٦)
أبو بكر الصدِّيق بمنزلة يوشع من موسى!

أصحاب محمد ﷺ هم وزراؤه ونصراؤه الذين أيَّده الله بهم، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٦٢ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ۝٦٣ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٦٤﴾ [الأنفال: ٦٢ ـ ٦٤].

وفي الآية الكريمة بيان أنَّ الله تعالى هو الذي قوّى النبي ﷺ بالنصر من عنده، وأيَّده بالمؤمنين الذين ينصرونه على أعدائه، وألفَّ بين قلوبهم، لا سيما الأنصار منهم، لما كان بين شِقَّيهم في الجاهلية (الأوس والخزرج) من الخلاف والاقتتال، فأذهب الإسلام عنهم العداوة والبغضاء حتى صاروا متوادين متحابين ببركة نبيّنا ﷺ[(١)].

وقال عزَّ من قائل في وصفهم: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ

---

(١) «تفسير مجمع البيان» ٤/٤٨٨، و«التفسير الأصفى» للكاشاني ١/٤٤٦، و«تفسير نور الثقلين» للحويزي ٢/١٦٥، و«تفسير الميزان» للطباطبائي ٩/١١٨، و«الأمثل في تفسير كتاب الله المنزَّل» ٥/٤٨١، و«تفسير من وحي القرآن» ١٠/٤١٢.

﴿وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ففي الآية الكريمة وصف الله تعالى لأتباع هذا النبي الكريم ﷺ بالفلاح لإيمانهم به وتعزيرهم ونصرتهم له، واتباعهم النور الذي أُنزل معه وهو القرآن المجيد(١).

وفي هذا يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَناً، فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئاً فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئ)(٢).

وإن أُريد الاعتبار الخاص في التسمية؛ فالمهاجرون هم الأمراء، والأنصار هم الوزراء، كما قال خطيب الأنصار ثابت بن قيس رضي الله عنه في خطبته أمام (وفد بني تميم) بمحضر رسول الله ﷺ: (فنحن أنصارُ الله ووُزراءُ رسوله، نُقاتل النَّاس حتى يؤمنوا بالله، فمن آمن بالله ورسوله مَنَعَ منَّا مالهُ ودَمَه، ومن كَفَر جاهدناه في الله أبداً، وكان قتلُهُ علينا يسيراً)(٣).

وقال أبو بكر رضي الله عنه في خطبة السقيفة وبمحضر الأنصار: (نَحْنُ الأُمَرَاءُ وَأَنْتُمُ الوُزَرَاءُ)(٤)، وأقرَّه على ذلك الأنصار ومن حضر السقيفة من المهاجرين وهما الفاروق عمر وأمين هذه الأمة أبو عبيدة رضي الله عنهما.

---

(١) «تفسير مجمع البيان» ٤/ ٣٧٤، و«تفسير التبيان» ٤/ ٥٦٠، وانظر أيضاً: «تفسير مجمع البيان» ٩/ ١٨٧، و«تفسير شبّر» ص٤٧٨، و«الأمثل في تفسير كتاب الله المنزَّل» ١٦/ ٤٤٠، و«تفسير من وحي القرآن» ٢١/ ١٠٣ و«تفسير من هدي القرآن» ٩/ ٢٧٢.

(٢) «مسند أحمد» (٣٦٠٠)، و«مسند البزّار» (١٣٠) و«المعجم الكبير» (٨٥٨٢)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن من أجل عاصم ـ وهو ابن أبي النجود ـ، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي بكر ـ وهو ابن عياش ـ، فمن رجال البخاري، وأخرج له مسلم في «المقدمة».

(٣) «سيرة ابن هشام» ٢/ ٥٦٢.

(٤) «صحيح البخاري» (٣٦٦٧).

وتشبيه حال النبي ﷺ في هذا الشأن بحال موسى عليه السلام لا يستقيم من وجوه:

أولها: ما ذكرناه من حال المهاجرين والأنصار، ومثله لم يكن لموسى عليه السلام.

الثاني: أنَّ الله تعالى قد حكى في كتابه المجيد عن موسى عليه السلام طلبه من الله تعالى أن يجعل أخاه هارون عليه السلام وزيراً له وشريكاً له في أمره بقوله: ﴿وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي ﴿٣٢﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا ﴿٣٥﴾﴾ [طه: ٢٩ ـ ٣٥]، فقال الله تعالى له: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٣٦﴾﴾ [طه: ٣٦]، ومثل هذا الطلب لم يصدر من النبي ﷺ في حق أبي بكر ولا علي ولا غيرهما من الصحابة.

ثُمَّ إنَّ موسى عليه السلام دعا بهذا الدُّعاء قبل أنْ يُبلِّغ الرسالة إلى الكفَّار ليُعاون عليها.

ونبيّنا ﷺ قد بلَّغ الرسالة لمَّا بعثه الله: بلَّغها وحده، وأوَّل من آمن به باتِّفاق أهل الأرض أربعةٌ، أوَّلُ من آمن به من الرجال أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الصبيان عليٌّ، ومن الموالي زيدٌ.

وكان أنفعُ الجماعة في الدعوة باتفاق الناس أبو بكر، ثُمَّ خديجة؛ لأنَّ أبا بكر هو أوَّل رجُلٍ حُرٍّ بالغ آمن به باتِّفاق النَّاس، وكان لهُ قدرٌ عند قُريشٍ لما كان فيه من المحاسن، فكان أمَنَّ النَّاس عليه، في صُحبته وذات يده. ومع هذا فما دعا الله أنْ يَشُدَّ أزرَهُ بأحد: لا بأبي بكرٍ ولا بغيره؛ بل قام مُطيعاً لِرَبِّه، متوكلاً عليه، صابراً له، كما أمره بقوله: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴿٥﴾ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ ﴿٧﴾﴾ [المدثر: ٢ ـ ٧]، وقال: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣][(١)].

فأغناه الله تعالى عن نصرة المخلوقين، ألا ترى أنه ﷺ كان من دأبه إذا

(١) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٢٥ ـ ٢٦.

غزا أن يقول: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ عَضُدِي وَنَصِيرِي، بِكَ أَحُولُ، وَبِكَ أَصُولُ، وَبِكَ أُقَاتِلُ**»[(١)].

الثالث: أن يُقال: كيف يجوز أن يقول النَّبيُّ ﷺ في المدينة بعد الهِجرة والنُّصرة: (واجعل لي وزيراً من أهلي، عليّاً أشدُّ به ظهري)[(٢)]، مع أنَّ الله قد أعزَّه بنصره وبالمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الْأَنْفَالِ: ٦٢]، وقال: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التَّوْبَةِ: ٤٠].

فالذي كان معه حين نصره الله ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ هو أبو بكر، وكانا اثنين الله ثالثهما، وكذلك لمَّا كان يوم بدر، لمَّا صنع له عريش كان الذي دخل معه في العريش دون سائر الصحابة أبو بكر، وكل من الصحابة له في نصر رسول الله ﷺ سَعْيٌ مَشْكُورٌ وَعَمَلٌ مَبْرُورٌ.

ورُويَ أنَّه لمَّا جاء عليٌّ رضي الله عنه بسيفه يوم أُحُد، قال لفاطمة رضي الله عنها: خُذي السَّيفَ غيرَ ذَميم. فقال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنْ تَكُ أَحْسَنْتَ، فَقَدْ أَحْسَنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ**»، فَعَدَّدَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ[(٣)].

ولَمْ يكُن لعليٍّ اختصاص بِنَصر النَّبي ﷺ دون أمثاله، ولا عُرِفَ مَوطِنٌ احتاج النبي ﷺ فيه إلى معونة عليٍّ وحده، لا باليَدِ ولا باللِّسان[(٤)]، ولا كان

---

(١) «سنن أبي داود» (٢٦٣٢)، وانظر: «تفسير السلمي» ١/ ٢٧٤.

(٢) ذكره ابن المطهر الحلي في «منهاج الكرامة» ص١١٦.

(٣) روى الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٥٠٧) و(١١٦٤٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دخل عليٌّ على فاطمة يوم أُحد فقال: خُذي هذا السيفَ غير ذميم، فقال النبي ﷺ: «**لَئِن كُنتَ أَحسنت القتال، لقد أحسنه سَهلُ بنُ حُنَيف وأبو دُجانة سِمَاكُ بن خَرَشَةَ**».
وعند الحاكم في «المستدرك» (٤٣١٠) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لمَّا رجع رسول الله ﷺ أعطى فاطمة ابنته سيفه، فقال: «**يا بُنَيَّةُ اغسلي عن هذا الدَّم**» فَأَعْطَاهَا عَلِيٌّ سَيْفَهُ، فَقَالَ: وَهَذَا فَاغْسِلِي عَنْهُ دَمَهُ، فَوَاللهِ لَقَدْ صَدَقَنِي الْيَوْمَ الْقِتَالَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**لَئِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ الْقِتَالَ الْيَوْمَ لَقَدْ صَدَقَ مَعَكَ الْقِتَالَ الْيَوْمَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ وَسِمَاكُ بْنُ خَرَشَةَ أَبُو دُجَانَةَ**».

(٤) وهذا الكلام يجري مجرى التحقيق العلمي، بعيداً عن العاطفة.

إيمانُ النَّاسِ برسول الله ﷺ وطاعتُهم له لأجلِ عليٍّ، بسبب دعوةِ عليٍّ لهم، وغير ذلك من الأسباب الخاصَّة، كما كان هارون وموسى، فإنَّ بني إسرائيل كانوا يُحِبُّون هارون جدّاً، ويَهابُون مُوسى، وكان هارونُ يتألَّفهم.

والإمامية تدَّعي أنَّ النَّاس كانوا يبغضون عليّاً، وأنَّهم لبُغضهم له لم يبايعوه. فكيف يُقال: إنَّ النبي ﷺ احتاج إليه، كما احتاج موسى إلى هارون؟!

ولم يُعلَمْ أنَّه أسلم على يد عليٍّ وعثمان وغيرهما أحدٌ من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.

ومصعب بن عمير هو الذي بعثه النَّبي ﷺ إلى المدينة لمَّا بايعه الأنصار ليلة العقبة، وأسلم على يده رؤوس الأنصار كسعد بن معاذ الذي اهتز عرش الرحمٰن لموته، وأُسَيد بن حضير وغير هؤلاء.

وكان أبو بكر يخرج مع النبي ﷺ يدعو معه الكفار إلى الإسلام في الموسم، ويعاونه معاونة عظيمة في الدعوة، بخلاف غيره.

ولهذا قال النبي ﷺ في «الصحيح»: «**لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلاً، لَاتَّخَذْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ خَلِيلاً، وَلَكِنْ صَاحِبُكُمْ خَلِيلُ اللهِ**»[1].

«**إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: (كَذَبْتَ)، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: (صَدَقَ)، وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟**»[2].

الرابع: قال الله تبارك وتعالى عن نبيِّه ﷺ في كتابه المجيد، مخاطباً المؤمنين، ومنهم الإمام علي: ﴿**إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾**﴾ [التوبة: ٤٠]، فجعل الله تعالى نصرته للنبي ﷺ غير مقرونة بأحدٍ من الناس،

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٦٧)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨٣)، واللفظ له.

(٢) «منهاج السُّنَّة النبوية» ٧/ ٢٤ ـ ٢٥ بتصرف، والحديث في «صحيح البخاري» (٣٦٦١).

فإن أبى معترض إلا أن يكون غير ذلك، كان أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه بنص الآية الكريمة أولى الناس وأحقهم بهذا المقام.

فإنَّ المتتبع للسيرة النبوية الشريفة يلحظ أنّ أخصَّ وزراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم قُرباً منه، وملازمة له، ووقوفاً معه في المِحَن والمُلِمَّات الكُبَر، والذي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ برأيه، ويستشيره في أموره العظام، هو أبو بكر الصِّديق رضي الله عنه.

ومن جميل ما يُذكر في هذا الشأن، ما أودعه **الحافظ ابن الجوزي (٥٩٧هـ)** في كتابه (المنتظم في تاريخ الملوك والأمم)، وفيه: أنّ أبا بكر الداوودي قال يوماً في مجلس قد جمعه مع الحسين بن إسماعيل المحاملي: والله ما تقدر تذكر مقامات علي مع هذه العامة، فقال له الحسين بن إسماعيل: أنا والله أعرفها، مقامه ببدر وأُحد والخندق ويوم خيبر، قال: فإن عرفتها فينبغي أن تقدّمه على أبي بكر وعمر.

قال المحاملي: قد عرفتها، ومنه قدّمت أبا بكر وعمر عليه، قال: من أين؟

قال المحاملي: أبو بكر كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على العريش يوم بدر، مقامه مقام الرئيس، ينهزم به الجيش، وعليّ مقامه مقام مبارز، والمبارز لا ينهزم به الجيش، وجعل يذكر فضائله وأذكر فضائل أبي بكر، فقلت: لا تنكر لهما حقّاً، ولكن الذين أخذنا عنهم القرآن والسنن وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدّموا أبا بكر فقدّمناه لتقديمهم فالتفت أحمد بن خالد فقال: ما أدري لم فعلوا هذا؟ قلت: إن لم تدر فأنا أدري، قال: لم فعلوا؟ فقلت: إنّ السؤدد والرياسة في الجاهلية كانت لا تعدو منزلتين إما رجل كانت له عشيرة تحميه وإما رجل كان له فضل مال يفضل به، ثم جاء الإسلام فجاء باب الدين، فمات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس لأبي بكر مال، ولم تكن تيم لها مع عبد مناف ومخزوم تلك الحال[1]، فإذا بطل اليسار الذي كانت ترأس به قريش أهل الجاهلية فلم يبق إلا باب

---

(١) يقصد: أنّ (تيم) قبيلة أبي بكر الصدّيق، لم تكن لها رياسة وسطوة ونفوذ كرياسة ونفوذ وسطوة عبد مناف ومخزوم، ومع هذا قدّم الصحابة أبا بكر الصدّيق وهو رجل بلا مال ولا نفوذ.

الدين فقدّموه له، فأُفحم الداوودي[1].

ومن شواهد ما ذكرناه من أخذ النبي ﷺ برأي أبي بكر رضي الله عنه أو استشارته له أو وقوف أبي بكر معه في أحرج الظروف:

ـ في مكة:

كانت النواة الأولى للإسلام مكوَّنة من أربعة أشخاص: (خديجة بنت خويلد (٤٣ سنة على الراجح[2])، علي بن أبي طالب (١٠ سنوات على الصحيح)[3]، أبو بكر الصدّيق (٣٧ سنة)، زيد بن حارثة (كان صغيراً)[4] رضي الله عنهم.

ومن البدهي أن يكون اعتماد النبي ﷺ في هذه المرحلة الحرجة ـ والتي تتطلب صموداً وصلابة في مواجهة الكفار ـ على رجل، لا على امرأة أو طفل.

ولهذا قال عمرو بن عَبسة رضي الله عنه وهو يحكي قصة إسلامه: «كنتُ وأنا في الجاهلية أظُنُّ أنَّ النَّاس على ضلالة، وأنَّهم ليسوا على شيء وهم يعبدون الأوثان، فسَمِعت برجلٍ بمَكَّة يُخبِرُ أخباراً، فَقَعَدتُ على راحلتي، فَقَدِمتُ عليه، فإذا رسُولُ الله ﷺ مُستخفياً، جُرَءَاءُ عليه قومه، فَتَلَطَّفْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيه بمَكَّةَ، فَقُلتُ له: ما أنت؟ قَالَ: **أنا نبيٌّ**، فقُلْتُ: وما نَبِيٌّ؟ قال:

---

(١) «المنتظم» ١٤/ ٢٢ (ترجمة: الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي المتوفى سنة ٣٣٠هـ).

(٢) باعتبار ما ترجّح لي من أنها كانت تبلغ ٢٨ سنة حين تزوجها النبي ﷺ، خلافاً للمشهور وهو ٤٠ سنة.

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٥٦٦/٧): الأصحُّ في سِنِّ علي رضي الله عنه حين المبعث كان عشر سنين.

(٤) وَهِمَ الواقدي في سن زيد رضي الله عنه فقال: (واستشهد فيها ـ أي: في مؤتة ـ وهو ابن خمس وخمسين سنة)، ومعلومٌ أنّ غزوة مؤتة كانت في السنة الثامنة من الهجرة، وبحساب بسيط لسِنِّ زيد رضي الله عنه، بعد إنقاص ثمانِ سنوات من الهجرة، مع ثلاث عشرة سنة من الفترة المكية، فإنَّ سِن زيدٍ سيكون أربعاً وثلاثين سنة حين بُعث النبي ﷺ وهو في الأربعين من العمر، ومُحال أن يكون الفارق العمري بينهما ست سنوات فقط، ثمَّ يعتبر ابناً له! فإنَّ حكيم بن حزام رضي الله عنه كان قد اشتراه في الجاهلية من سوق عكاظ وهو غلام يافع، واليافع هو الذي شارف الاحتلام ولمَّا يحتلم، ثمَّ وهبه عمته خديجة رضي الله عنها، ثمَّ استوهبه النبي ﷺ منها، وتبناه، فصار يُدعى (زيد بن محمد) حتى نزل قول الله تعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ﴾ [الأحزاب: ٥].

أَرسَلَنِي اللهُ، فقُلتُ: وبأَيِّ شَيء أَرسَلَكَ، قال: **أَرسَلَنِي بصِلَة الأَرحَام، وكَسر الأَوثَان، وأَنْ يُوَحَّدَ اللهُ لَا يُشْرَكُ بِهِ شَيْءٌ**، قُلْتُ لَهُ: فَمَنْ مَعَكَ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: **حُرٌّ، وَعَبْدٌ**، قَالَ: ومعَهُ يومئذ أبو بكر، وبلَالٌ مِمَّنْ آمَنَ به[1]، فَقُلْتُ: إِنِّي مُتَّبِعُكَ، قَالَ: **إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذلِكَ يَومَكَ هذَا، أَلَا تَرَى حَالي وحال النَّاس، ولكن ارجِع إِلَى أَهلِكَ فإِذَا سَمِعتَ بي قَد ظَهَرتُ فاتِنِي**»[2].

وقد أسلم على يدي أبي بكر رضي الله عنه خمسةٌ من العشرة المبشرين بالجنة وهم: عثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوَّام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمٰن بن عوف، وبهم تشكَّلت النواة الثانية للمسلمين، بعد الأربعة السابقين.

وكان أبو بكر رضي الله عنه يخرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو معه الكفَّار في الموسم، ويُعاونه معاونة عظيمة في الدَّعوة، ولم يُعرف هذا لغيره آنذاك؛ بل لم يُعلم أنَّ أحداً من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار أسلم على يد عليٍّ أو زيد أو عُثمان أو طلحة مِمَّن أسلم مبكراً، بخلاف أبي بكر.

وقد واجه أبو بكر رضي الله عنه لأجل ذلك المشركين حينما اعتدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فدفع عن نبي الله، وعرَّض نفسه للخطر؛ بل رُوي أنه تعرَّض للضرب منهم حتى غُشي عليه، فانتشلته قبيلته (تيم) من بين أيديهم، بعد أن كاد يموت صريعاً تحت أيدي المشركين.

وفي حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وقد سُئِل عن أشدِّ ما صنع المشركون برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: رأيت عُقبة بن أبي مُعيط، جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يُصَلِّي، فوضع رداءه في عُنُقه فخنقه به خنقاً شديداً، فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه، فقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [غافر: ٢٨][3].

---

(١) يظهر من هذا أنّ بلالاً رضي الله عنه، كان أسبق أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الأربعة في إظهاره للإسلام، ولهذا ذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يفش سِرَّ غيره.

(٢) «صحيح مسلم» (٨٣٢).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٦٧٨).

وفي مسند أبي يعلى: (فقالوا: من هذا؟ فقيل: ابنُ أبي قُحافة المجنون)[1].

فتخيَّروا له من التُهم الجائرة التي وصفوا بها رسول الله ﷺ (ساحر أو شاعر أو مجنون) إحداها، فقالوا عنه: مجنون.

أما إنفاقه في سبيل الله لتحرير الأرقاء المسلمين من تسلُّط الجبارين المتكبرين فأظهر من أن يُغفل، فهو الذي أعتق بلالاً[2] وأبا فَكَيهة[3] وعامر بن فُهيرة[4] وزِنِّيرة والنَّهدية وابنتها وأُمُّ عُبَيْس[5] وجارية بني مُؤَمَّل[6]، حتى قال له أبوه (أبو قحافة): يا بُنيَّ إني أراك تعتق رقاباً ضعافاً، فلو أنَّك إذ فعلت ما فعلت أعتقت رجالاً جُلداً يمنعونك، ويقومون دونك! فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا أبتِ، إني إنما أريد ما أريدُ لله عز وجل، فأنزل الله تعالى فيه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾ [الليل: ٥ ـ ٧] إلى قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ۝١٧ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ ۝١٨ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ ۝١٩ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ ۝٢٠ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ۝٢١﴾ [الليل: ١٧ ـ ٢١][7].

وقد حَفِظ له النبي ﷺ مع سابقته في الإسلام، واجتهاده في الدعوة إلى الله تعالى، ووقوفه مع رسول الله ﷺ في أحلك الظروف، مسارعته في قبول الإسلام، وتصديقه للنبي ﷺ دون تردد أو طلب إمهال، فقال: «**ما**

---

(١) «مسند أبي يعلى الموصلي» (٣٦٩١)، وقال المحقق حسين سليم أسد: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٢) روى ابن إسحاق في «السيرة» أنَّ أبا بكر الصدِّيق رضي الله عنه مرَّ على أُميَّة بن خلف لَعَنه الله، وهو يُعذِّب بلالاً رضي الله عنه، فقال له أبو بكر: ألا تَتَّقي الله في هذا المسكين؟ حتَّى متى؟ قال: أنتَ الذي أفسدته فأنقِذه ممَّا ترى، فقال أبو بكر رضي الله عنه: أفعَلُ، عندي غُلام أسود أجلَدُ منه وأقوى، على دينك، أُعطيكه به. قال أُميَّة: قد قَبِلت، فقال أبو بكر رضي الله عنه: هو لك، فأعطاه أبو بكر الصِّديق رضي الله عنه غُلامه ذلك، وأخذ بلالاً رضي الله عنه، فأعتَقَه. «سيرة ابن هشام» ١/ ٣١٨.

(٣) «سيرة ابن هشام» ٢/ ٣٦٩.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٥٩.

(٥) المصدر السابق ١/ ٣١٨.

(٦) المصدر السابق ١/ ٣١٩.

(٧) «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (٦٦) و«مستدرك» الحاكم (٣٩٤٢).

عَرَضتُ الإسلامَ على أحدٍ إلا كانت له عندهُ كبوةٌ وتردُّدٌ غيرَ أبي بكر، فإنه لم يَتَلَعثَم[1]»[2].

وهي مسألة انفرد فيها أبو بكر رضي الله عنه عن سائر الصحابة، فحتى علي رضي الله عنه وهو أول من أسلم بعد خديجة رضي الله عنها ـ على الراجح ـ فيروي إمام السير والمغازي ابن إسحاق أنّه جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد إسلام خديجة رضي الله عنها، فوجدهما يُصلِّيَان، فقال علي: ما هذا يا مُحَمَّدُ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «**دين الله الذي اصطفاه لِنَفسِهِ، وبعث به رسله، فأدعوك إلى الله وحده وإلى عبادته، وكفرٍ باللَّاتِ والعُزَّى**»، فقال له علي: هذا أمر لم أسمع به من قبل اليوم، فَلَستُ بِقَاضٍ أمراً حتى أُحَدِّثَ أبا طالب، وَكَرِهَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يفشي سَرَّهُ قبل أن يستعلن أمره، فقال له: «**يا علي، إذا لم تُسلِم فَاكتُم**»، فمكث علي تلك الليلة، ثمَّ إنَّ الله أوقع في قلب علي الإسلام، فأصبح غادياً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حتى جاءه فقال: ما عرضت عليّ يا محمد؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**تَشهَدُ أنْ لا إلٰه إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ له، وتَكفُرُ باللَّاتِ وَالْعُزَّى، وتَبرَأُ من الأنداد**»، فَفَعَلَ عليٌّ وأسلم، فمَكَثَ عليٌّ يأتيه على خوفٍ من أبي طالب، وكَتَم عليٌّ إسلامَهُ ولم يُظهِره[3].

وذكر **ابن طاووس (٦٦٤هـ)** ـ وهو من كبار علماء الإمامية ـ في (سعد السعود) أنَّ علياً رضي الله عنه تردد في قبول الإسلام ابتداءً، وطلب من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منه الإمهال: فبينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائماً يصلى إذ طلع عليه علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك بعد إسلام خديجة بثلاثة أيام فقال: ما هذا يا محمد؟ فقال: هذا دين الله عز وجل، فهل لك؟ فقال فيه: (إنَّ هذا دين مخالفٌ دين أبي، وأنا أنظر فيه)، فقال له رسول الله: انظر واكتم عليَّ، فكتم عليه يومه ثم أتاه

---

(١) قال أبو عُبيد في «غريب الحديث» ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧: «الكبوة: مثل الوقفة تكون عِنْد الشَّيْء يكرههُ الْإِنْسَان أَن يُدعى إِلَيْهِ أَو يُرَاد مِنْهُ»، وأما التلعثم فيقول عنه: «قال أبو زيد: يقول: لم ينتظر ولم يتمكث، يُقَال: تَلَعْثَمَ الرّجُلُ ـ إذا تمكث فِي الْأَمر وتأنى وَتردد فِيه».

(٢) «أنساب الأشراف» للبلاذري ١٠/ ٥٤، و«دلائل النبوة» للبيهقي ٢/ ١٦٤.

(٣) «السير والمغازي» لابن إسحاق ص١٣٧، و«دلائل النبوة» للبيهقي ٢/ ١٦١.

فآمن به وصدَّقه)[1].

ولهذا كله كان النبي ﷺ ينتصر لأبي بكر رضي الله عنه، ويغضب لأجله، ويذكر للناس فيما يذكره من مناقب أبي بكر رضي الله عنه، مسارعته له وتصديقه إياه حين كفَّ الناس عنه وكذَّبوه، فيقول: «**إنَّ الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواسَاني بنفسه وماله، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي**»[2].

ـ هجرته مع النبي:

لمَّا تعاهد المشركون على المكر برسول الله ﷺ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال: ٣٠].

خرج النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه مهاجرين إلى المدينة، ولحق بهما فرسان قريش، فعرَّض أبو بكر رضي الله عنه نفسه وأهله للخطر في سبيل نصرة النبي ﷺ.

تُخبر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في هجرة أبيها مع النبي ﷺ فتقول: اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ فِي الخُرُوجِ حِينَ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الأَذَى، فَقَالَ لَهُ: **أَقِمْ**، فقال: يا رسول الله، أَتَطْمَعُ أَنْ يُؤْذَنَ لَكَ؟ فكان رسول الله ﷺ يقول: «**إِنِّي لَأَرْجُو ذَلِكَ**».

قالت: فانتظره أبو بكر، فأتاه رسول الله ﷺ ذات يوم ظُهراً، فناداه فقال: «**أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ**»، فقال أبو بكر: إنَّما هُمَا ابْنَتَايَ، فَقَالَ: «**أَشَعَرْتَ أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الخُرُوجِ**»، فقال: يا رسول الله، الصُّحْبَةَ.

فقال النَّبِيُّ ﷺ: «**الصُّحْبَةَ**»، قال: يا رسول الله، عندي ناقتان، قد كُنتُ أعْدَدْتُهما للخروج، فأعطى النبي ﷺ إحدَاهُمَا ـ وهي الجَدْعَاءُ ـ فَرَكِبَا، فانطلقا حتَّى أَتَيَا الغار ـ وهُوَ بِثَوْرٍ ـ فَتَوَارَيَا فِيه[3].

---

(١) «سعد السعود» لابن طاووس ص٢١٦.

(٢) «صحيح البخاري» (٣٦٦١).

(٣) «صحيح البخاري» (٢١٣٨) و(٤٠٩٣)، و«صحيح ابن حبان» (٦٢٧٩)، و«فضائل الصحابة» (٥٨٨)، و«الشريعة» للآجري (١٢٧٨)، و«سيرة ابن هشام» ١/ ٤٨٤.

وفي هذا أنزل الله تبارك وتعالى قوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة: ٤٠].

ولمَّا كانت صحبة أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الهجرة ومبيته معه في الغار، من المتواترات عند المسلمين بشتى انتماءاتهم المذهبية، لا يشذ عنهم في ذلك إلا مكابرٌ مخالفٌ لإجماع المسلمين(١)، كان من المناسب أن أكتفي بذكر بعض ما أثبتته تفاسير الإمامية في هذا الشأن(٢)، فهاك بعضاً من هذه التقريرات:

قال **شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ)**: (وهذا أيضاً زجر آخر وتهديد لمن خاطبه في الآية الأولى بأنَّهم إن لم ينصروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقاتلوا معه ولم يجاهدوا عدوه ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: قد فعل الله به النصر حين أخرجه الكفار من مكة ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾. وهو نصب على الحال؛ أي: هو ومعه آخر، وهو أبو بكر في وقت كونهما في الغار من حيث ﴿يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾؛ يعني: أبا بكر، ﴿لَا تَحْزَنْ﴾؛ أي: لا تخف ولا تجزع، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾؛ أي: ينصرنا)(٣).

وقال **الطبرسي (٥٤٨هـ)**: (إن تركتم نصرته فإنّ الله قد أوجب له

---

(١) كما شذَّ بعض الغلاة من المعاصرين، ومنهم: **د. نجاح الطائي** في كتابه «صاحب الغار أبو بكر أم رجل آخر؟» الذي أنكر صحبة أبي بكر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغار، وادَّعى أنَّ من كان رفيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الهجرة إنما هو عبد الله بن أريقط دون غيره.

وقد رد عليه من الإمامية **الأستاذ مختار الأسدي** بكتاب أسماه (صاحب الغار؛ أبو بكر وليس رجلاً آخر)، ومن أهل السُّنَّة الأستاذ علاء الدين البصير في كتابه «الرد الشافي على نجاح الطائي في كتابه صاحب الغار أبو بكر أم رجل آخر؟».

(٢) ويبقى الحديث عن دلالة آية الغار على فضل أبي بكر رضي الله عنه، وقد ذكر الشيخ المفيد في رؤيا له أوجهاً في رد فضل أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، ناقشها الإمام ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة» تفصيلاً بما فيه الكفاية وزيادة، فراجع إن شئت: «منهاج السُّنَّة النبوية» ٨/ ٣٧٢.

(٣) «التبيان في تفسير القرآن» ٥/ ٢٢١.

النصرة، وجعله منصوراً حين لم يكن معه إلا رجل واحد، فلن يخذله من بعد)[1].

وقال في (مجمع البيان): (ثمَّ أعلمهم الله سبحانه، أنهم إن تركوا نصرة رسوله، لم يضره ذلك شيئاً، كما لم يضره قلة ناصريه، حين كان بمكة، وهَمَّ به الكفار، فتولى الله نصره فقال: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ معناه: إن لم تنصروا النبي ﷺ، على قتال العدو، فقد فعل الله به النصر ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ من مكة، فخرج يريد المدينة ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾؛ يعني: أنه كان هو وأبو بكر ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ ليس معهما ثالث؛ أي: وهو أحد اثنين، ومعناه: فقد نصره الله منفرداً من كل شيء، إلا من أبي بكر)[2].

وقال **الفيض الكاشاني (١٠٩١هـ)**: (﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾: فسينصره كما نصره ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾: لم يكن معه إلا رجل واحد ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾: غار ثور، وهو جبل في يمنى مكة على مسيرة ساعة. ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ وهو أبو بكر ﴿لَا تَحْزَنْ﴾: لا تخف ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ بالعصمة والمعرفة)[3].

وقال **السبزواري النجفي (١٤٠٩هـ)**: (﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ...﴾؛ أي: إن لم تساعدوا النبي على قتال عدوّه، فإن الله لا يخذله بل يتولّى نصره دائماً. ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ من مكة وكان ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾؛ أي: أحد اثنين هو وأبو بكر ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ وحدهما، والغار هو غار ثور الواقع في جبل بمكة، إِذْ كان يَقُولُ النبيّ ﷺ لِصاحِبِهِ أبي بكر: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾؛ يعني: لا تخف ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾؛ أي: مطّلع على ما نحن فيه وهو يحفظنا)[4].

وقال **الطباطبائي (١٤١٢هـ)**: (قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ

(١) «تفسير جوامع الجامع» ٢/ ٦٥.
(٢) «تفسير مجمع البيان» ٥/ ٥٧.
(٣) «تفسير الأصفى» ١/ ٤٦٦، و«تفسير الصافي» ٢/ ٣٤٤.
(٤) «إرشاد الأذهان إلى تفسير القرآن» ص١٩٨.

﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ ثاني اثنين؛ أي: أحدهما، والغار الثقبة العظيمة في الجبل، والمراد به غار جبل ثور قرب منى، وهو غير غار حراء الذي ربما كان النبي ﷺ يأوى إليه قبل البعثة للأخبار المستفيضة، **والمراد بصاحبه هو أبو بكر للنقل القطعي**)[١].

وقال **المرجع الديني السيد محمد حسين فضل الله (١٤٣١هـ)**: (﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ إن امتنعتم عن نصره، فإنّ الله لا يعجز عن ذلك، كما فعل في ليلة الهجرة ﴿فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ وخلَّصه من أيدي قريش التي أطبقت على بيته وانتظرت الصباح لتهجم عليه ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ من موطنه ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾، فقد كان معه أبو بكر الذي تواعد وإياه على الخروج معاً حتى دخلا الغار، وأقبلت قريش حتى وقفت على بابه، وبدأ الحوار في ما بينهم، بين قائل يحثّهم على الدخول، وقائلٍ يدفعهم إلى الرجوع)[٢].

وقال **المرجع الديني السيد محمد تقي المدرسي**: (﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ من مكة المكرمة، زاعمين: أنّ هذا الإخراج يؤثر في مسيرة الرسالة التصاعدية ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ وهو أبو بكر حيث خرج معه للهجرة)[٣].

ـ غزوة بدر الكبرى:

قبل قدوم جيش المشركين، أرسل النبي ﷺ عيوناً له يستطلعون الأخبار، وخرج ﷺ ومعه أبو بكر رضي الله عنه يستكشفان لوحدهما في مكان آخر أحوال جيش المشركين.

وبينما هما كذلك إذ لقيا شيخاً من العرب[٤]، فَسَأَلَهُ عَنْ قُرَيْشٍ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَمَا بَلَغَهُ عَنْهُمْ، فَقَالَ الشَّيْخُ: لَا أُخْبِرُكُمَا حَتَّى تُخْبِرَانِي مِمَّنْ

(١) «تفسير الميزان» ٩/ ٢٧٩.
(٢) «تفسير من وحي القرآن» ١١/ ١١٦.
(٣) «تفسير من هدي القرآن» ٣/ ٢٦٦.
(٤) سَمَّاه ابن هشام فقال: (يُقال ذلك الشيخ: سُفْيَانَ الضّمْرِي).

أَنْتُمَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **إِذَا أَخْبَرْتَنَا أَخْبَرْنَاكَ**. قَالَ: أَذَاكَ بِذَاكَ؟ قَالَ: **نَعَمْ**، قَالَ الشَّيْخُ: فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ مُحَمَّداً وَأَصْحَابَهُ خَرَجُوا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كَانَ صَدَقَ الَّذِي أَخْبَرَنِي، فَهُمْ الْيَوْمَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا، لِلْمَكَانِ الَّذِي بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَبَلَغَنِي أَنَّ قُرَيْشاً خَرَجُوا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا...[1].

وفي بدر أيضاً، وقبل قدوم جيش المشركين، أشار سعد بن معاذ رضي الله عنه على النبي ﷺ أن يبني له عريشاً للقيادة، قائلاً: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا نَبْنِي لَكَ عَرِيشاً فَتَكُونَ فِيهِ وَنُنِيخُ لَكَ رَكَائِبَكَ وَنَلْقَى عَدُوَّنَا فَإِنْ أَظْهَرَنَا اللهُ عَلَيْهِمْ وَأَنْجَزَنَا فَذَاكَ مَا أَحَبُّ إِلَيْنَا وَإِنْ تَكُنِ الْأُخْرَى فَتَجْلِسُ عَلَى رَكَائِبِكَ وَتَلْحَقُ بِمَنْ وَرَاءَنَا مِنْ قَوْمِنَا فَقَدْ وَاللهِ تَخَلَّفَ عَنْكَ أَقْوَامٌ مَا نَحْنُ لَكَ بِأَشَدَّ حُبّاً مِنْهُمْ لَوْ عَلِمُوا أَنْ نَلْقَى حَرْباً مَا تَخَلَّفُوا عَنْكَ، يُوَادُّونَكَ وَيَنْصُرُونَكَ، فَأَثْنَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَيْراً وَدَعَا لَهُ بِهِ فَبُنِيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ عَرِيشٌ، فَكَانَ فِيهِ وَأَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه مَا مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا[2].

وفي قُبَّة القيادة (العريش) يوم بدر، ألح النبي ﷺ على ربه عز وجل بالدعاء: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْشُدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ، اللَّهُمَّ إِنْ تَشَأْ لَا تُعْبَدْ بَعْدَ الْيَوْمِ**»، فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ بِيَدِهِ فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللهِ، أَلْحَحْتَ عَلَى رَبِّكَ، وَهُوَ يَثِبُ فِي الدِّرْعِ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴿٤٥﴾﴾ [القمر: ٤٥][3].

وفي رواية: لمَّا كان يومُ بدرٍ نَظَر رسولُ الله ﷺ وَهُمْ أَلْفٌ، وأصحابُهُ ثلاثُ مائةٍ وتِسعةَ عَشَرَ رجلاً، فاستقبل نبيُّ الله ﷺ القِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يديه، فجعل يَهتِف بربِّهِ: «**اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ**»، فما زال يهتِفُ بربِّه، مادّاً

---

(١) «سيرة ابن هشام» ١/ ٦١٦.

(٢) «دلائل النبوة» للبيهقي ٣/ ٤٤.

(٣) «صحيح البخاري» (٤٨٧٥).

يديه مُستقبِل القِبلة، حتَّى سَقَطَ رِداؤُهُ عن مَنكِبيه، فأتاه أبو بكر فأخذ رِداءَهُ؛ فألقاه على مَنْكِبيه، ثُمَّ التزمه من ورائه، وقال: يا نبيَّ الله، كَفَاك مُناشَدَتُكَ رَبَّك، فإنَّه سيُنْجِزُ لك ما وَعَدَك، فأنزل الله ﷻ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩﴾ [الأنفال: ٩]، فَأَمَدَّهُ اللهُ بِالْمَلَائِكَةِ[١].

وحين يمنُّ الله تعالى على نبيِّه الكريم ﷺ والصحابة الكرام بالنصر المبين على المشركين، بعد مدِّه إياهم بالملائكة، وتثبيت قلوبهم، وإنزال الغيث من السماء، يأسر المسلمون من جيش المشركين سبعين رجلاً، فيستشير النبي ﷺ فيهم وزيريه (أبو بكر وعمر)، كما في حديث ابن عباس ﵄: (فَلَمَّا أَسَرُوا الْأُسَارَى، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «**مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأُسَارَى؟**» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللهِ، هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةً عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟**» قُلْتُ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَّا فَنَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، فَتُمَكِّنَ عَلِيّاً مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمَكِّنِّي مِنْ فُلَانٍ نَسِيباً لِعُمَرَ، فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الْكُفْرِ وَصَنَادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَهْوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ؟ فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءً بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْذِهِمِ الْفِدَاءَ، لَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ عَذَابُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ**» ـ شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللهِ ﷺ ـ وَأَنْزَلَ اللهُ ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ

---

(١) «صحيح مسلم» (١٧٦٣).

﴿حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۚ﴾ [الأنفال: ٦٩، ٦٧]، فَأَحَلَّ اللهُ الْغَنِيمَةَ لَهُمْ(١).

ـ غزوة أحد:

وتتضح منزلة أبي بكر رضي الله عنه من رسول الله ﷺ فيها من معرفة أعدائه وعلى رأسهم زعيم المشركين في تلك الغزوة (أبو سفيان)، حينما انهزم المسلمون، وبلغ أبا سفيان أنّ النبي ﷺ قد قُتِل، فأراد التأكد من هذا، فنادى من أسفل ربوة كان المسلمون عليها: أَفِي الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ؟ فَقَالَ النبي ﷺ: «**لَا تُجِيبُوهُ**» فَقَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ قَالَ النبي ﷺ: «**لَا تُجِيبُوهُ**» فَقَالَ: أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تُجِيبُوهُ**»؛ فَالْتَفَتَ أبو سفيان إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: أَمَّا هَؤُلَاءِ، فَقَدْ قُتِلُوا لَوْ كَانُوا أَحْيَاءَ لَأَجَابُوا(٢). وعند أحمد: (أَمَّا هَؤُلَاءِ، فَقَدْ قُتِلُوا وَقَدْ كُفِيتُمُوهُم)(٣).

ـ عام الحديبية:

وذلك حين خرج النبي ﷺ عام الحديبية يريد العمرة، في بضع عشرة مائة من أصحابة، وبعث عيناً له من خزاعة(٤)، ليستطلع خبر قريش، حتى إذا بلغ النبي ﷺ غدير الأشطاط أتاه عينُه فقال: إنّ قريشاً جمعوا لك جموعاً، وقد جمعوا لك الأحابيش، وهم مقاتلوك، وصادُّوك عن البيت ومانعوك، فقال النبي ﷺ: «**أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ، أَتَرَوْنَ أَنْ أَمِيلَ إِلَى عِيَالِهِمْ وَذَرَارِيِّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَصُدُّونَا عَنِ البَيْتِ، فَإِنْ يَأْتُونَا كَانَ اللهُ** عز وجل **قَدْ قَطَعَ عَيْناً مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِلَّا تَرَكْنَاهُمْ مَحْرُوبِينَ**»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، خَرَجْتَ عَامِداً لِهَذَا البَيْتِ، لَا تُرِيدُ قَتْلَ أَحَدٍ، وَلَا حَرْبَ أَحَدٍ، فَتَوَجَّهْ لَهُ، فَمَنْ صَدَّنَا عَنْهُ قَاتَلْنَاهُ. فقَالَ النبي ﷺ: «**امْضُوا عَلَى اسم الله**»(٥).

---

(١) «صحيح مسلم» (١٧٦٣).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٠٤٣) و«صحيح ابن حبان» (٤٧٣٨) واللفظ لابن حبان.

(٣) «مسند أحمد» (١٨٥٩٣).

(٤) هو: بسر بن سفيان الخزاعي رضي الله عنه.

(٥) «صحيح البخاري» (٤١٧٨)، و«مسند أحمد» (١٨٩٢٨)، و«صحيح ابن حبان» (٤٨٧٢)، و«السنن =

- غزوة خيبر:

وذلك حين ترك النبي ﷺ الأخذ برأي الحباب بن المنذر الأنصاري رضي الله عنه حينما قال: يا رسول الله، إنّ اليهود ترى النخل أحبَّ إليهم من أبكار أولادِهم، فاقطع نخلهُم، فأمر النبي ﷺ بقطع النخل، فجاءه أبو بكر رضي الله عنه فقال: يا رسول الله، إنّ الله عز وجل قد وعدكم خيبر، وهو مُنجِزٌ ما وَعَدَك، فلا تقطع النخل، فأمر فنادى مُنادي رسول الله ﷺ، فنهى عن قطع النخل(١).

- غزوة حنين:

وفيها بادر أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه في الدفاع عن حق أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه بحضرة النبي ﷺ، وأخذ النبي ﷺ بفتوى أبي بكر رضي الله عنه بحضرته.

قال أبو قتادة رضي الله عنه: لَمَّا كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُ رَجُلاً مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَآخَرُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَخْتِلُهُ مِنْ وَرَائِهِ لِيَقْتُلَهُ، فَأَسْرَعْتُ إِلَى الَّذِي يَخْتِلُهُ، فَرَفَعَ يَدَهُ لِيَضْرِبَنِي وَأَضْرِبُ يَدَهُ فَقَطَعْتُهَا، ثُمَّ أَخَذَنِي فَضَمَّنِي ضَمّاً شَدِيداً، حَتَّى تَخَوَّفْتُ، ثُمَّ تَرَكَ، فَتَحَلَّلَ، وَدَفَعْتُهُ ثُمَّ قَتَلْتُهُ، وَانْهَزَمَ الْمُسْلِمُونَ وَانْهَزَمْتُ مَعَهُمْ، فَإِذَا بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمْرُ اللهِ، ثُمَّ تَرَاجَعَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلَبُهُ»** فَقُمْتُ لِأَلْتَمِسَ بَيِّنَةً عَلَى قَتِيلِي، فَلَمْ أَرَ أَحَداً يَشْهَدُ لِي فَجَلَسْتُ، ثُمَّ بَدَا لِي فَذَكَرْتُ أَمْرَهُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ: سِلَاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الَّذِي يَذْكُرُ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْهُ، فَقَالَ

= الكبرى» للنسائي (٨٧٨٩)، و«المنتقى» لابن الجارود (٥٠٥)، و«مصنف عبد الرزاق» (٩٧٢٠)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٣)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٨٨٠٧)، و«دلائل النبوة» للبيهقي ٤/ ٩٩.

(١) «المغازي» للواقدي ٢/ ٦٤٤، و«إمتاع الأسماع» ٩/ ٢٦١.

أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أُصَيْبِغَ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدَعَ أَسَداً مِنْ أُسْدِ اللهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ، فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافاً، فَكَانَ أَوَّلَ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ فِي الإِسْلَامِ[١].

ـ وفد ثقيف:

لما جاء وفد ثقيف إلى رسول الله ﷺ يريدون الإسلام والبيعة، كان أبو بكر رضي الله عنه هو بشير النبي بهذا القدوم، فلمَّا أسلموا وبايعوا رسول الله ﷺ، قال أبو بكر: (يا رسول الله، إني قد رأيتُ هذا الغلام منهم ـ أي: عثمان بن أبي العاص ـ من أحرصهم على التفقُّهِ في الإسلام، وتعلُّمِ القرآن)، فأخذ النبي ﷺ بنصيحته وأمَّر عليهم عثماناً[٢].

ـ تبوك:

ومن جميل ما سطَّرته السيرة النبوية استجابة النبي ﷺ لطلب أبي بكر رضي الله عنه، في أن يدعو للناس أن يتنزَّل عليهم الغيث، بعد شدة عطش أصابتهم، وهم في طريقهم إلى تبوك.

يقول عمر رضي الله عنه: خَرَجْنَا إِلَى تَبُوكَ فِي قَيْظٍ شَدِيدٍ، فَنَزَلْنَا مَنْزِلاً، أَصَابَنَا فِيهِ عَطَشٌ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّ رِقَابَنَا سَتَنْقَطِعُ، حَتَّى إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَذْهَبُ يَلْتَمِسُ الْمَاءَ، فَلَا يَرْجِعُ حَتَّى نَظُنَّ أَنَّ رَقَبَتَهُ سَتَنْقَطِعُ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْحَرُ بَعِيرَهُ فَيَعْصِرُ فَرْثَهُ فَيَشْرَبُهُ وَيَجْعَلُ مَا بَقِيَ عَلَى كَبِدِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَوَّدَكَ اللهُ فِي الدُّعَاءِ خَيْراً، فَادْعُ لَنَا، فَقَالَ: «**أَتُحِبُّ ذَلِكَ؟**» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَفَعَ يَدَيْهِ ﷺ، فَلَمْ يُرْجِعْهُمَا حَتَّى أَظَلَّتْ سَحَابَةٌ، فَسَكَبَتْ،

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٣٢٢)، و«صحيح مسلم» (١٧٥١)، و«موطأ مالك» (٩٤٠)، و«سنن أبي داود» (٢٧١٧)، و«صحيح ابن حبان» (٤٨٠٥)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٧٩٥٠)، و«سيرة ابن هشام» ٢/ ٤٤٨.

(٢) «سيرة ابن هشام» ٢/ ٥٤٠، و«تاريخ الطبري» ٣/ ٩٩.

فَمَلأُوا مَا مَعَهُمْ، ثُمَّ ذَهَبْنَا نَنْظُرُ، فَلَمْ نَجِدْهَا جَاوَزَتِ الْعَسْكَرَ[1].

لو كنت متخذاً أحداً خليلاً:

إنَّ أعظم مرتبة يُمكن أن يصل إليها الحب في قلب المرء هي مرتبة (الخلة)، وقد قيل في سبب تسميتها بهذا الاسم أنها إنما سُمِّيت خلة، لتخلل المحبة جميع أجزاء الروح، كما قال الشاعر:

قد تخللت مسلك الروح مني   وبذا سمي الخليل خليلا

ولما كانت الخلة مرتبة لا تقبل المشاركة امتحن الله سبحانه إبراهيم الخليل بذبح ولده لما أخذ شعبة من قلبه، فأراد سبحانه أن يخلص تلك الشعبة له ولا تكون لغيره، فامتحنه بذبح ولده، والمراد ذبحه من قلبه لا ذبحه بالمدية، فلما أسلما لأمر الله وقدَّم محبة الله تعالى على محبة الولد، خلص مقام الخلة، وفدى الولد بالذبح[2].

فإذا علمت هذا، فاعلم أنَّ النبي ﷺ قد خطب خطبته الأخيرة على المنبر، فقال للناس في إشارة له إلى دنو أجله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ خَيَّرَ عَبْداً بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللهِ**»، فبكى أبو بكر الصدِّيق رضي الله عنه، يقول أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: فقُلتُ في نفسي ما يُبكي هذا الشيخ؟ إن يكُنِ اللهُ خيَّر عبداً بين الدنيا وبين ما عِنده، فاختار ما عند الله، فكان رسول الله ﷺ هو العبد، وكان أبو بكر أعلَمنا، فقال النبي ﷺ: «**يا أبا بكر لَا تَبْكِ، إِنَّ أَمَنَّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحبَتِهِ وَمَالِهِ أبو بكر، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً خَلِيلاً من أُمَّتِي لَاتَّخَذتُ أبا بكر، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ...**»[3].

وفي رواية مسلم عن جُندَب رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ قَبل أن يَمُوتَ

---

(١) «صحيح ابن حبان» (١٣٨٣)، و«المعجم الأوسط» للطبراني (٣٢٩٢)، و«المستدرك» للحاكم (٥٦٦)، و«الأحاديث المختارة» للضياء (١٦٨)، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم (٤٥٢)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٩٦٤١).

(٢) «روضة المحبين ونزهة المشتاقين» ص٤٩.

(٣) «صحيح البخاري» (٤٦٦)، و«صحيح مسلم» (٢٣٨٢).

بخمس، وهو يقول: «**إنِّي أَبرَأُ إلى الله أَنْ يكون لي منكم خليلٌ، فإنَّ الله تعالى قد اتَّخذني خليلاً، كما اتَّخذ إبراهيم خليلاً، ولو كُنْتُ متخذاً من أُمتي خليلاً لاتَّخذتُ أبا بكر خليلاً، ألا وإنَّ من كان قبلكم كانوا يتَّخِذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تَتَّخِذوا القبور مساجد، إنِّي أَنهَاكُم عن ذلك**»[1].

قال **أبو طالب المكي (٣٨٦هـ)**: (فمع هذا الفضل العظيم لأبي بكر الصدّيق رضي الله تعالى عنه لم يصلح أن يشرك الحبيب الرسول المقرّب الخليل في مقام الخلّة، كما صلح أن يشرك في مقام الأخوة، وهو المقام الذي شرك فيه عليّاً كرّم الله وجهه، فقال: «**عليّ مني بمنزلة هارون من موسى**»، فهذا مقام أخوة، كذلك في التفرّد بمقام الخلّة: «**لو كنت متّخذاً من الناس خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله تبارك وتعالى**»؛ يعني: نفسه صلوات الله عليه؛ لأنه واحد لواحد، مفرد لفرد، فاعتبروا يا أولي الألباب بتدبر فهم الخطاب، فمن أعطي من الصفاء نصيباً أعطي من الحب نصيباً، وكان له من المعرفة بقوة محبته، ومن المعرفة بقدر معرفته، فأما المعرفة الأصلية التي هي أصل المقامات ومكان المشاهدات، فهي عندهم واحدة؛ لأنّ المعروف بها واحد والمتعرّف عنها واحد، إلا أنّ لها أعلى وأول، فخصوص المؤمنين في أعلاها وهي مقامات المقرّبين، وعمومهم في أولها وهي مقامات الأبرار)[2].

وقال **أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ)**: (وكذلك الصداقة تتفاوت فإنها إذا قويت صارت أخوة، فإن ازدادت صارت محبة، فإن ازدادت صارت خلة، والخليل أقرب من الحبيب؛ فالمحبة ما تتمكن من حبة القلب، والخلة ما تتخلل سر القلب، فكل خليل حبيب وليس كل حبيب خليلاً، وتفاوت درجات الصداقة لا يخفى بحكم المشاهدة والتجربة.

فأما كون الخُلَّة فوق الأخوة فمعناه أنَّ لفظ الخُلَّة عبارة عن حالة هي

---

(١) «صحيح مسلم» (٥٣٢)، و«صحيح ابن حبان» (٦٤٢٤)، و«السنن الكبرى» للنسائي (١١٠٥٨).

(٢) «قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد» (٢/١٢٨).

أتمُّ من الأخوة، وتعرفه من قوله ﷺ: «**لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن صاحبكم خليل الله**».

إذاً الخليل هو الذي يتخلل الحب جميع أجزاء قلبه ظاهراً وباطناً ويستوعبه ولم يستوعب قلبه عليه السلام سوى حب الله وقد منعته الخلة عن الاشتراك فيه مع أنه اتخذ عليّاً رضي الله عنه أخاً فقال: علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة.

فعدل بعلي عن النبوة كما عدل بأبي بكر عن الخلة؛ فشارك أبو بكر عليّاً رضي الله عنهما في الأخوة وزاد عليه بمقاربة الخلة وأهليته لها لو كان للشركة في الخلة مجال؛ فإنه نبَّه عليه بقوله: «**لاتخذت أبا بكر خليلاً**»، وكان ﷺ حبيب الله وخليله، وقد رُوي أنه صعد المنبر يوماً مستبشراً فرحاً، فقال: إنَّ الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، فأنا حبيب الله وأنا خليل الله تعالى. فإذن ليس قبل المعرفة رابطة ولا بعد الخلة درجة، وما سواهما من الدرجات بينهما)[١].

---

(١) «إحياء علوم الدين» ٢/١٩٣ ـ ١٩٤.

خاتمة

ناقشت حديث المنزلة منذ أكثر من عَقْدٍ من الزمان في كتابي (ثمَّ أبصرت الحقيقة)، ومنذ تلك الفترة ومن خلال متابعتي لكل ما طُرِحَ حول نظرية النص الإلهي على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عنه تولَّدت لديَّ بعض الأفكار، مع ما امتنَّ الله تعالى به عليَّ من الاشتغال في سيرة نبيه المصطفى ﷺ دراسة وتدبّراً، وما وفقني فيه أيضاً من الوقوف عليه من روايات الإمامية وتقريرات علمائهم.

لقد كانت السنون تمضي عليّ سريعاً، ومادة هذا الكتاب لمّا تخرج بعد، حتى أذِن الله تعالى لها بالخروج بأن ألهمني خلال شهر واحد أن أجمع شتات هذه الأفكار تحت نسقٍ واحدٍ ما كان الذهن خالياً ليُمضي سويعات في محاولة التأليف بينها، فاللهم لك الحمد أولاً وآخراً.

إنّ الذين سيحملون نعوشنا إلى قبورنا سيُسلمونا في هذه الحفرة الضيقة إلى حصيلة أعمارنا، سيتركوننا هناك وحدنا نواجه ما كنا نتعارك عليه في دُنيانا، وسينفضون عن أيديهم التراب العالق بها، بعد أن نُوسّد التراب.

أحسنهم حالاً من يذكرنا في دعائه، ومن يترحم علينا حين تعز الذكرى.

إننا سنلقى الله تعالى، وستجادل كل نفسٍ منا عن نفسها ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾﴾ [النحل: ١١١]، فما من شيء أعزّ حينئذ من كلمة حقٍ ادُّخِرت لمثل هذا اليوم.

وإنّ ما جمعته بين دفتي هذا الكتاب الذي بين يديك هو نتاج جهدٍ

بشري غير منزّهٍ عن الخطأ ومجانبة الصواب، وحسبي فيه أنَّي بذلت فيه كل ما بوسعي من الجهد والوقت لدراسة الحديث دراسة علمية جادة.

ويعلم الله تعالى مني أني لم أُرِد به إرضاء طائفة أو فئة على حساب أخرى، أو تعمية الحق أيّاً كانت وجهته، فضلاً عن تعمّد صرف الناس عنه، فإنّما أنا عبدٌ لله تعالى، لا أبتغي إلا رضاه، وما أنا إلا تابعٌ لسيدي رسول الله ﷺ، أسعى جاهداً لأن ألزَم غرزه، وأحذر كل الحذر من مخالفة أمره ونهيه.

والله تعالى بعد ذلك الموفق، وهو الهادي إلى السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر والمراجع

* أزمة الخلافة والإمامة وآثارها المعاصرة، أسعد وحيد القاسم، الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
* إشارة السبق إلى معرفة الحق، أبو الحسن علي بن الحسن الحلبي (ق٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
* أصل الشيعة وأصولها، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (المتوفى ١٣٧٣هـ)، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
* أصول العقيدة، محمد سعيد الحكيم، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية، النجف، ط٢، ٢٠٠٧م.
* أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي (المتوفى ١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
* إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسي (المتوفى ٥٤٨هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
* الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي الآمدي (المتوفى ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي.
* الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن النعمان المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

* الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفا، مغلطاي بن قليج البكجري (المتوفى ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفُتَيّح، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
* الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
* الاقتصاد، محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ)، منشورات مكتبة جامع چهلستون، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
* الأمالي، محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ)، تحقيق: مؤسسة البعثة، دار الثقافة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
* البداية والنهاية، ابن كثير (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
* البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (المتوفى ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.
* التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الطبعة الأولى.
* التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور، خضر الرازي الحبلرودي (ق ٩هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
* الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، يوسف البحراني (المتوفى ١١٨٦هـ)، تحقيق: الشيخ علي الآخوندي، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
* الدرر في اختصار المغازي والسير، ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
* الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرگ الطهراني (المتوفى ١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* الرافد في علم الأصول (تقرير بحث السيد السيستاني) للسيد منير السيد عدنان القطيفي، مكتب السيد السيستاني، قم، الطبعة الأولى، جمادى الآخرة، ١٤١٤هـ.

* الرسائل السياسية، الجاحظ (المتوفى ٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى.
* الرسائل، الشريف المرتضى (المتوفى ٤٣٦هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، دار القرآن الكريم، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
* الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم السهيلي (المتوفى ٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
* السنن الكبرى، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق وتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
* السيرة الحلبية، برهان الدين الحلبي (المتوفى ١٠٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
* السيرة النبوية، ابن هشام الحميري (المتوفى ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ الشلبي، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.
* السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، ابن حبان الدارمي البُستي (المتوفى ٣٥٤هـ)، الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري (المتوفى ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* الصحيح من سيرة الإمام علي، جعفر مرتضى العاملي، ولاء المنتظر، قم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
* الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ﷺ)، جعفر مرتضى العاملي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
* الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم، علي بن يونس العاملي النباطي البياضي (المتوفى ٨٧٧هـ)، تحقيق: محمد الباقر البهبودي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.
* الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (المتوفى ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* الطبقات الكبرى، ابن سعد (المتوفى ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
* العدد القوية لدفع المخاوف اليومية، علي بن يوسف المطهر الحلي (المتوفى نحو ٧٠٥هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
* العقائد الحقَّة، السيد علي الحسيني الصدر، دار الغدير، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
* العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، جعفر السبحاني، ترجمة: جعفر الهادي، مؤسسة الإمام الصادق، قم، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
* العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠١٢م.
* الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (المتوفى نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
* الفصول في السيرة، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى ٧٧٤هـ)، تحقيق وتعليق: محمد العيد الخطراوي، محيي الدين مستو، علوم القرآن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
* الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (المتوفى ٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، ١٣٦٣ش (١٤٠٤هـ).
* الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (المتوفى ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري (المتوفى ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، ابن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

* المراجعات، عبد الحسين شرف الدين (المتوفى ١٣٧٧هـ)، تحقيق: حسين الراضي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
* المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (المتوفى ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
* المسلك في أصول الدين، نجم الدين الحلي (المتوفى ٦٧٦هـ)، تحقيق: رضا الأستادي، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
* المسند، الهيثم بن كليب الشاشي (المتوفى ٣٣٥هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
* المسند، أبو يعلى التميمي الموصلي (المتوفى ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* المسند، أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.
* المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (المتوفى ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
* المغازي، محمد بن عمر الواقدي (المتوفى ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، مكتبة المحلاتي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
* المقتفى من سيرة المصطفى ﷺ، بدر الدين الحلبي (المتوفى ٧٧٩هـ)، تحقيق: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
* المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي (المتوفى ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
* المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى ٩٢٣هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

* الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي (المتوفى ١٤٠٢هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى.
* النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، ابن ميثم البحراني (المتوفى ٦٧٩هـ)، مجمع الفكر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
* النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
* الهداية الكبرى، الحسين بن حمدان الخصيبي (المتوفى ٣٣٤هـ)، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
* الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (المتوفى ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
* الياقوت في علم الكلام، إبراهيم بن نوبخت (المتوفى ٦٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر ضيائي، مكتبة المرعشي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٨م.
* اليقين باختصاص مولانا علي بإمرة المؤمنين، ابن طاووس (المتوفى ٦٦٤هـ)، تحقيق: الأنصاري، مؤسسة دار الكتاب، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
* إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تقي الدين المقريزي (المتوفى ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
* أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى البلاذري (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
* أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمٰن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
* أوائل المقالات، الشيخ المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

* تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، ابن جرير الطبري (المتوفى ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
* تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
* تاريخ دمشق، ابن عساكر (المتوفى ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، دمشق، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
* تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
* تدوين القرآن، علي الكوراني العاملي، دار القرآن الكريم، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
* تفسير أبي السعود، أبو السعود العمادي (المتوفى ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
* تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (المتوفى ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
* تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد المروزي السمعاني (المتوفى ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
* تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم الرازي (المتوفى ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
* تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (المتوفى ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
* تفسير مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (المتوفى ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
* تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (المتوفى ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

* جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
* جوامع السيرة النبوية، ابن حزم الأندلسي (المتوفى ٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار المعارف، مصر، ١٩٠٠م.
* حلية الأبرار، السيد هاشم البحراني (المتوفى ١١٠٧هـ)، تحقيق: الشيخ غلام رضا مولانا البروجردي، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
* خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، النسائي (المتوفى ٣٠٣هـ)، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
* دراسات في المكاسب المحرمة، حسين المنتظري (المتوفى ١٤٣١هـ)، نشر تفكر، قم، الطبعة الأولى، ربيع الأول ١٤١٥هـ.
* دلائل الصدق، محمد حسن المظفر (المتوفى ١٣٧٥هـ)، منشورات مكتبة بصيرتي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ.
* دلائل النبوة، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر البيهقي (المتوفى ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
* رجال ابن الغضائري، أحمد بن الحسين الغضائري، تحقيق: محمد رضا الجلالي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
* رجال النجاشي (فهرست أسماء مصنفي الشيعة)، أحمد بن علي النجاشي (المتوفى ٤٥٠هـ)، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
* زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
* زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

* سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي الشامي (المتوفى ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* سعد السعود، ابن طاووس (المتوفى ٦٦٤هـ)، منشورات الرضي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٦٣م.
* سفينة النجاة، سراب التنكابني (المتوفى ١١٢٤هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
* سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، (صيدا، بيروت)، بدون طبعة وتاريخ.
* سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
* سير أعلام النبلاء، الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* شبهات وردود، السيد سامي البدري، مكتبة سعيد بن جبير، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
* شرح حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم، محمد بن صالح العثيمين، دار المحدث، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
* صحيح ابن حبان، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة السلمي (المتوفى ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤م.
* صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
* صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
* صراط الحق، محمد آصف محسني، ذوي القربى، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

* طرائف المقال، علي البروجردي (المتوفى ١٣١٣هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي النجفي العامة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
* طرح التثريب شرح التقريب، أبو الفضل العراقي (المتوفى ٨٠٦هـ) وأكمله ابنه: ولي الدين (المتوفى ٨٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
* عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر (المتوفى ١٣٨٣هـ)، انتشارات أنصاريان، قم، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
* علل الشرائع، ابن بابويه القمي (المتوفى ٣٨١هـ)، المكتبة الحيدرية، النجف، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
* عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، ابن سيد الناس (المتوفى ٧٣٤هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (المتوفى ٨٥٢هـ)، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.
* فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* كتاب الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين، محمد طاهر القمي الشيرازي (المتوفى ١٠٩٨هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي، مطبعة الأمير، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
* كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، ابن إدريس العجلي الحلّي (٥٩٨هـ)، تحقيق وتقديم: السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان، العتبة العلوية، النجف، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.
* كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي (المتوفى ٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
* محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي (المتوفى ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميه، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

* مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، محمد باقر المجلسي (المتوفى ١١١١هـ)، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
* مسار الشيعة في مختصر تواريخ الشريعة، الشيخ المفيد (المتوفى ٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
* مشرعة بحار الأنوار، محمد آصف محسني، مؤسسة العَارف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
* مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
* معالم المدرستين، السيد مرتضى العسكري (المتوفى ١٤٢٨هـ)، مؤسسة النعمان، بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
* معاني الأخبار، ابن بابويه القمي (المتوفى ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.
* مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب (المتوفى ٥٨٨هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م.
* مناقب الإمام أمير المؤمنين، محمد بن سليمان الكوفي (المتوفى ح ٣٠٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* منتخب الأنوار المضيئة، السيد بهاء الدين النجفي (٨٠٣هـ)، تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي، قم، الطبعة الأولى، ذي القعدة ١٤٢٠هـ.
* منتهى المطلب في تحقيق المذهب، ابن المطهر الحلي (المتوفى ٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (المتوفى ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

* نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي (المتوفى ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* نهج البلاغة، خطب الإمام علي، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد عبده، دار الذخائر، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان البرمكي (المتوفى ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.